الدكتور مصطفى عبد الغنى

الذاكرة المثقوبة

وقائع نهب وثائق الوطن

الذاكرة المثقوبة

(وقائع نهب وثائق الوطن)

د. مصطفى عبد الغنى

الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٠

قصة هذا الكتاب

لكل كتاب قصة ، وقصة هذا الكتاب تبدأ من حوالى عامين والى نهاية القرن العشرين ٠

تبدأ بالنسبة الى الوطن قبل ان تبدأ بالنسبة الى الكاتب ٠

تبدأ ـ فصولها ـ فى المرة الأولى ـ على شكل مأساة درامية ـ وفى المرة الثانية على شكل ملهاة هزلية ٠

ملهاة ضياع الوثائق ونهبها واعادة استنطاقها ٠

والواقع ان قصة الوثائق تبدأ قبل ذلك بكثير ٠٠٠

قصة لها بداياتها ٠٠

ولم تكتب لها النهاية بعد ٠

فلنتوقف عند البداية قبل ان نستشرف ما بعدها ٠

●●

فقبل عام أو يزيد ، فزعت للمصير الذى تلاقيه وثائق طه حسين بشكل خاص ، ووثائق الوطن بشكل أخص ٠

تحولت وثائق طه حسين الى رمز لوثائق الوطن ٠

ومن هنا ، أسرعت الى الكتابة فى الأهرام عن وثائق طه حسين ، ومع الوقت ، ودخول عديد من كتاب مصر ومثقفيها وأكاديميها فى هذه القصة أو المأساة أو المهزلة أو قل ما شئت فى عصر العولمة السعيد .

ما أكثر الوثائق الضائعة وما أتعس المصائر التى تنتهى اليها لقد أشرنا الى آلاف الوثائق التى غابت أو غيبت .

وعلى صورة الأسئلة الاستفهامية التى تعرف فى الدرس الأعلامى نقول :

– كيف اختفت وثائق المجلس البلدى – المحلى بالاسكندرية بين عامى ١٨٩٠ – ١٩٤٠ ؟

– لماذا ترك المسئول عن اعدام وثائق مجلس قيادة الثورة قبل تسليم المبنى لوزارة الثقافة ؟

– أين راحت الوثائق التى كانت تملأ بيت محمد حسن الزيات وزير الخارجية الأسبق – وزوج ابنة طه حسين – بدمياط ؟ وهذا الشطر الأخير من السؤال هو ما يهمنا ؟

– من حول آلاف – بل الملايين – من وثائق الجنيزة المصرية – الى خارج البلاد ؟

– كيف عصف طفح المجارى بتلك النسبة الكبيرة من أوراق وكتب مكتبة جامعة عين شمس ؟!

– متى تعود وثائق عصر المماليك ، المحاكم الشرعية ، فى مصر من جامعة بن جوريون ؟

وتوالت أسئلة أخرى لا نعرف مصير اجابتها : كيف ؟ ومتى ؟

وعبر أســـئلة أخرى كثيرة لعام كامل ـ ١٩٩٨ ـ اكتشفت خطورة القضية وفداحة السكوت عنها أو المرور عليها مر الكرام . خاصة وقد جاءتنى رسائل كثيرة تسهب فى وصف الساكت عن الحق . وهو ما وفقنى الى تنظيم ندوة فى شتاء ١٩٩٩ أرفقناها هنـــا .

ولم أكن أنا ـ بالطبع ـ هذا الشيطان الأخرس .

كان الشيطان الأخرس بل الشياطين الخرس أكثر من أن يحصـــوا .

خاصة فى حالة الصمت التى عاينتها من كثير من المعاصرين .

وزادت جريمة الصـــمت بما نحمله من دلالات فى أن بعض من شارك فيها بالدفاع تورط فيها ، أيضا ، أما بضياع الوثائق وأما بتغييبها خارج الوطن بحجة افتقاد الأمان ، فضلا عن حالات لا يمكن احصائها ـ فى حالة العثور عليها ـ اعادة تفسيرها بشكل شخصى خاضع اما لتصفية الحسابات أو لخطر الايديولوجية فضلا عن عدد من أصـــحاب الفـكر الســلفى أو المذهب المتخلف حاولوا استنطاقها على هواهم .

وهو استنطاق لا يختلف عن استنطاق الأجهزة المخابراتيـــة والدوائر الصهيونية لوثائقنا الحية/ المادة الخام .

وجاء وقت كنت أبحث فيه عن الشيطان الأخرس بمصباح ديجينوس .

وسأضرب مثلين اثنين لغياب الوثائق قبل أن نعود الى بعض المشاهدات المدهشة التى هددت بضياع الوثائق (نهبها وتهريبها) أو اعادة تفسيرها (ثقب الذاكرة الوطنية) .

●●

أشـــار الأستاذ محمد حســـنين هيكل فى أحد كتبه الأخيرة (أكتوبر السلاح والسياسة) الى أن مجموعة أوراقه الخاصة التى يحتفظ بهـــا خارج مصر ، والتى تحتـــوى على كثير من التفاصيل والنصـــــوص التى تحـــكى مراحل معركة مهمة فى تاريخ مصر المعاصر ثم انها تتجدد حتى الآن بما يضاف اليها على مر الأيام مؤكدا (أنا أول من يدرك ان ما عندى من أوراق بما فيه ما هى مكتوبة بخط يدى ليس ملكا شخصيا لى وانما هو حق عام يتخطى الأفراد والأعمار) وقد ردد الأستاذ هذا الكلام أكثر من مرة داخل كتبة وخارجها من انه يحتفظ فى مكان ما ، خارج مصر/لا نعرف أين ؟ . ان ما يحتفظ منها لا يقل عن مليون وثيقة . والحكايات التى يرددها كثيرا عن هذه الوثائق تثير من الهم أكثر مما تثير من الذعر .

ورغم أنه يكتب (داخل كتابنا عن ذعره لضياع الوثائق ونقلها ، منها مجموعة الوثائق التى تقبع فى مكان كان آخر مكان يمكن تقبع فيه وهى جامعة بين سبع باسرائيل) .. فانه لا يتوقف عن الاعتراف بكل هذه الوثائق التى توضع خارج الوطن بارادة كامـــلة .

بيد ان اعتراف الأستاذ بل وتمنيه ان تعود هذه الوثائق الى مصر (مع كفالة وضع مؤسسى يوفر ما هو ضرورى لحمايتها ..) لا يقلل من مأساة ضياع ذاكرة الوطن .

وهو يظل اعترافا معلقا لا نجد له اجابة ــ وهو أيضا لا يجد اجابة عنها ــ وان ظلت قضية حماية الوثائق ففى الداخل سؤالا معلقا حتى الآن .

هذا هو المثل الأول أما الآخر ، فهو يتمثل فى فترة تالية فى اعتراف بطرس بطرس غالى فى مقدمة كتابه (الطريق الى القدس) الى انه قد أودع النسخة الأصلية من مذكراته اليومية وهى عن فترة

عمله العام فى أكثر من موقع والتى يزيد على آلاف الصفحات المكتوبة بخط اليد باللغة العربية والتى استمد منها كتابه الى مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد بانجلترا حيث لا يمكن لأى شخص أن يفحصها أو يطلع عليها للبحث قبل مرور عشر سنوات ·

وهو ما ردده الدكتور أيضا فى أكثر من ندوة دعى اليها عقب نشر كتابه ·

والجديد فى كلام الدبلوماسى السابق انه حدد هذه المرة المكان الذى أودع فيه هذه الوثائق غير ان الجديد الذى جاء به الرجل الذى لعب أدوارا دبلوماسية داخلية وعالمية اعترافه بأنه لن يعيدها ولن يغير موقفه شيء ·

وغير الأستاذ والدكتور نسمع عن وثائق مصرية وعربية كثيرة غابت من رموز عربية وضعت فى أماكن حساسة ولعبت أدوارا قيادية هامة ·

والأخطر من هذا ان كثيرا من هذه الوثائق الغائبة أو المنهوبة لأفراد رحلوا عن دنيانا وقبل أن تكمل بعض فصول هذه القصة ، يجب أن نسأل :

ولكن : ما هى الوثيقة ؟

لنتمهل عند تعريف الوثيقة قبل أن نعود الى هذا الفيض الذى جانى حتى سد على كل الطرق لغلق الملف ·

الوثيقة ـ كما هو معروف ـ هى الوثيقة المكتوبة التى تكون مصدق عليها من جهة رسمية أو صادرة من فرد ·

وهى ـ بتعبير أقرب ـ تضم عددا كبيرا من المصنفات ، منها الأوراق الخاصة والوثائق التى يمكن أن تعبر عن هذه الأوراق أو تمثلها والدوريات والنشرات والحوليات .. الى غير ذلك مما يعنى ، فى المعنى العام ، (كل مادة مكتوبة أو مصورة .. تكون ذات قيمة وأهمية تضىء الطريق أمام الباحث) .

وتتسع معنى الوثيقة لتشمل الخرائط والرسوم الهندسية والصور الفوتوغرافية والمواد الوثائقية المسجلة على وسائط تقنية (انظر : معجم مصطلحات التاريخ العربى الحديث ، تحت الطبع) . وهو ما يصل بنا الى تعبير أحدث حين نلاحظ أن الثورة الرقمية Digital revolution التى قد تحدت تغييرا على الثورة الورقية فتحولت الى ما يسمى بالوثيقة المعلوماتية التى تورد وثائق مغايرة فى الشكل يمكن أن تتحول الى الشكل الرقمى وتخزن فى ملفات اليكترونية لمعالجتها مما يمكن أن تصل بها الى تعبير تال هو الوثيقة المعلوماتية الحديثة ، وهى ذات كيان خاص بها .

بيد ان العود الى الوثيقة فى صورتها الأولى هى التى تهمنا هنا فى الغالب .

وهى التى نهبت وسرقت وأتلفت وحرفت وأعيد تأويلها مما هدد شخصيتنا وهويتنا العربية بل ـ بغير مغالاة ـ ذاكرتنا الوطنية .

ومن هنا ، فليس من قبيل التشبيه المجازى ان نطلق على ما يحدث عندنا هنا ان الوثيقة المنتهكة بهذا الشكل تصبح ذاكرة مثقوبة .

لم تعد هى الوثيقة ·

وانما الذاكرة المثقوبة · وهو ما يعود بنا دائما الى المهزلة الدرامية المحزنة ، وهو ما يعود بنا ، من جديد ، الى قصة هذه الوثائق ·

وهو ما يثير ـ مع ذلك كله قضـية التكيف القانونى الذى يضمن حماية الوثيقة ·

قلت اننى منذ عام أو يزيد فزعت لمصير وثائقنا ، (الذاكرة المثقوبة) ··

وبمجرد أن نشرت أول مرة حتى وجدتنى أمام ردود الأفعال الكثيرة ، لا أستطيع التوقف ومن هنا ، وجدت نفسى أمام هذا النوع من الكتابة الذى يطلق عليه فى أدبيات الاعلام بالتغطية الاستقصائية Investigative reporting(*) وهو مصطلح مطول يستخدم فى هذه الصحافة الاستقصائية التى عرفنا أمثلة كثيرة لها كان من أهمها فضيحة (ووترجيت) وفضيحة (ايران جيت) ·

فاذا كان هذا من قبيل التشبيه المجازى لوصلنا الى ما انتهت اليه وثائقنا ، اذ نستطيع أن نقول هنا اننا أمام ما يسمى بمفهوم

(*) سبق أن استخدمنا ذلك فى بعض كتبنا الأخيرة ؛ على سبيل المثال انظر كتاب (فساد الجامعة ـ وثائق وشهادات) وكتابى حقيقة الغرب ـ مأزق الحملة الفرنسية) · (وأقنعة الغرب) وغير ذلك ··

(وثائق جيت) بنفس التعبير الحاد الفج الذى نعتذر عن تداعياته داخل العقل العربى ، وانتهيت من هذا كله الى ندوة نظمتها وأرفقتها هنا لمن يهمه الأمر ٠

لكن يبدو ان حالتنا هنا تستحق هذا المفهوم ٠

بل حياتنا كلها مليئة بمفاهيم كثيرة تشبه هذا المفهوم ، وهذا يعنى ان ما يحدث لوثائقنا هو جزء من حياتنا والمناخ الذى نحيا فيه ٠

غير ان لهذا قصة أخرى لم تكتب فصولها بعد ٠

فنحن نستحق المصير الذى انتهينا اليه الآن ٠

الوثائق المنهوبة ، أقصد ، الذاكرة المثقوبة ٠

ولا حول ولا قوة الا بالله ،،

د٠ مصطفى عبد الغنى

الهرم ١٩٩٩

القسم الأول

وثائق طه حسين .. وجوقة العميان!! (١)

وثائق طه حسين ٠٠ وجوقة العميان !! (١)

اارم نظارتيك ٠٠ ما أنت أعمى ٠

انما نحن جوقة العميان ٠٠

حين وصلت الى هذا البيت من قصيدة لنزار قبانى عن طـه حسين تذكرت القضايا التى أحاقت بطه حسين بعد رحيله ٠

تذكرت كيف عانى عميد الأدب العربى فى حياته الظلم من الجبلة والمدعين والمرجفين وضيقى الأفق والمنافقين والمرائين والذين لا يعملون ولا يتركوا غيرهم ان يعملوا ـ كما صـــدر العميد بهذه العبارة أحد كتبه ٠

ها هو العميد يعانى الآن اللصوص ، لصوص التراث الذى تركه عبر أوراقه الخاصـــة ورســـائله الرفيعة وأفكاره الحميمة (وثائقه) التى كان يمليها ولا يكملها أو يكملها ولا ينشرها ٠

تذكرت هذا كله ، وأنا أعيد النظر الى القـــاعة الكبرى فى رامتان ، فأحس أن طه حسين رحل وهو يترك وراءه الصامتين ، أو جوقة العميان بتعبير نزار قبانى فى قصيدة عنه بعد رحيله وقد ذكرتنا بها الاذاعية حكمت انشربينى فى هذه المناسبة ٠

« ·· نحن جوقة العميان » ·

حدثت نفسي وأنا أستعيد صور الاستيلاء على عديد من وثائق طه حسين ونشرها بدون اذن أسرته (الكتابية على الأقل) في أكثر من مكان من مصر الى بيروت الى الكويت الى طرابلس عودة الى الخليج وعديد من المدن العربية من أقصاها الى أقصاها ·

وقبل أن أستفيض أكثر عن أحاديث طه حسين المسروقة لابد من الاشارة الى ما آثاره هذا كله ·

[٢]

مركز رامتان الثقافي هذه الأيام يشهد موسما ضخما تحتفل فيه وزارة الثقافة بذكرى طه حسين بعد ان تحول المنزل الى متحف ومركز ثقافي ، وقد شارك في هذا الموسم بأدوار علمية عدد كبير من المثقفين منهم (مع حفظ الألقاب العلمية) : عبد القادر القط وعبد المنعم تليمة وعبد اللطيف عبد الحليم وهدى وصفي ومحمد أبو سنة ومحمد عودة وكامل زهير وفاروق أبو زيد وفاروق خورشيد وأحمد عثمان ومحمود مكي وأمينة رشيد وجابر عصفور وصلاح فضل وفاطمة موسى وحسن فتح الباب ومصطفى عبد الغني والثنائي الفني الراقي سماح وبلال ، كما لعب محمد نوار المسئول عن الموسم ومدير المركز الثقافي دورا حيويا مع عدد كبير من معاونيه ·

وقد تعددت القضايا التي عرض لها عدد كبير من الباحثين عن طه حسين : الاستشراق ، وثورة يوليو ، والصحافة المصرية ، وقراءات عز العميد ، والأدب المقارن والنقد الأدبي والتنوير ·· الخ·

وحرصت على متابعة هذه الندوات الثرة ، رغم ان بعضها خرج عن الخط العام ، غير ان ما كان يثار فيها بالسلب أو الايجاب كان يؤكد خصوبة فكر طه حسين حتى بعد قرابة ربع قرن من رحيله ، ونستطيع أن نذكر العديد من القضايا التى أثيرت بما يؤكد على خصوبة فكر الرجل وبقائه حتى اليوم ، فكانت من أهم القضايا التى أثيرت :

تكوين المثقف العالمى ·

ثورة يوليو وطه حسين ·

القومية العربية وعميد الأدب العربى ·

رفض اتهامات الأصوليين المتتابعة ، قضية الأدب المقارن ·

اشكالية الاستشراق وآخرها وأخطرهـا قضية الوثائق التى أثارت فى ما أثارت ·

لقد بت بت أعتقد أن هذه القضية ـ الاستيلاء على وثائق طه حسين ـ تكاد تمثل القضية الأولى هذا العام ·

فلنتمهل عند قضية الوثائق ونرجىء غيرها الى ما بعد ·

انها قضية اغتيال مساحات شاسعة مجهولة من (أحاديث) طه حسين التى لم نعرفها ·

لقد أملى طه حسين الكثير ، وكنت قد سألت د· حسن الزيات ـ زوج ابنته ـ رحمه الله فى حضورها عن ما أملاه طه حسين ولم ينشر ، فقال الكثير ، وحين حددت سؤالا بعينة :

فأين مذكرات طه حسين ، راوغ الرجل منى ، مؤكدا ان كل ما أملاه طه حسين نشر ، غير ان ما لم ينشر ـ أكد ـ هو هذا الكم الهائل من الرسائل والقصاصات الخاصة الحميمية بلغات عديدة فى أوراقه الخاصة سواء التى أملاها أو التى جاءت اليه ، ومادامت أمينة بيننا ـ أعاد تأكيده وهى صامتة ـ فاننى لا أستطيع التصرف فى شىء ؟

والمفارقة اننا فى مناسبة الاحتفال بذكرى طه حسين نفتقد الى عديد من هذه الوثائق التى اختفت ، والتى كان من شأنها أن تثرى جوانب مجهولة كثيرة فى حياة طه حسين وفكره ، سواء قبل سفره الى بعثته الأولى أو الثانية فى فرنسا ، أو ابان زواجه باحدى الكنائس النائية وما دار فيها بينه وبين أقارب ذويه الجدد ، مرورا بكثير من الأحداث التى وقعت لطه حسين فى حياته بعد ان عاد من البعثة ، وراح يشارك فى الحياة السياسية منذ العشرينات ، وظل يتقلب على نار التمرد العلمى والسياسى فى النصف الأول من القرن العشرين . والى ما بعد قيـــام ثورة يوليو حتى رحيله أوائـــل الســـبعينات .

قرن على وجه التقريب ملىء بالأسرار . والأوراق الخاصـة ، والوثائق السرية ، والأحداث الحميمية ، والشخصيات التى لا نعرف الكثير عن العلاقة التى تقام بينه وبينهم ولا المراسلات التى كانت ـ دون شك ـ بينه وبينهم فط ، اللهم الا ما نشر بعد رحيل الزيات وبعيـدا عن الرقابة العائلية (المعروف انه كان صـديقا للويس أراجون وأندريه جيد .. وغيرهما فى الغرب وآل عبد الرازق ولطفى السيد وغيرهما فى الشرق) .

بل ان البعض ذكر فى هذه النـدوة التى أقيمت فى ذكراه ـ ٢٨ أكتوبر ـ أن يحيى حقى كتب للعميد سبعا وعشرين رسالة

لا نعرف عنها أى شىء ، فضلا عن رسائل الكثير من الكتاب العرب منه واليه ، ومراجعة علاقاته ، تؤكد أن الكثير من هذه الرسائل كانت قائمة بينه وبين هذا العدد الكبير من كتاب العربية فى أقطار عربية كثيرة ، بل ان الكثير من أفكاره وكتاباته وندواته التى أقامها فى الخارج لا نعرف شيئا عنها ٠

وعدا رسائل طه حسين ووثائقه التى وضعها د٠ الزيات بين يدى المجهول فان فيض الوثائق الأخرى له أو عنه لا نعرف كيف وصلت الى البعض أو كيف وصل البعض اليها ؟ كيف فقدت فى المطابع والموانى البعيدة ؟ أليس غريبا اننا فى يوم الاحتفال بذكراه نتحدث عن وثقائقه ونفتقدها ؟

[٣]

كان أكثر ما فجر قضية اختفاء وثائق طه حسين ٠

وقد اتخذ شكل الاختفاء النشر (بالأجر) ، وضياعه الأصول (بالنشر) فى اهمال خطير ، وتناثر تراث طه حسين فى أنحاء العالم بالنهب المنظم ، وقد وصلت الاثارة الى أقصاها فى الندوة التى كانت تتحدث فيها د٠ فاطمة موسى عن طه حسين فى ذكراه ، وتطرقت ـ عرضا ـ الى الوثائق حين تحدثت عن ضرورة أن يتحول بيت طـه حسين الى متحف يمثل مصـــدرا للمعلومات والحركات والكتابات والمؤثرات ٠٠ الى آخر ما تركه طه حسين ٠

وراحت تضرب أمثلة عديدة ببيوت الأدباء والمفكرين الكبار فى الغرب ، لتعود الى الشرق ، وتتحدث عن (خطة مستقبلية) لما يمكن أن يكون عليه بيت العميد فى رامانان ٠

أين وثائق طه حسين ؟

وجدتنى أتساءل ، معتبا ، وأنا أتحدث بفزع عن مصير تلك الوثائق التى اختفت أو سرقت أو نهبت أو ضـــاعت أو نشرت باهمال بأى شكل يمكن أن يؤكد معه ضياع عدد هائل من آثار طه حسين سواء من بيت محمد حسن الزيات (زوج ابنته أمينة) رحمهما الله (دعك مما نهب من الكتب الضخمة الفخمة أثناء تسليم المكتبة وبعدها واستبدال ببعض الكتب الهامة مجلات عامة ٠٠ الخ) ، أو من متحف راماتان عبر دار الكتب المصرية أو فى السنوات التى أعقبت هذا فى المتحف حتى جاء منذ فترة وجيزة المدير المسئول الآن ٠

كانت أسرة طه حسين قد أهدت مقتنياته الخاصة ومنها كما جاء فى محضر الانتقال « الوثائق الخاصة التى كان يحتفظ بها طه حسين » ، ومنذ حـدث هذا حتى اليوم ، حتى كانت مقتنيات ثمينة قد اختفت من الدار ، ظهر بعضها فى أماكن أخرى ، وتغير شكل الظهور اما على شكل نشر وثائق العميد ، فى دوريات ، أو فى كتب دون أن يحرك أحد ساكنا ، أو يقدم أحدا بلاغا الى النائب العـام ٠

وكما أن لدينا أسئلة بسيطة ومركبة ٠

كذلك ، لدينا أسئلة كثيرة ومحيرة ٠

[٤]

تداعت الأسئلة ٠

تراكمت حبات المسبحة أكثر ٠٠٠

ان حوالى ٣٠ ألف كتاب (ثلاثين ألفا) أكدت سوزان قبل رحيلها انه تم حصرها فى مكتبة العميد ٠

ان أقل من هذا بكثير ـ لا تزيد على سبعة آلاف ـ ما نجده الآن بنفس المكتب ٠

ان أكثر من ألفى رسالة ووثيقة كانت فى حوذة د٠ الزيات ـ كما أخبرنى هو فى منتصف السبعينيات ٠

ان أكثر من ٥٠٠ رسالة ليس لها قيمة كبيرة تقبع الآن فى متحف راماتان ، فهناك أعداد هائلة من الرسائل الهامة اختفت ، تماما ، ترى أين ذهبت ؟

وهل الورثة مازالوا محتفظين بما بقى ؟

هل باعوها ؟ هل سيبيعوها ؟

كيف اختفت من لجنة الاستلام ٠

لماذا لم تسلمها أسرة طه حسين الى المتحف وهى تسلم المتحف مقتنياته الخاصة من نياشين وميداليات وشهادات علمية وفخرية ٠٠ الخ ؟

هل خدعت اللجنة التى تسلمت الوثائق فلم تتسلم كل ما ترك طه حسين ؟

وكيف كان لها ان تعلم ان هناك وثائق أخيرة ؟

وعلى افتراض أن اللجنة تسلمت كل الوثائق :

فهل تسلمت بعضها بشكل (ودى) وسجل بعضها الآخر فى القوائم الرسمية ؟

أم انها ـ وهذا سؤال غامض ـ هل تسلمت كل الوثائق بشكل رسمى ، فسجلت كل شىء كما هو ؟

واذا كانت الاجابة عن هذا السؤال الأخير بالايجاب ، انها تسلمت كل الوثائق :

فأين هى ؟

هل يستطيع من يزعم أن الوثائق الموجودة الآن فى متحف راماتان هى (كل) الوثائق ؟

وهل أحد يستطيع أن يصدق هذا ؟

وهو ما يعود بنا الى الحيرة التى تؤدى للصمت ، والصمت ، فى الحديث الشريف يحول صاحبه الى شيطان أخرس ، وفى شعر نزار قبانى الى شيطان من جوقة العميان .

وعدت أستعيد عبارات نزار الدامعة :

آه يا سيد الذى جعل الليل

نهارا .. والأرض كالمهرجان

ارم نظارتيك كى اتملى

كيف تبكى شواطىء المرجان

ارم نظارتيك .. ما أنت أعمى

انما نحن جوقة العميان ..

بعد ان أسهبت طويلا حول اختفاء مئات من وثائق طه حسين وكتبه ، وشاركني الحاضرين في ضرورة البحث عن الوثائق واعادتها الى راماتان مرة ثانية ، لفتت نظري قصاصة من جريدة قديمة قرأت فيهـا انه بعد وفاة طـــه حسين سرقت راماتان ليلا ، وكان من المسروقات عديد من الوثائق والمقتنيات الحميمية فضلا عن قلادة النيل لعميد الأدب العربي ، وحين نشر الخبر في الصحف ، وعرف اللص ان ما سرقه هي وثائق طه حسين ومقتنياته ، أعاد جميع المسروقات على الفور ٠

خرجت من راماتان ، وأنا أسأل : وهل سارق الوثائق من بيت العميد يعيدها مرة أخرى ؟

أو هل يعيد سارق الوثائق ما سرقه من سارق النار ؟
أسئلة كثيرة ولا اجابة واحدة ٠

وثائق طه حسين .. وتساؤلات أخرى !! (٢)

بمجرد ان نشرنا الأسبوع الماضى (وثائق طه حسين .. وجوقة العميان) حتى توالت علينا ردود أفعال كثيرة من فاكسات أو رسائل مكتوبة أو تليفونات .. الخ ، وكلهـــا لا تخرج عن تساؤلات موجعة مغموسة فى بحيرة الحيرة والألم والغضب ، لقد أضيف الى كل ما طرحناه أسئلة كثيرة تعود بنا الى حيرة السؤال الأول :

كيف ضاعت وثائق طه حسين ؟

ورغم أن ما طرحه البعض ــ عبر القراءة الايجـــابية ــ يثير تساؤلات أخرى ، أكثر ايلاما ، فاننا نرجىء هذه التســـاؤلات لما بعـــد .

[٢]

كان أكثر ما أثارته القضية د. رءوف عباس المسئول الأول للتاريخ فى جامعة القاهرة ، كتب يقول :

ان مسألة غياب وثائق طه حسين تثير سؤال أو قضية الوعى بالتاريخ والنظر الى هذه الوثائق باعتبـــارها من مكونات ذاكرة الأمة ، فالشخصيات العامة التى تلعب أدوارا هامة فى حياة البلاد من المتوقع ان تدرك أهمية ما بين أيديها من وثائق وأوراق فتحدد مصيرها بعد انقضاء أجلها وذلك أثناء حياتها .

كان تودع امانة فى مكتبة ما ..

أو أن تودع فى دار الوثائق ويوصى صاحبها بأن يسمح بالاطلاع عليها بعد انقضاء فترة زمنية معينة من وفاته .

كذلك يفجر هذا مسألة الدور القومى لدار الوثائق التاريخية على اعتبار انها مستودع لكل ما يتصل من تاريخنا القومى بشتى جوانبه وضرورة ان تكون لها صلاحيات تجميع الوثائق والحفاظ عليها وفك الارتباط بينها وبين وزارة الثقافة ، ذلك الارتباط الذى يشل حركتها ويعوقها عن أداء مهمتها ويقلل من قدرتها وامكاناتها وجعلها من مسئوليات سلطة السيادة على نحو ما تفعل الدول المتقدمة وعلى نحو ما كانت عليه الحال فى مصر فى العهد الملكى .

وبصفة مبدئية يجب أن يراعى عند تكوين اللجان التى تتسلم أوراق الشخصيات توفر الخبرة لدى أفرادها فى الوزن السياسى أو الثقافى أو الفنى للشخصية المعنية وشبكة علاقاتها حتى يتم حصر ما خلفته الشخصية من تراث حصرا دقيقا حفاظا عليها .

وأخيرا ، بقى سؤال هام هو : ألسنا فى أمس الحاجة الى تدريب خبراء أكفاء على المحافظة على سلامة ما لدينا من وثائق وصيانتها وترميمها وفقا للأصول العلمية الحديثة ؟ .

ونظرة على حال ما لدينا من وثائق ومخطوطات تكفى لأخبارك بما تتعرض له ذاكرة الزمن من خطورة التآكل والضياع .

د. رءوف عباس

وتنتهى رسالة استاذ التاريخ ، لتبدأ رسالة أخرى ، أكثر اقترابا من الوثائق الغائبة ، وأكثر ايلاما ، يقول المسئول عن مركز راماتان الثقافى :

الى ...

ـ من طموح مركز راماتان ان يكون هو المرجع لكل مثقفى مصر .. ليس عن طه حسين فقط بل عن الثقافة المصرية وهذا ما ادرج من أهداف المركز ، وقد بدأنا ما وجدناه من قصاصات الصحف القديمة ، ولكن ما أثير فى مقالكم .. أكبر من أن يتصدى له مركز راماتان بمفرده .

الآن وثائق طه حسين المتناثرة باجماع الآراء لابد من البحث عنها واعادتها مرة أخرى لبيته ، بل يجب التحقق من كيفية تسريب أو تهريب هذه الوثائق للصحافة العربية واعتقد أن الذين ساهموا فى هذا لا يزالون احياء ويمكن مساءلتهم .

كما أن الغريب قيام بعض المجلات المصرية والدوريات بنشر عدد من الوثائق دون الاشارة الى مصادر الحصول عليها .. ومؤكد هناك فرق بين السطو .. والسبق والا فاين الأخلاقيات التى تحكم أى عمل سواء الصحفى أو غيره ؟

ـ تساءلت عن مكتبة عميد الأدب العربى ، فهل تعلم .. ان بعضها لايزال فى دار الكتب ولم يفرج عنه ؟! ولكن هل هناك قوائم فعلية تحدد عدد الكتب التى كانت فى مكتبته .. ؟ لا أعتقد ..

ـ المراجعة الشاملة الى الذى بين أيدينا وما نشر وليس له أصول أمر منطقى ، ولكن يظل السؤال قائما :

ـ أؤكد التأييد فى ضرورة جمع وثائق طه حســـين ولكن ما هى الوسيلة ؟

هل يمكن اللجنة التى شكلها د. جابر عصفور هى الحل .. ؟ لا بالتأكيد .. ولكن الحل فى ضرورة جمع كل ما نشر عن الوثائق الضائعة سواء أكانت بحسن نية أو بفعل فاعل !!! ولابد من تجريم عملية النشر دون اثبات المصدر وليس هذا يعنى اننا ضد النشر بل نحى كل من يقدم للمكتبة الثقافية أوراقا مجهولة .

محمد نوار

ونكتفى بهاتين الرسالتين ـ عوضا عن رسائل أخرى كثيرة ـ لما تثيره من تساؤلات ، لا تجد اجابة واحدة بعد ، ومن هنا ، فان القراءة الايجابية لها ـ كنماذج ـ تحيلنا الى تساؤلات أخرى ، نحاول أن نعيد طرحها ، ايمانا منا بان الوصـــول الى الوثائق الضائعة يمر بباب يكون مفتاحه السؤال .

[٣]

والواقع ان وثائق طه حسين ـ كما يؤكد الجميع ـ تظل رمزا لقضية الوثائق بشكل عام ، وهو ما واجهناه كلما تعرضنا لوثائق مثقف مثل طه حسين ، فان الاقتناع هنا ، بان التوقف ـ مرحليا ـ عند وثائق ضائعة ، وغائبة عن الوعى المدرك مثل وثائق طه حسين ، تظل تعبيرا مباشرا عن ضياع وثائق قومية كثيرة وغيابها بشكل غير مبرر ولا مفهوم .

ومن هنا ، فان العودة الى وثائق طه حسين ـ مجازا ـ هى وقوف عند أحد النماذج التى لو استطعنا التوقف عندها ، نكون قد اكتفينا من الكل بالجزء ، أو ليدل الجزء عن الكل ونكون ، ونحن نحاول البحث عن وسيلة للحفاظ على وثائقنا ، قد وصـــلنا الى ما نريد .

فالوثيقة هنا ـ فى فهم البنيويين ـ تظل هى الوحدة التى تمثل بقية الوحدات الأخرى ، وهى التى تحدد مؤشرات العلاقات الداخلية بين الوحدات ، وهى ، من ثم ، التى تمكننا الوصول الى (الدلالة) العـــامة .

والدلالة العامة هنا ســبب ضــياع الوثائق أو غيابها بطرق كثيرة .

ونستطيع أن ننظر ، نظرة عابرة ، الى وثائق تاريخ مصر المعاصرة ، لندرك أن وثائق كثيرة غائبة .

ان وثائق مصطفى النحاس ـ على سبيل المثال ـ يقال انها لدى سياسى وفدى كبير ، ولأن هذا السياسى لا يؤكد هذا ولا ينفيه ، فانها تظل فى حكم المجهول .

ولدينا (أوراق) أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى فى العصر الملـكى ، ويتردد ـ كمـا اخبرنى د. رءوف عباس ـ انها موجودة فى مكان ما ، غير اننا نفتقدها لأننا لم نعثر عليها بعد .

الأكثر من هذ ان مذكرات محمود فوزى من العصر الجمهورى يقال انها فى فيللا بالاسكندرية ، ولكن ، لا أحد ـ على وجه اليقين ـ

يعرف اين هذه الفيللا ، ولا يعرف مكان الأوراق ، فانها أيضا تظل فى حكم المجهول .

وما يقال عن أوراق النحاس أو أحمد حسنين أو محمود فوزى يقال عن أوراق طه حسين وعباس العقاد وعبد القادر المازنى ، لا أحد يعرف مصيرها ، وأن كان البعض يعرف ، أو يسمع ، أو يقرأ ، كيف تسرب بعضها من هنا وهناك .

وهو حديث يعود بنا مرة أخرى الى أوراق طه حسين الضائعة ، خاصة ان طه حسين ، فضلا عن الدور الفكرى والتعليمى والأدبى الكبير ، فانه لعب دورا سياسيا غير منكور طيلة حياته منذ كان فى حزب الأحرار الدستوريين الى الوفد حتى انتهى به الأمر الى أن أصبح وزيرا فى آخر وزارة وفدية قبل ثورة يوليو .

فاذا استثنينا د. عبد الحميد ابراهيم أو د. أحمد عثمان فالأول حصل على وثائقه بشكل معروف من الدكتور الزيات ، والآخر حصل عليها بشكل مشروع من الجامعة ، تظل وثائق عميد الأدب الضائعة غائبة ضائعة .

وهو ما يمنح طه حسين وأوراقه أهمية قصوى .

اذا حولنا البحث الآن عن أوراق طه حسين خاصة الهامة منها ، لما وجدنا لها من أثر قط ، اللهم الا عددا من الوثائق فى بيته (الذى أصبح متحفا) وهى ـ كما اسلفنا من قبل ـ لا تحمل أهمية كبيرة ، بينما الأوراق الهامة ، بأصولها ، لا نعرف كيف تسربت من الدار ، وكيف نشرت فى بعض الصحف ، وكيف تم التصرف بها بالبيع وكيف انتهى مصيرها الى المجهول ..

ونعيد النظر الى مقتنيات متحف طه حسين ، فلا نجد اية وثائق هامة خاصة بطه حسين ، ربما وجدنا أوراقا ورسائلا خاصة بامينة ـ ابنة طه حسين ـ وأوراقا ورسائلا أخرى خاصة بكلود ـ ابن طه حسين ـ ولكن يندر ان نجد رسائلا لسوزان الأم/الزوجة أو (الملك) كما أطلق عليها طه حسين هذا الوصف فى الجزء الثالث من كتابه (الأيام) .

ويعود بنا هذا الى تساؤلات أخرى بدهية :

اذا كان الورثة ـ ورثة طه حسين ـ كما عرفنا قد باعوا البيت ـ راماتان ـ الى وزارة الثقافة ، فهل تم بيع البنـاء بغير أوراق أو وثائق ؟

وهل كان يوجد قنوان لا نعرفه ـ ربما ـ يحول بين بيع البيت وحق الاحتفاظ بمجموعة الوثائق ؟

وكيف كانت تذكر نشرات البيت/المتحف عددا من الوثائق ، فاذا ما عدنا الآن الى ما فى المتحف لا نجدها . . ؟

ثم هذه الوثائق التى انتهت . . كيف سلمها طه حسـين لصديقه الذى أخذ ما أخذ منها ليتاجر فيها بالبيع والنشر والجمع دون ان يعرف أن لحق المنح واجب وأصول ؟

ومن هذا هو هذا الصديق الذى منحه طه حسين أوراقه فى حياته . . ؟ وهل كان من الممكن ان يفعل عميد الأدب العربى ذلك ؟

وكيف تسـنى لهذا الصـديق أن ينشر كل ما نشره ـ حتى لو كان قد حصل على الجزء الأكبر منها من الدكتور الزيات،زوج الابنة

أمينة ـ ونشرها دون ان يعيد الوثائق للمتحف ـ مكانها الطبيعى ، أو ـ حتى ـ لنفسه ؟ هل يحتفظ هو بها ـ بالفعل ؟

واذا كنا نشك فى هذا ، فاين أصول هذه الوثائق التى نشر أغلبهـــا ؟

ثم هل من الممكن ـ كما يقول البعض ـ ان من قام بتهريب الوثائق وتسريبها مازالوا احياء بيننا .. هل من الممكن مساءلتهم ، ولو من باب حسن النية ؟ ومن أين نبدأ ؟ وكيف ؟

***

وتتسع دوائر الحيرة والألم والغضب أكثر فى بحيرة التساؤلات العميقة وتمتد الى ما لا نهاية .

وثائق طه حسين .. هكذا تكلم هيكل !! (٣)

مازالت قضية (وثائق طه حسين) .. تثير كثيرا من الحيرة والألم والغضب ، وتغرى بالتمهل عندها أكثر ، فكم الردود والفاكسات التى جاءتنا الأسابيع الماضية على أثر كشف العبث بأوراق طه حسين يعادل أضعاف ما عرفناه فى أى قضية أخرى .

القضية الكبرى الآن ضياع وثائق الوطن ـ تهديد تاريخنا وذاكراتنا وقيمنا .

القضية فى عصر (العولمة) تنحدر بنا الى مستقبل يشبه المتاهة ، أو متاهة تشبه الهوية المهتزة بعنف .

ومن يحاول ان يتعرف على المستقبل الآن عليه ان يتصور حاضرا بدون وثيقة وعقلا بدون ذاكرة وواقعا بدون قيم قط ، اللهم الا عبر منظومة الأفكار الجديدة التى تبثها « ميديا » الغير ، حيث لا تتوقف الآن عن الدوران فى سماءنا العربية وتحاول ترسيخ حاضر آخر لا يمت بصلة الينا .

وللتعبير عن هذا كله حاولنا قراءة ما جاء فى أوراق كثيرة جاءتنا ، وكان أكثرها لفتا للنظر ، واستنفارا للوعى (الممكن) رسالة الأستاذ محمد حسنين هيكل .

[١]

ورسالة (الأستاذ) احتوت فى خطابها الرئيسى ـ كما سنرى ـ على تفاصيل هذا الواقع الشقى الذى انتهينا فيه من الماضى الغائب فى أغلبه عبر غياب وثائقنا واقلامنا البسط وهويتنا القومية .

وقبل ان نستغرق فى رسالة الأستاذ ، يجب ان نتوقف عندها أولا ، قبل أن نستعيد ـ بعدها ـ هذا الوجع الممض الحزين الذى احتوانا حين قرأناها أول مرة .

ترى ماذا يقول (الأستاذ) محمد حسنين هيكل ؟

لنقرأ من حواره الطويل ورسالته الخطيرة ما يلى :

« الى ...

مجتمعاتنا لم تتعود ، ولعلها لم تتعلم ، كيف تتعامل مؤسسيا أو فرديا مع الوثائق وتلك ظاهرة قديمة ولعلها ترجع الى طبيعة السلطة فى المجتمعات الشرقية عموما والعربية بصفة خاصة ، خصوصا منذ العصر المملوكى وبعده . السلطة فى ذلك الوقت كانت شخصية فى يد المملوك الحاكم أو السلطان أو الوالى ، وكان دائما ، أو فى معظم الأحيان ، حريصا على اخفاء صلاته بالأطراف الخارجية وتصرفاته فى الداخل وابقائها سرا قاصرا عليه وعلى جماعة محدودة قريبة منه ، وبالتالى فآخر ما يخطر على باله هو التدوين والكتابة الا فيما يتعلق بالفرمانات المعلنة . وربما أن بعضا من أهم وثائق مصر فى القرون السابقة على القرن التاسع عشر موجودة فى محفوظات المدن التجارية الايطالية مثل « فينيسيا » و « جنوا » و « فلورنسا » وغيرها ـ لكنها ليست موجودة فى مصر .

وأظن أن وثائق الأوقاف كانت الأوراق الوحيدة التى جرى الاحتفاظ بها على نحو ما لأنها كانت متصلة بملكية الأرض ، ومن سوء الحظ أن كثيرا من هذه الوثائق نفسها وجد طريقه الى الخارج خصوصا فى بعض المواقع المتخصصة مثل مكتبة جامعة « ليدن » فى هولندا ومثيلاتها فى بريطانيا وفرنسا ، بل ان بعضا لا بأس به منها موجود فى جامعة « بن جوريون » فى « بئر سبع » وقد حصلت مجموعة الأستاذ « جبرائيل بايز » على آلاف من هذه الحجج حينما كان ومجموعته يعدون دراستهم الشهيرة عن ملكية الأرض والتركيب الطبقى الذى ترتب عليها فى مصر .

ومع بداية حـــكم أسرة محمد على بدأت عملية حفظ بعض الوثائق فى قصـــور الأسرة مثل قصر عابدين مثلا ، ولكن طبيعة الســـلطة مرة أخرى وارتباطاتها وصلاتها وتصرفاتها فى الخارج والداخل لم تترك للحفظ المدقق الا نوعين من الوثائق ، أولها ما كان يتصل بولاية العهد ، وثانيها ما كان يتصل بالعلاقات مع القوة المحتلة وهى بريطانيا ابتداء من سنة ١٨٨٢ وما بعدها حتى مفاوضات صدقى ـ بيفين سنة ١٩٤٦ . غير ذلك لم يكن هناك شىء له قيمة حقيقية فى وثائق القصور الملكية الا تقارير نظارة الخارجية الملكية وتقارير عن الأمن وتقارير عن بعض الشخصيات . ولعل أهم الملفات التى كانت موجودة فى قصر عابدين يوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو الملف الذى كان معروفا باسم الملف رقم ٤٠ ، وهو يضم تقارير ورسائل خاصة من السفارة المصرية فى لندن ومعظمها كتبه آخر سفراء الملك فى لندن وهو « عبد الفتاح عمرو » باشا ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات ، فيها محاضر اجتماعات وتقارير عن المشروعات ومعظمها متصل بأشياء آنية .

في وزارة العـــدل وفى الداخلية وفى الخارجية وفى دار المحفوظات وثائق لها قيمة ولكنها ليست كاملة وليست مرتبطة . وهذه مشكلة حقيقية لأن الوثائق هى ذاكرة الأمة وذاكرة الدولة المدونة والمحفوظة والمكتوبة فى أوانها ومكانها .

وفيما يتعلق بالشخصيات التى ترتب أوراقا مهمة فان مذكرات « سعد زغلول » باشا هى الوثيقة الرئيسية من ذلك العصر . « النحاس » باشا مثلا لم يترك ورقة . « اسماعيل صدقى » باشا ترك أوراق ذكريات . « محمد محمود » باشا لم يترك شيئا . « أحمد حسنين » باشا لم يترك شيئا « حافظ عفيفى » باشا نفس الشىء . والنتيجة أن ذاكرة ذلك العصر كله لم يتبق منها كثير .

وهذه هى الأهمية الكبرى لأوراق رجل مثل الدكتور « طه حسين » عاصر الحياة الثقافية والسياسية فى مصر فى فترة حافلة ، وكان لديه الوعى التاريخى لكى يسجل ويحفظ .

وضياع هذه الوثائق يمكن اعتباره أكثر من جريمة لأن أثره لا يقتصر على ضياع هذه الوثائق ، لكنه يؤثر على احساس أى مواطن لديه أى شىء له قيمة بأن هناك ضمانا من أى نوع يستطيع أن يحمى وأن يضمن ويؤمن لأجيال قادمة .

ومن الغريب أن أكمل الوثائق عن تاريخ مصر القريب لا تتوافر الا فى الوثائق البريطانية أو الأمريكية أو الفرنســـية ، وحتى الاسرائيلية . بل أفضل الصور الحية والنابضة لأحوال مصر فى الثلاثينات والأربعينات ، وهى الفترة التى كانت فيها القاهرة أهم عواصم الحرب العالمية الثانية ، توجد فى أوراق اللورد « كيلرن » (سير « مايلز لامبسون ») عن تقاريره الى حكومته يكتب مذكرات

شخصية بكل ما يراه ويسمعه ، وقد أعطى مجموعة أوراقه الخاصة آمنا مطمئنا الى كلية « سانت آندروز » فى جامعة أوكسفورد . وطبقا لسجلات الكلية فان « كيلرن » ترك ٢ مليون كلمة مكتوبة ـ هذا غير تقاريره الأسبوعية الى وزارة الخارجية .

وظنى أن قضية الوثائق بما فى ذلك مجموعات الأوراق الخاصة ان وجدت ـ قضية ضخمة لا تتعلق بالماضى بقدر ما تتعلق بالمستقبل، هذا اذا كنا على يقين من أن تلك ذاكرة الوطن وذاكرة الدولة ، وهى بالفعل كذلك » .

تنتهى كلمات هيكل ، لتبدأ بعدها ـ بعنف ـ دوامات الغضب الرجيم فى قلوبنا واعترف اننى أحسست برعب حقيقى ان تكون وثائقنا بهذا الشكل المهترىء .

اننا أمام حقيقة مرعبة .

وهى حقيقة تقول ان تاريخنا ليس بين أيدينا ، وهى عبارة تعنى بالضبط ان ذاكرتنا الحية لم تعد كذلك ، بل أصبحت ذاكرة مريضة مثقوبة ، ومن لا يملك القدرة على التذكر ، هو من يصاب بداء (الزهايمر) الذى يصبح عنده بغير ذاكرة قط ، وبغير القدرة على التذكر باية حال ، وبشكل أكثر دقة فى عداد الأموات .

كم هو قاسى هذا التعبير ، لكنها القسوة التى يولدها الواقع ويؤكدها .

تخيل اننا نعيش مع هذا المرض اللعين الذى لا نستطيع ان نميز فى وجوده بين الأشياء والذى لا نستطيع أن نرى خلاله فى

مرآة الماضى ـ وبالتبعية الحاضر ـ غير رموز تملك مفاتيح الدول الأخـــرى .

[٢]

التفت ، فى حيرة هذه (الحالة) الى رسالة استاذ آخر . وهو صاحب باع طويل فى مجال التحليل الاجتماعى للأدب (وهو عنوان كتاب له) .

ترى ماذا يقول السيد ياسين ؟

جاء فى رسالة السيد ياسين مركزا أكثر على الجانب الثقافى والأدبى ما يلى :

« الى ...

لايمكن صياغة صورة محدد للمستقبل المصرى من وجهة النظر الثقافية والأدبية بغير الاعتمـــاد على الذاكرة التاريخية ممثلة فى وثائق المفكرين والأدباء والمثقفين المصريين الذين صنعوا العقل المصرى الحديث ابتداء برفاعة الطهطاوى وحتى عصر طه حسين وزملائه من مثقفى العصر الليبرالى وصولا الى زكى نجيب محمود وضياع وتبديد وثائق مكتبة طه حسين رائد التنوير المصرى الكبير يشير الى ان الوثائق المصرية للسياسيين والمفكرين والأدباء التى بددها اهمال الورثة وتقاعس الدولة عن وضع سياسة ملزمة تكفل تحويلها لملكية عامة لدار الوثائق وتحافظ عليها وتكفل اطلاع الباحثين عليها أكاديميـــا .

ومطلوب تدخل الدولة قبل فوات الأوان » .

ووجدتنى مع هذا كله أفكر بصـــوت عال قبل ضياع بقية الوثائق ومحاولة استعادة أصول ما ضاع بالفعل ..

فكيف يمكن تدخل الدولة ؟

[٣]

وعرفت فى دوامة الأسئلة :

ما هى الوســيلة التى نبدأ معهـــا ـ قوميا ـ انقاذ ذاكرة الوطن ؟

هل نبدأ من المؤسسات ؟

هل نبدأ من المؤرخين والمثقفين ؟

هل نبدأ من (لجنة) يكون من شأنها ان تؤكد ان يظل الحال كما هو ؟

هل نبدأ ببيان يوقعه عدد كبير من المثقفين ، كما يفعل البعض الآن فى كثير من الأمور الجوهرية ؟

ان ذاكرة الوطن فى خطر

وصلت مع هذا كله الى قناعة تامة تعنى ان ذاكرة الوطن فى خطر ، وان الحاضر لم يعد لنا فى غيبة ماض غائم وذاكرة مثقوبة ، واعترانى شعور حاد ان البكاء على اللبن المسكوب لم يعد يجدي ، ولكن عدت الى دوامة الأسئلة ، عدت لأصيغ هذا كله فى سؤال آخر محدد هو :

هل يمكن استعادة اللبن المسكوب ؟

ربما كانت الاجابة ، قد يكون فى امكاننا انقاذ اللبن الذى لم يكسب بعد ، لكن يظل السؤال معلقا : كيف ؟ فمازالت لدينا أوراق كثيرة .

كيف يمكن انقاذ اللبن غير المسكوب ؟

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. بين "الأستاذ" و"الدكتور" ! (٤)

رسالة « الأستاذ » محمد حسنين هيكل أثارت جوارا ساخنا بين عدد كبير من المثقفين وخاصة المؤرخين المحترفين منهم .

ومصدر الاثارة لم يكن لاكتشـــاف غياب وثائق طه حسين وتبديدها فقط وانما ـ أيضا ـ لأنها أثارت قضايا كثيرة ، من بينها توزع وثائقنا المنهوبة عبر خطوط الطول والعرض فى العـــالم ، كوجود بعض هذه الوثائق فى جامعة بن جوريون ببئر سبع ، ومن بينها طبيعة وجود وثائق فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ فى قصر عابدين .. وما الى ذلك مما يثير قضية الوعى بالوثيقة وتوزع الاهتمام بهـــا .

غير أن أكثر الملاحظات لفتا للنظر فى رسالة الأستاذ كانت تتلخص فى خروج القضية من وثائق طه حسين الى وثائق الوطن .

لقد أضيف الى قضية غياب وثائق الشخصيات العامة ، قضية غياب الوثائق القومية وتناثرها خارج الوطن ، وكان من نتيجة هذا كله ان وجدنا أنفسنا ، مع « الأستاذ » نخرج من الباب الضيق الى الباب الواسع .

نخرج من لغة (المونولوج) الى لغة (الديالوج) .

من الحوار الثنائى ـ فى تضمين جماعى ـ الى لغة (الجوقة) بين أطراف متعددة وهى ، هذه المرة ، ليست (جوقة العميان) كما كان قد أشار نزار قبانى فى قصيدة أشرنا اليها .

وهو ما يصل بنا الآن الى رصد هذا الحوار الساخن بين رسالة الأستاذ التى نشرت ورسالة « الدكتور » التى أرسلت الينا لتنشر اليوم بين الأستاذ هيكل بما له من مرجعية سياسية « كأستاذ » حصـــيف .

والدكتور يونان لبيب رزق بما له من مصداقية علمية كمؤرخ محترف .

وقد أخرجنا هذا كله من بحيرة الحيرة والألم والغضب التى عشنا فيها الأســـابيع الماضية هنا ، الى محيط هادر ، بعيد ، مضطرب ، فقد تحولت قضية الوثائق الى قضية لا تتعلق بالماضى ـ كما أشار الأستاذ فى نهاية رسالته وانما الى قضـــية « تتعلق بالمستقبل » .

لنقرأ رسالة المؤرخ قبل أن نصل الى ما تثيره :

[٣]

منذ البداية يبدو المؤرخ متحفظا ، ولا يلبث ان يحول الجدل الى حوار ساخن مع تســـارع التعبير والتفسير ، تقول رســـالة د. يونان لبيب رزق :

« الى ...

كعادة الأستاذ هيكل عندما يكتب تتمتع كتاباته بدرجة كبيرة من الجاذبية والاقناع ونظن ان مساهمته فى هذا الحوار الذى فجرته هذه السلسلة عن المقالات انما تمت على ضوء التجربة الوثائقية التى خاضها فى كتاباته الأخيرة والتى يعتز بها ايما اعتزاز .

غير أن أغلب ما تطرق اليه انما يمثل بعضا من هموم المؤرخين المحترفين الذى يتداولونه فى لقاءاتهم الأسبوعية (السمنارات) أو فى ندواته وان كانوا يتحفظون حول مسألة اعطاء الاسرائيليين أكثر مما يستحقونه باستثناء العمل الذى أشار اليه الأستاذ هيكل الذى وضع الأستاذ « جبرائيل باير » تحت عنوان (تاريخ الملكية الزراعية فى مصر) .

وهذا التحفظ ينسحب أيضا على التقليل من قيمة ما تركه النظام الحاكم قبل ثورة ١٩٥٢ من وثائق .

والحقيقة ان الملك فؤاد قد قدم خدمة علمية كبيرة للباحثين ، على عكس ما يقال . ليس فقط بجمعه الوثائق الخاصة بمصر من عصر محمد على من ارشيفات لندن وباريس وسان بطرسبرج .

ولعل أهم ما يؤرق المؤرخين المحترفين ويتفقون فيه مع الأستاذ هيكل هذه المرة هو الخلط الشديد بين العام والخاص لدرجة ان كل من حكموا مصر بدون استثناء تقريبا توحدوا معها وأصبح الفصل بين الشخص والوطن فى تقديرهم فعلا صعبا ان لم يكن مستحيلا .

بيد انه يبقى من هذا الجل ما يثار حول طه حسين أولا ثم حول قضية الوثائق عموما فى المقام الثانى

وفي تقديرنا ، ومع احترامنا الشديد لكم ، فان المشـــكلة بالنسبة لطه حسين هي مشكلة أوراق خاصة والمذكرات قد ترقى الى درجة الوثائق ، أما الأوراق الخاصة ففيها قولان خصوصا ان طه حسين كان شخصية مركبة .

فقد كان ـ أولا ـ يملى كتاباته .

ثم انه ـ ثانيا ـ كان سياسيا وصحفيا ووزيرا .

ثم ـ تأتى ثالثا ـ فقد كانت له حياة اجتماعية بحكم زواجه من السيدة الفرنسية سوزان .

ونظن ان هذه كانت حياة مختلفة عن سائر المفكرين المصريين، ونظن انه من خلال ذلك ان أوراقه الخاصة لابد وان تتسم بقدر كبير من التنوع .

وهذا هو ما يثير القضية التى حما وطيس النقاش حولها : هل كل جوانب حياة طه حسين ملكية عامة أم انها مع الآخرين الذين صنعوها يمكن ان تصل الى مرتبة الملكية الخاصة .

هذه قضية أرى أن ما طرحتموه من نقاش حولها ينبغى ان يتم لاستجلاء الحقيقة .

وهنا تتداعى قضايا أخرى .

أما بالنسبة للوثائق بشـــكل عام ، فان هناك بالنســـبة للشخصيات العامة التى ينبغى ان نضع ما لديها سواء من أوراق خاصة تمس الحياة العامة أو أوراق هامة نتيجة لتوليهم بعض المناصب .

هنا نقول انه ينبغى ان نزيل أزمة الثقة بين هؤلاء وبين دور الوثائق المصرية فغالبا ما يترائى لهؤلاء ـ كالأستاذ حسنين هيكل وبطرس غالى فى كتابه الأخير « طريق مصر الى القدس » ـ يعترفون بانهم أودعوا وثائقهم فى أماكن خارج مصر ، وهذا فى تقديرنا يخلق أزمة الثقة تلك ، ربما يكون مصدرها سوء حفظ الوثائق ، ربما يكون أيضا الخوف على هذه الوثائق من ان يتصرف فيها صغار المسئولين الذين تحولوا الى لصوص وثائق ليبيعوها بالثمن لأى طالب من خلال الوثائق .

ومن هنا يجب أن نعترف أن هناك أزمة ثقة وان علينا ان نعمل لازالة أسباب هذه الأزمة بما يدفع بالشخصيات العامة الكبيرة ان تقبل بوضع أوراقها سواء فى دار الوثائق القومية أو ـ حتى ـ فى الجامعة أو مؤسسات البحث مثل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .. الى غير ذلك .

وهنا قضية أخرى متعلقة بالوثائق متصلة بنقص الوعى .

ولنضرب مثالا لها ، ففى بريطانيا يكتب على بعض مجلدات وزارة الخارجية ان ينبغى على القـــارىء الاحتفاظ بهذه الوثائق والتعامل معها برفق لأنها معروضة لألف عام (هكذا) .

غير أن الأمر بالنسبة الينا يختلف كثيرا ، ان لدينا قسوة فى التعامل مع الوثائق سواء من المشتغلين بدور الحفظ أنفسهم أو المطالعين بالوثائق .

هنـــاك قضـــية أخرى متصـــلة بخطأ المفهوم بالنســـبة للمشتغلين بحفظ الوثائق برغم وجود قسم قديم للوثائق والمكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، فانه لازالت تسيطر علينا فكرة ، ان رجل الوثائق هو فى النهاية (ارشيفجى) بكل ما يتصل بصورة

هذا النوع من الموظفين من الجلوس فى أماكن متربة وارتداء النظارات السميكة .. الخ .

بينما قد لا يعلم الكثيرون ان الرجل الذى قام على جمع وثائق الحكومة البريطانية فى القرن الماضى أى (الارشيفجى) فى تصورنا قد حصل على « اللوردية » نتيجة لهذا العمل الكبير .

ومن ثم ، علينا ان ندعم القضية ، ونزيد من الوعى وننقد بخطأ المفاهيم ، غير ان ذلك يقتضى خطة قومية يضعها المؤرخون أولا .

ثم المعنيون بذاكرة هذه الأمة ثانيا .

ثم المشتغلون بالعمل الوثائقى ثالثا ..

فهل تلقى هذه الدعوة الاستجابة ؟! »

وتنتهى رسالة المؤرخ ، لتبدأ عبر الحوار الساخن جملة من الملاحظات لا يجب اغفالها فى هذا الحوار .

[٣]

ملاحظات أخيرة :

وكعادة الدكتور يونان ، فان حواره وان اتخذ شكل المدخل الرقيق والتعبير الدمث ، فان خطابه العام ـ وهذه هى الملاحظة الأولى ـ لم يخل من اعتراض يرتبط بالوضوح الكامل . وهو وضوح يرى انه ليس معنى ان تكون فى اسرائيل بعض وثائقنا ـ كما عرفنا فى بير سبع ـ ليس معناه ان تكون وثائقنا المنهوبة كلها فى جامعات

اسرائيل ومراكزها العلمية ، وان كان ذلك لا يمنع ـ بالطبع ـ ان اسرائيل ما كانت تتورع عن ذلك لو استطاعت .

هذه ملاحظة والملاحظة الأخرى نفي الرأى الشائع من ان العصر الملكي على اطلاقه كان السبب فى تبديد وثائقنا ، وان الملكية وحدها فيما يبدو كانت هى الطرف الوحيد فى تاريخ مصر وراء ضياع الوثائق ، بل على العكس ، فان المؤرخ يرى انه لا يجب ان تحمل الفترة السابقة على ثورة ١٩٥٢ وحدها المسئولية ، فهو يقول صراحة « ان الملك فؤاد قدم خدمة علمية كبيرة للباحثين ، على عكس ما يقال ، بجمع الوثائق . . » الى آخر ما رأينا فى تعليق د. يونان .

على ان الملاحظة الهامة هنا ـ الثالثة ـ ان المؤرخ بعد ان يثير قضية استحقاق الوثيقة للملكية العامة أو الخاصـــة ، يعود فيلمح أكثر بان ثمة أزمة ثقة بين السياسيين ـ والشخصيات العامة ممن لعبوا أدوارا هامة ـ يكون من شأنها ان وثائق مصر تجد طريقها فى خزائن ومناطق حصينة ـ كما يتصوروا ـ خارج مصر ، وليست مصادفة ان يذكر المؤرخ اسم كل من الأستاذ حسنين هيكل والدكتور بطرس غالى فى هذا السياق فكل منهما اعترف انه أودع وثائقه خارج مصر (والأسباب هى التى تكتب هذه السطور من أجلها) .

وان كان يستدرك القول اننا يجب ان نعترف بهذه الأزمة لكنه لا ينفى الأثر الذى يتركه لدى قارئه من ان عديدا من هذه الشخصيات السياسية والعامة تمنح خزائن الغير الوثائق الخاصة ولا تمنحها للوطن .

ثم ان المؤرخ وهذه ملاحظة أخيرة يضعنا فى الحيرة الكبرى حين يختم بأنه يجب علينا ـ الاستمرار للبحث عن حل والسعى الى وضع

خطة قومية لانقاذ الوثيقة يضعها المؤرخون ، ثم ـ على حد تعبيره ـ المعنيون بذاكرة هذه الأمة ، ثم ..

الى آخر هذا الكلام الذى يردد كثيرا ويحتاج الى قرار سياسى واجراءات رسمية جادة لحفظ الوثيقة .

ان ما يطرح هنا فى نهاية الرسالة جديد وجدير حقا بالتأمل وهو يعيدنا ـ بالتبعية ـ الى ما سبق ان طرحناه من قبله :

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. من الذي لحم الصحافة ؟! (٥)

الحـــديث عن صحفنا التى سرقت أو اتلفت ليس جمـــلة اعترضية فى هذا الحوار ، فالوثائق ـ فى التعريف العـام كما تحددها المصادر ـ هى كل الأصول التى تحتوى على مادة تاريخية ، خاصة ، اذا مضى الزمن عليها وأصبحت تمثل أهم المصادر الباقية .. ومن ثم ، تتحول الصحافة الى وثائق من الدرجة الأولى (أكدت آخر الدراسات العلمية على ان الصحيفة وثيقة تاريخية بالفعل ، على سبيل المثال : رسالة جامعية لحسنى نصر بعنوان « الصحيفة وثيقة تاريخية ») .

وهو ما لفتنا اليه علامات كثيرة ، اذ شـــهد الباحث فى الدوريات الرئيسية استمارات كثيرة مكتوب عليها (مفقودة) أو (غير موجود) أو (فى الترميم) وما الى ذلك مما يؤكد فى النهاية على غياب الدورية ـ وقد عانيت أنا شخصيا من هذا واحتفظ ببعض هذه الكعوب ، وهو ما يتكرر كثيرا فى قاعة الدوريات بدار الكتب والمكتبات المركزية والعامة ودور الصحف نفسها . كما لفت النظر بشدة ـ أثناء نشر هذه المقالات ـ ارسال رسائل كثيرة تتحدث عن نهب عديد من الدوريات واختفائها مقترنا بضياع أجزاء هامة من تاريخنا القومى ، وهو ما أكده عدد كبير من أساتذة كليات الاعلام والتاريخ حين تيسر لى الحديث مع بعضهم عن الظاهرة (والمعروف ان د. جابر عصـــفور الرئيس الأسبق لدار الكتب وكان منتدبا ،

لم تتح له الفرصة بعد لتلافى هذا الأمر وعلاجه فقد تولى الاشراف على الدار منذ أسابيع قليلة) .

ومع تكرار الظاهرة والتعرف على غياب الدوريات واختفائها وسماع حكايات غريبة ـ تقترب من الحقيقة ـ تجعلنا نسأل فى استرابة : من أكل لحم الصحافة عندنا ؟

كان أول من لفت نظرى بعنف الى هذه الظـــاهرة/الكارثة د. عواطف عبد الرحمن ، وما لبث ان تراكم الاحساس المؤسسى بالكارثة أكثر من رسالة الأستاذ الدكتور : خليل صابات ومع الحديث الطويل مع د. مختار التهامى ـ عميد كلية الاعلام السابق وغيره من المتخصصين والمعنيين بهذه الكارثة .

الكارثة/النهب/الالتهام .. كلها ألفاظ لقضية واحدة .

[٢]

وقبل ان نتمهل عند الرسالة الخطيرة نتوقف عند رســالة د. خليل صابات لوعيه ومعاصرته ـ بحكم السن والخبرة ـ لما حدث لصحافتنا .. جاءت رسالة الأستاذ الدكتور خليل صابات على هذا النحو :

« الى ...

فى اطار ما تتابعونه من البحث عن مصير وثائقنا يهمنى ان أسجل هنا رأيا هاما :

فهناك أشياء كثيرة لم تضع ، لابد أن يكون هذا واضحا ، يأتى بعده ، انما نقلت الى دول دفعت الثمن . واذا أردنا زمنا معينا لهذا ، سنجد أن هذا حدث بعد عام ١٩٥٢ .

قبل هذا التاريخ لم تكن هناك دول عربية تستطيع ان تدفع ، وبالتالى ، فان هذه الدول حينما زاد ما كانت تكسبه من ما باعته من بترول اشترت كل الذى استطاعت ان تحصل عليه ، فاذا أردنا تحديدا أكثر ، فان هذا لم يحدث للأهرام ، وانما حدث فى دار أخبار اليوم ، المؤسسة نفسها .

وكل ما بقى لأقول ، هو .. يجب البحث عن هذه الوثائق الضائعة ، وعلى الاقل باحضار نسخة منها ، أو صورة ضوئية ، اذا كان من المستحيل العثور على النص الأصلى أو احضاره . هل تريدون توضيحا أكثر ؟

ان هذه الوثائق/الصحف موجودة فى بعض الدول القريبة التى تدفع بسخاء يجب أن نكثف الجهد الى ما نقل بطريقة أو بأخرى ـ وما أكثر الطرق ـ الى الدول العربية الخليجية » .

وتنقل لنا الرسالة الخطيرة للدكتورة عواطف عبد الرحمن وعيا آخر وتجسيدا أخطر للظاهرة ، تقول رسالة أستاذة قسم الصحافة :

« تابعت باعزاز وتقدير اهتمامك بقضية الوثائق فى اطار ما يتعلق بوثائق طه حسين وما أثير حولها من مناقشات قادت بالضرورة الى طرح القضية الأخطر وهى وثائق الوطن وما صاحب ذلك من تداعيات خاصة ببعض الشخصيات العامة مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل والدكتور بطرس غالى ولجوئهما الى ايداع الوثائق أو الأوراق الخاصة بهما فى مكان امين خارج مصر .

والواقع ان اثارة هذه القضية قد حرك شجونى وجدد بعض همومى القديمة لأن الحديث عن الوثائق يعنى التعرض لتاريخ هذا الوطن بكل زخمه وحيويته وصراعاته وأفراحه وانكساراته وتألقه الذى وصل الينا عبر الأجيال فى داخل أوراق صامتة ، ولكنها تنطق بالكثير وهذه الأوراق يمكن أن تكون مخطوطة أو مطبوعة تضمها دفتى كتاب أو مجلد أو صحيفة ٠

وهذا ينقلنا الى النقطة التى أود أن أثيرها والتى انتظرت ان يشير اليها بعض من تواصلوا معكم فى هذه القضية وأعنى بها قضية التراث الصحفى الذى لم يكن يشغل لدى المؤرخين سوى ذيل القائمة ثم بدأ يحتل مكانته العلمية اللائقة بظهور الدراسات الصحفية وازدهارها على أيدى باحثين مثابرين وأساتذة اجلاء .

والواقع ان بروز الصحيفة كوثيقة تاريخية من الدرجة الأولى لم يأت بالمصادفة أو عبر قفزة واحدة ، بل على امتداد ما يزيد على سبعين عاما من الدراسات والبحوث التى تناولت تاريخ الصحافة فى فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والهند فى خضم حوارات علمية امتدت لسنوات طويلة بين المؤرخين والمشتغلين بالبحث التاريخى من ناحية وبين أساتذة الصحافة والباحثين فى تاريخ الصحافة من ناحية أخرى ٠

وقد تأكد لكافة الأطراف من الجانبين وأيضا الحكومات والأحزاب السياسية وصناع القرار فى مختلف قطاعات الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تأكيد الجميع من أهمية خطورة الصحيفة كمستودع أمين لحفظ التاريخ وكذاكرة للأوطان والمجمعات. ومن هنا جاء اهتمام الحكومات على اختلاف توجهاتها وأقصد بالحكومات فى شمال العالم وجنوبه وعلى سبيل المثال من بريطانيا

وأمريكا واليابان وروسيا والهند وبعض دول اسكندنافيا ثم هولندا وفنلندا والسويد ثم البرازيل والمكسيك وبيرو وجنوب افريقيا وغانا ونيجيريا افردت .. حكومات هذه الدول مكتبات عصرية لحفظ التراث الصحفى بكافة الأساليب التكنولوجية المتقدمة ادراكا منها لأهمية الصحف وتميزها كوثائق تاريخية وأصبح معظم المؤرخين المعاصرين يعتمدون على الصحف كوثائق من الدرجة الأولى حيث بدأت تشغل صدر القائمة وتبرز أهميتها فى كونها منبر تاريخى يعرض الحقبة التاريخية فى اطار بانورامى يضم كافة التيارات والأفكار والآراء والأحداث التى تفاعلت وشكلت حركة المجتمع فى تلك الفترة أو سواها مما يوفر للبحوث التاريخية خلفية عريضة من المعلومات تتسم بقدر غير مسبوق من المصداقية والتنوع .

أما بالنسبة لتاريخ الصحافة فالوثائق العلمية الوحيدة المعتمدة هى الصحف التى تبقى شاهدا على العصر بعد أن تختفى كافة الرموز البشرية من صناع الأحداث ومتلقيها .

ولا شك ان اثارة قضية الوثائق الشخصية والعامة والصحفية تمنحنى فرصة جديدة كى أطرح قضية الحفاظ على التراث الصحفى المصرى الذى تبدد معظمه خلال حقبة غير مضيئة فى تاريخ دار الوثائق المصرية حيث تسربت أهم كنوز العقل المصرى الى الخارج .

فى غفلة من القائمين على الأمر وأصبحنا نواجه كباحثين فى تاريخ الصحافة ضياع وتضييع فترات هامة من تاريخ الصحافة المصرية ، ولعل أبرز مثال يحضرنى الآن هو عجزنا عن اعداد دراسة علمية عن صحافة الثورة العرابية ، أو الصحافة المصرية والثورة العرابية بسبب ضياع صحف الثورة (التنكيت والتبكيت والطائف ، وجه التحديد ..) ووجود بعض نسخ مبعثرة ومهملة من صحف المفيد والنجاح والفسطاط .

وقد أصبحت مشكلتنا منذ ما يزيد على عشرين عاما تدبير منحة ثلاثة أشهر لبعض الباحثين للذهاب الى مكتبة الكونجرس أو مركز الوثائق البريطانية لتصوير صحف الثورة العرابية تمهيدا لدراستها وتحليلها كذلك نعانى من ضياع صحف سلامة موسى التى بلغت ١٤ صحيفة أصدرها لمواجهة حكم الحديد والنار المعروف بحكم القبضة الحديدية اسماعيل صدقى باشا وضياع أول صحيفة شعبية (نزهة الأفكار) لعثمان جلال والويلحى التى صدرت عام ١٨٦٧ فى مواجهة (وادى النيل) الصحيفة التى خرجت من عباءة الخديوى اسماعيل تحت مسمى الصحافة الشعبية وأصدرها عبد الله أبو السعود عام ١٨٦٧ أيضـــا .

هل نحلم بان يأتى اليوم الذى تخصص فيه الدولة جناحا مزودا بالأجهزة العصرية كما نعلم أغلى ما تركته لنا الصحافة المصرية عبر تاريخها الطويل ونضع من الضـــوابط ما يحول دون سرقة ذاكرتنا الصحفية ونخصص له مجموعة مؤهلة ومدربة من الكوادر الشابة التى تعى قيمة الوثيقة كجزء حى من تاريخ الوطن .

أتمنى أن يتحقق ذلك ولو بعد حين » .

[٣]

تنتهى رسالة رئيس قسم الصحافة باعلام القاهرة بتمنياتها التى تترك ورائها قدرا كبيرا من الخوف والرعب لما آل اليه حالنا ، مما يعيد طرح الســؤال عن هذا الذئب الدنىء الذى التهم لحم الصحافة/الوثائق ، وهو ما يخلف لدينا عدة ملاحظات :

والملاحظة العامة هنا ان وثائقنا تلتهم ويزيد انكماشها كلما عدنا الى الوراء ، فمجموعات صحف القرن الماضى تختفى أكثر من مجموعات هذا القرن (على سبيل المثال : صحف الثورة العرابية تختفى فى مقابل صحف الفترة الناصرية) ، ووثائق الفترة التى سبقت ثورة يوليو تتوفر الى حد ما بالمقارنة بشبيهتها فى الخمسينات ، كما ان المقارنة فادحة بين صحف ثورة يوليو أول قيامها وصحف السبعينيات الى نهاية القرن العشرين ، وكما يقال عن هذه الصحف ، يقال كذلك على (الارشيفات) و (أوعية المعلومات) و (البيانات) .. الى غير ذلك مما يشكل امتدادا حيويا لهذه الصحف .

كذلك تختلف رؤية كل أستاذ فى طريقة الحصول على الصحف/الوثائق ، ففى حين يتجه البعض الى هيئة الاستعلامات للبحث عن حل ، يتجه البعض الثانى من حل آخر فى وزارة الثقافة ، فى وقت ينادى فيه البعض الثالث بأجهزة عصرية تخصص لها مجموعة مؤهلة مدربة .. الخ .

على أن هذا كله يعود بنا الى السؤال الأول : من (من) الى (كيف) ؟

من من التهم لحم الصحافة ؟ الى كيف ننقذ ما يمكن انقاذه ؟

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف ؟ كيف ؟

وثائق طه حسين .. وغضب نجيب محفوظ !! (٦)

حدثت نفسى وانا فى الطريق اليه .. لنرجىء الكتابة عن (وثائق طه حسين) هذا الأسبوع ، ونستأذن القارىء الكريم للاحتفال بعيد ميلاده ، والاحتفاء بالقيمة الأدبية التى غرسها فى الواقع العربى . فعيد ميلاد نجيب محفوظ ـ أطال الله فى عمره ومتعه بالصحة ـ يحتم علينا التمهل عند هذا اليوم (١١ ديسمبر) .. حدثت نفسى بهذا وأنا أمضى الى بيته أمام جريان النيل العريق .

كان هذا ما قصدت اليه وأنا أمضى اليه .

كان هذا ما أردته ، ولكن نجيب محفوظ أراد شيئا آخر ..

[٢]

بعد كلمات الود الأولى ، وحين تبين نجيب محفوظ اننى جئت للاحتفال بعيد ميلاده ، هب غاضبا ، فوجئت بنوبات الغضب تعبر عن نفسها فى صورة تساؤلات :

ـ كيف احتفل بعيد ميلادى وأنت ترى كل هذه الفوضى فى الأقصر ؟

كيف يحدث وهناك هؤلاء الضحايا ؟

وأين ؟

فى وادى الملكات ، وأمام معبد حتشبسوت .. ماذا يحدث ؟

إن ما يحدث يجعلنا لا نحتفل بشىء الا بانتصارنا على أنفسنا ، والانتصار على النفس يكون بالقضاء على الارهاب ؟

ثم انظر الى الوطن من حولك ، أوراق الوطن ووثائقه التى تتناثر كما تشير ؟ .. »

يصمت نجيب محفوظ مختدا ، بينما تحاول زوجته ان تهدىء من روعه ، وتحاول ان تخفف عنه عدت الى حديث النفس ، اذن الاحتفال به لا يكون كما أردت .. انما يكون بالجلوس اليه والسماع له . ارتحت الى الفكرة الجديدة ، ورحت أعيد ترتيب أفكارى وأعيد طرح أسئلتى فى وقت بدأ فيه صاحب (.. نوبل) يعود الى طبيعته الهادئة ثانية .

عدت الى نجيب محفوظ ثانية .

[٣]

مضيت فى أول الأمر ، بحذر ، أسأل ، عن سيرته الذاتية ، وأوراق الوطن .

وكان ان تبلور فى الأسابيع الماضية عبر الحوار الساخن بين « الأستاذ » حسنين هيكل والدكتور يونان رزق سؤال هام ضمن أسئلة كثيرة ، وهذا السؤال أو القضية التى « حما وطيس النقاش ولها » وتلخصت فى :

(هل) كل جوانب طه حسين ملكية عامة أم أنها مع الآخرين الذين صنعوها

يمكن أن تصل الى مرتبة الملكية الخاصة ؟

اذن ـ حدثت نفسى ـ فان المدخل الى نجيب محفوظ الآن يكون بالوصـــول الى أوراقه أو سيرته الذاتية التى تصـــل الى درة الوثائق .

وعقدت العزم ان أواجه غضب نجيب محفوظ بطريقة أخرى .

[٤]

وكان أول ما ألح على وأنا أصيح فى أذنيه أن أسأل عن سيرته أو مذكراته . .

ـ أين سيراتك الذاتية ياشيخنا ؟

ولماذا لم تكتبها حتى اليوم ؟

والى متى ننتظر ؟

لم يزد فى اجابته عما اجابنى به من سنوات .

جاء صوته من بعيد عاليا محملا بوجع السنين وان لم يفقد المرح ورائحة الياسمين فيه ، قال :

« ـ كل ما أردته تجده فى أعمالى ، لا أظن اننى ضننت عليها بما أريد فى كل مراحل عمرى » . . .

عدت أسأل ، وما شأن هذه الاصداء (اصداء السيرة الذاتية) ، الاصداء التى تحمل الكثير من رائحة السنين وعبق التجربة ومرارة الأيام ، واصل كأنه لم يستمع الى :

« ــ والاصداء أيضا ، هى مجرد اصداء ، اصداء السيرة الذاتية كما آثرت ان امنحها عنوانها ، انها ــ فى النهاية ــ اصداء متباعدة ، أفكار عامة غير مرتبطة باستخلاص معنى معين أو تحديد تجارب بعينها ، كتبتها على فترات طويلة ، ولم احتفظ بها معا ، كانت متفرقة هنا وهناك فى أوراقى التى تضاءلت فى السنوات الأخيرة ، كتبتها بخط يدى قبل أن يحدث ما حدث » .

(أشار الى مكان الطعنة بينما تسرى فى يده ارتعاشة مستمرة) .

لم أستطع أن أقاوم الرغبة الحادة فى البحث عن الأوراق/ الوثائق (لم تقنعنى اجابة الشيخ عبد ربه بطل « اصداء السيرة الذاتية ») ، وجدتنى مضطرا ان أسأله بشكل مباشر عن هذه الأوراق التى لابد وانه كتبها مثل كثيرين غيره .

[٥]

« كتبت الاصداء بخطك اذن ، فاين هى الآن ؟ » .

سألت نفسى وأنا أحدق فى أذن نجيب محفوظ التى كانت تحتلها (سماعة ضخمة) .. عاد الى صوته عاليا :

« ــ كتبت بخط يدى ، نعم ، لكنى لم احتفظ بها ، كان الرخاوى قد أخذها ليسجلها على الكومبيوتر ، واعادها الى .

قبل ان تنشر ، كنت أكتب وأمزق طيلة حياتى ، كنت اتعمد التمزيق التقطيع ، كانت هناك أشياء لا يجب ان تترك فى الورق ، أشياء لا تقال كثيرة ، نعم ، قد يكون كما تقول أنت ، فيها بعض الحقيقة ، بها بعض حقوق القارىء والوطن ، ربما لكننى لم أؤثر ان احتفظ بشىء مما أكتبه قط . لم يبق غير المسودات اذن ، أى شىء كتبه ـ سألت نفسى وأنا اعتدل اليه .

ـ أين المسودات أذن .. ؟

[٦]

ان « مسودات رواياتى كلها ـ أجاب بسرعة ـ مزقتها وألقيت بها الى غير رجعة .

وهنا ضحك نجيب محفوظ طويلا لأول مرة وهو يقول (انا أكبر مقطعاتى) ، لم أكن اتحمل أن احتفظ بشىء عندى بعد أن أقوم « بتبييض » العمل ، وبمجرد ان أكتبه على الماكينة ، وأبعثه الى المطبعة ، كنت أحن للتمزيق والابادة ، هكذا هو أنا ، كنت أريد أن يرى القارىء منى ما أريد ان أقوله أنا له .

فى البداية كانت المطبعة عند سلامة موسى ، ثم عند السحار ، وانتقلت فى نهاية الأمر الى الأهرام ، جريدة الأهرام ، وبالنسبة الى اصـــداء الســيرة الذاتية بوجه خاص ، فقد كنت مترددا فى نشرها ، ترددت طويلا فى نشرها ، حتى بعد ان قام د. الرخاوى بنقلها الى الكومبيوتر وتصرف فى ترتيبها كما سمحت له ..

كنت حريصا الا أترك ما ينشر فى حياتى أو بعد أن أرحل ، وما نشر على أنه رسائل أو وثائق كنت طرفا فيها ، كانت الرسائل

التى أرسلت بها الى أدهم رجب (!) وقد كان فى بعثة ، وأيضا بعض الرسائل للدكتور على أحمد عيسى (!) ، وكلها كانت رسائل خاصة جـــدا .

واذا شئت أنا أتحدث أكثر عن الأوراق الخاصة به ، فاننى اعترف أننى لا أذكر اننى كتبت رسالة واحدة تصلح للنشر ، وأنا بتكوينى لم أذهب الى بعيد ، لم أسافر أبدا الى بعيد حتى أكتب لغيرى بمشـــاعرى الخاصـــة ، كمـــا أنه لم يكن بينى وبين بعض الشخصيات السياسية أو العامة ما يستوجب أن أكتب رسائل مطولة تحمل أفكارى ، وأذكر أن كل ما كتب سواء لبعض الأصدقاء من المقربين أو بعض رسائل الأسرة لم تزد عن رسائل تطوى دردشة عامة ، « مجرد دردشة » .

لنخرج من العام الى الخاص ، سألت الشيخ الآن ، وأذن القضية الآن ما هو مصير الأوراق الخاصة للمثقف أو السياسى ؟

اعتدل نجيب محفوظ أكثر وراح يدلى برأيه بشكل أوضح حول قضية الوثائق .

[٧]

زاد يقينى أن نجيب محفوظ لديه ادراك واضح بما آلت اليه (وثائق طه حسين) .

اذا كانت الأوراق خاصة ياعزيزى ـ قال ـ بمعنى لها صفة الخصوصية ، فانها تكون خالصة للسرة ، بمعنى ألا يكون لها أى انتماء عام ، أما اذا كانت لها صفة العمومية ، بمعنى ، اذا أن تكون

لها صفحة تمنحها الأهمية فى الوثائق العامة ، كان يرسلها الكاتب أو الأديب للشخصيات العامة أو الصحفيين أو يتناول فيها قضايا هامة تخص الوطن ، اذن ، لتغير الحال ، وأصبحت ملكيتها للدور الرسمية فى الدولة .

ـ وما هى هذه الدور الرسمية ؟ سألت فأجاب :

ـ تكون فى اتحاد الكتاب ، لابد أن يكون فى اتحاد الكتاب حجرة أو حجرات أو أماكن خاصة يعمل فيها أثرا لمتحف لرسائل الراحلين وأوراقهم الخاصة .

الأشياء التى يكون لها صفة عامة ، تمس الوطن ، يجب أن يكون لها مكانا بعيدا ، عن العبث ، ومهيأ بأجهزة خاصة ، ودواليب تأخذ فى تصميمها ، والفضاء التى تقع فيه ، صفة الأوراق الهامة الخاصة بكل أديب .

ـ فاذا لم يكن هناك هذه التجهيزات فى اتحاد الكتاب ؟ سألت وأجاب بسرعة :

ـ يجب أن يكون موجودا ، ويجهز فى أسرع وقت .

واذا لم يوفر اتحاد الكتاب هذا فهناك دار الوثائق .

هذا عن الأوراق ، ولكى أوفر عليك السؤال عما ينشر فى الصحف ، ويكون له مع الزمن سمة الأقدمية (كما قلت عن أوراق ووثائق الثورة العرابية) ، فقد تغلبت على هذا بطريقة معينة ـ وهو ما يجب ان يقدم عليه أى كاتب ، وهو ، ان أجمع ما ينشر لى فى الصحف ثم انشرها فى كتب .

النشر فى الكتب يمكن أن يجنبنـــا اتحاد الكتاب أو دار الوثائق أو ـ فى الحالات الأســـوء ـ السرقة أو التربح بأوراق الغـــير .

أليس النشر فى كتب أحوط من تركها فى أوراق الصحف .

ألا يتحول الكتاب الآن الى (ديسك) فى آلة أو شـــبكة اليكترونيـــة .

نجيب محفوظ ـ حدثت نفسى ـ مازال يحتفظ بقدر كبير من الصحو واليقظة رغم انه يقترب من التسعين .

[٨]

لاحظت أن زوجة الكاتب الكبير توافق على كل ما يقول ، الأوراق الخاصة ، بل كل أوراق الكاتب يجب أن تكون للسرة .

هكذا قالت السيدة قرينته بهدوء شديد لكنه حازم .

لاحظت لأول مرة أن نجيب محفوظ يدرك ما تريده الزوجة ، يدركه جيدا ، خرج عبر السماعة الثقيلة ، عبر الينا .

راح يقول على نفس الوتر نفس الشيء .

[٩]

على أن يكون ـ أضاف نجيب محفوظ ـ على أن يكون هذا ، أقصد حين تستولى ادارة اتحاد الكتاب أو دار الوثائق بمحاضر جرد

على الأوراق الخاصة بالأديب .. ويكون هذا بموافقة الأسرة ، لأن الأديب فى هذه الحالة يكون قد رحل .

موافقة الأسرة أولا .

أقول هذا بالنسبة الى المكتبة أو الأوراق الخاصة .

قال هذا وراح يقلل من أهمية مجلدات الكتب الكثيرة التى تتراص أمامه فى دولاب كبير غدت أسأل :

ـ واذا لم يتوفر هذا ، اذا لم تأت المبادرة من اتحاد الكتاب أو من دار الوثائق ، ما هو الأمر أجاب :

فى هذه الحالة ، يجب على الدولة أن تنشىء جهة ما جديدة ، لمجرد أن يرحل الكاتب ، عليها ان تبادر وتسأل وتتحرى ، ترسم قانونا ، أو تحدد مرسوما ..

يجب أن يتم هذا حفاظا على أوراقنا ووثائقنا ..

وثائق الوطن .. سؤال وثلاث إجابات !! (٧)

تخرج المسألة الآن من الواقع الى كيفية الخلاص منه ٠

من (وثائق طه حسين) الى وثائق الوطن ٠

ولأن القضية واضحة ـ السرقة معناها السرقة والماء هو الماء ـ يتشابه الواقع ، يتوحد السؤال وتتعدد محاولات الخروج ، وتتجدد المحاولات الكثيرة من مثقفينا والأمناء على تراث طه حسين ، والباحثين عن وثائق الوطن ، وكلها تحاول أن تطرح اجابات كثيرة لسؤال واحـد ٠

كيف يمكننا الخروج من هذا النفق ؟

هذا هو السؤال وسنختار له ثلاث اجابات فقط ٠

[٢]

بيـد أن أكثر ما حيرنا ، منـذ البـداية ، هو ما طرحـه د٠ عبد الحميد ابراهيم حين يحاول أن يجيب عن السؤال الذى كان قد أثير هنا لأكثر من مرة خاص بأوراق طه حسين : هل هى ملكية عامة أم انها مع الآخرين الذين صنعوها تصل الى مرتبة الملكية الخاصة انه يقول بعد الديباجة :

ـ « ... ان أوراق طه حسين التى خلفها لورثته من أبناء أمته، انما هى تاريخ حى نابض . فالرجل قد أوتى من الحس الاجتماعى ما أتاح لهـا صلات متنوعه ومدروسـة مع كل الطوائف ومع كل المسـتويات .

فهناك رسائل من كبار الكتاب من أمثال العقاد وتوفيق الحكيم واحسان عبد القدوس ومصطفى عبد الرازق . وهناك رسائل من علماء الدين من أمثال الشيخ الباقورى والشيخ بخيت وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود ، وهناك رسائل من كبار الفنانين من أمثال محمد عبد الوهاب وأم كلثوم وهناك رسائل من الزعماء من أمثال مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ومكرم عبيد . ولم تقف هذه الأسماء عند المشهورين من كبار القوم . فهناك رسائل من المكوجى والموظف والفقير ، ومن أقاربه والده وأخواته ، من الأقصر وسمالوط والمحلة ، ومن جدة وبيروت والمغرب وسائر الأمكنة المنتشرة فى العالم العربى ان أهمية هذه الأوراق تفوق بكثير مؤلفات طه حسين نفسه ، لأنها تقدم الوجه الخفي والحقيقى ، وتعكس تاريخ ما أعمله التاريخ وتظهر الانسان فى ضعفه الانسانى ، وفى علاقاته الخاصة مع غيره من معاصريه وتلقى الضوء على كثير من الأحكام ، التى رددها الدارسون امتدادا على المؤلفات وحدها ، دون الرجوع الى الوثائق والأوراق الخاصة » .

لقد حملنى الزيات رحمه الله هذه الأمانة ، وأصبحت وحدى انوء بهذا الحمل الثقيل ، واتذكر قصة ليوسف ادريس عن هذا الشاب الذى يحمل جثة أبيه داخل سيارته ، وقد تغضت وتآكلت، فهل هناك من شاركنى هذا العبء ؟ وهل هناك غراب يعلمنى ، كما علم قابيل : كيف يوارى سوأة أخيه ؟ » .

ومع ما فى الأسئلة من غرابة يشير اليها اقتران الوثيقة بالجثة (وهو طرح نتحفظ عليه) ، ودلالة استخدام كلمة (سوءة) مقترنة بالوثيقة فى معرض هذه الشكرى ، فان خطاب د. عبد الحميد يحمل

حيرة البحث عن طريق للخلاص من الوثائق ، وهو من آن لآخر يردد مثل هذا المعنى في رسالته الطويلة التى جاءتنا منذ فترة مبكرة من بدء الكتابة في هذه القضية ٠

وبعد ان يتحدث عن المخطوطات وأوراق البردى الكثيرة فى الجنوب يضيف :

« ان المركز الوحيد فى صعيد مصر ، وهو مركز المخطوطات العربية بجامعة المنيا ، تحول كالعادة الى موظفين ٠٠ » ٠ ٠ ٠

الى آخر تسيب الموظفين وبيروقراطيتهم وخوفهم ، والى آخر ما تلاقيه المخطوطات فى جامعة كالمنيا من « تحول الى أساتذة يحاضرون ومذكرات تحفظ ، وطلاب يتخرجون دون الافادة بخبرتهم وعلمهم » ٠

ان الاجابة هنا بالوجع والحيرة ومعاناة الحمل الثقيل ـ فيتصوره ـ وصاحب الاجابة يبحث عن الخلاص عن هذا كله ٠

وسوف نؤجل الحديث عن هذا الوجع أو الحيرة لنتمهل عند كتابات كثيرة تحاول الخلاص من هذا الواقع عبر اجابات كثيرة ٠

[٣]

السؤال مازال قائما : كيف نخرج من هذا النفق ؟

والاجابات سنختار منها اجابة

فى رسالة من د٠ أحمد عتمان ، يحدد منذ البداية ضرورة :

« غرس الوعى فى نفوس الناس بأهمية التاريخ وأهمية الحفاظ على ذاكرة الأمة ، ضاربا أمثلة كثيرة من واقع تخصصه فى المخطوطات والوثائق اليونانية واللاتينية » ٠

غير ان المهم عند د. عثمان هو الاجابة التى جاء بها ، وهى تتلخص فى الجهد الذى قام به قسم الدراسات الكلاسيكية بآداب القاهرة عبر مجلته (أوراق كلاسيكية) التى حرص ان ينشر فيها وثائق عدد كبير من المثقفين منهم طه حسين ، وهى محاولة تستحق الاشادة . فوثائق طه حسين الجامعية (وقد أفدنا منها ابان عملنا بدراسة جامعية ونشرناها فى كتاب عن العلاقة بين المثقف والسلطة فى مصر) تخرج عبر مجلة جامعية محكمة أو كتاب علمى حصل صاحبه ـ بالافادة منها ـ على درجة علمية .

الاجابة هذه المرة تجاوز الحيرة الى الوعى ومحاولة البحث عن خلاص آخر لانقاذ ما يمكن انقاذه وهو يعنى أن هذا النداء أو التجربة يمكن أن نكررها على وثائق الوطن .

[٤]

وتظل أكثر الرسائل أهمية وعلمية هذه الرسالة الثالثة .

فقد تلقينا فاكسات وكتابات وتليفونات من عدد هائل من أساتذة التاريخ ـ الحديث منهم بوجه خاص ـ وكانت كلها تروع من ضياع الوثائق وسرقتها وغيابها (فى مقدمتهم الأستاذ الدكتور عبد العزيز نوار) ، ومع ان الحوارات التى دارت بين كاتب هذه السطور بين عشرات من الأساتذة أكدت مأساة ضياع وثائق الوطن ،

فان الكثيرين أحجموا عن الكتابة الفعلية لتسجيل مواقفهم أولا ، ثم للاسهام فى هذا الحوار الدائر فى محاولة الاجابة عن وسيلة للخلاص بها مما نحن فيه من تمزق ذاكرة التاريخ ، وتشويه وجه الحاضر بغياب وثائقنا وأوراقنا ثانيا فى عالم يتجه حثيثا من الاهتمام بالوثيقة الورقية (المخطوطة أو المطبوعة) الى الوثيقة المعلوماتية ، والوثيقة الأخيرة تحتوى الوثيقة التقليدية وتحافظ عليها عبر تقنيات مختلفة اختلافا جذريا عن التوثيق الورقى لا التقليدى .

وسوف نرجىء الشكل الجديد لحفظ الوثيقة الى كيفية العثور عليها واثباتها عبر سلسلة من أوعية الذاكرة الحية للأمة .

فلنتمهل عند واقع الوثيقة اليوم قبل أن نصل الى اجابة محددة عند د. محمد عفيفى مدرس التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة ، تقول الرسالة الثالثة :

« آثارت المقالات الأخيرة حول الوثائق الشجون والذكريات حول أوضاع (وثائقنا القومية) فعادت الى أذهانى مقولة لأحد كبار علماء منهج البحث التاريخى ذكر لنا « أستاذنا » ونحن على مقاعد الدراسة فى قسم التاريخ : التاريخ أصول (أى مصادر تاريخية) واذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها) ومصر هى بلد التاريخ غنية الى درجة التخمة بآثارها ووثائقها فتحتفظ مصر بواحدة من أهم مجموعات البردى العربية فى العالم . وتعتبر مجموعة « جنيزا » القاهرة من أغنى المجموعات الوثائقية ليس التاريخ اليهودى فحسب ، بل لتاريخ حوض البحر المتوسط والشرق الأدنى ، ولكن أين هى الآن ؟ ويعتبر أرشيف المحاكم الشرعية والرزنامة فى مصر الأرشيف الثانى بعد أرشيف استانبول على مستوى الشرق الأوسط وشرق أوروبا .

لكننا أصبحنا كالقطة التى كثر أبناؤها ، فعملت على تسريبهم حتى تتخلص من أعبائهم · وبدأنا نسمع ونرى حكايات أغرب من الخيال · وثائق الطرق الصوفية تضبط صدفة فى مطار القاهرة مع باحث « أجنبى » · وثائق أخرى يسمح « كرم » بعض « صغار الموظفين » باعاتها لبعض الباحثين ولا تعود مرة اخرى · سجلات من وثائق المحاكم الشرعية توجد فى عربة روبابيكيا مع بعض الكتب « القديمة » انها النظرة « المتدنية » الى ما هو « قديم » وما هو « أصفر » الا « الذهب » · ان الغرفة الحقيرة الرطبة فى أى مصلحة حكومية هى الأرشيف · وأى موظف مغضوب عليه · يبعد الى الأرشيف ·

ان مصر فى ذاكرة العـالم هى بلد التاريخ ، فمتى نحترم التاريخ ووثائقه ؟

ألم يأت الأوان (هنا تأتى اجابة د· عفيفى) لتكوين « مجلس أعلى للوثائق ؟ لماذا نشكل مجلس أعلى للآثار ، ولا نهتم بالوثائق ؟ هل لأنها لا تدر دخلا ماديا ؟ وأين ذاكرة الأمة ؟ ولماذا نعيب على شبابنا « كفرهم » بالسياسة والتاريخ ، وانغماسهم اما فى السلبية أو التطرف ـ يا سـادة ـ من ليس له ماض ليس له حـاضر ولا مستقبل · نريد (هنا يحدد أكثر الاجابة) ·· تنظيما رسميا مستقلا للوثائق ، وليكن « مجلس أعلى للوثائق » · ونريد أيضا حث العمل الأهـلى فى ميدان حفظ الوثائق القومية · ففى ظل ما يسمى بالمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية ، أليس من المجدى تشكيل « هيئة » غير حكومية من بعض مثقفى مصر المهتمين بالتاريخ والوثائق تكون خط دفاع ثانى عن وثائقنا القومية أم نستمر فى القاء المسئولية على الحكومة ، ونكتفى بجلد الذات ولطم الخدود العلمية »·

[٥]

بل نزيد الى أستاذ التاريخ مئات الأمثلة ، نفتح قوسا لنحدد بعضها ٠

(انتهكت حرمة المكتبة المركزية بالاسكندرية وتبددت كتبها وأوراقها ، وبددت وثائق المجلس البلدى بالاسكندرية أيضا منذ سنوات بعيدة ، وكنا نعرف للدكتور الزيات (وزير الخارجية السابق) بيتا بدمياط متخم بوثائق طه حسين وغيره من وثائق الوطن وعلمنا أخيرا انه بيع وهدم ومحى ما فيه أو اختفى ، ثم أين مخطوطات آل الشريعى بسمالوط بما فيها من قيمة تاريخية لا توصف ؟ ، وأين وثائق الطرق الصوفية التى لم تضبط بعد (ضبط بعضها القليل) ؟ ، ثم كيف أهملت وضاعت وثائق السكة الحديد المصرية (ثانى سكة حديد فى العالم أنشأت فى القرن الماضى) ، ثم ما هى حكاية نقل وثائق احدى المحافظات الى دورة مياه لعمل مكتب ضخم فخم للسيد المسئول ، وهى حكاية أكيدة ؟ ثمان دراسات علمية تؤكد ان ١٧٪ من مكتبة كلية التربية بجامعة عين شمس تآكلت بفعل طفح المجارى ٠٠ هل هذا معقول ؟ وهل نزيد ؟ اذن ، خذ عندك يا سيدى مثالا واحدا أو سؤالا واحدا لا يستطيع أى منا التيقن منه : ما هو مصير آلاف الوثائق القبطية فى صحراء مصر وأديرتها النائية وقلاياتها البعيدة ومؤسساتها القريبة ٠٠٠ الخ الخ ؟) ٠

اننا نتعامل مع وثائقنا على انها من سقط المتاع ، وفى أحسن الأحوال تتحول الى شىء اشبه ببحثة نسمع الصياح للخلاص منها ، ورغم اننا هنا نقدم ثلاث اجابات من نماذج كثيرة ، فمازال القرار

الحاسم غائبا ·· وما زال السؤال الواحد يبحث عن قرار رسمى أو سياسى فى بلاد السلطة المركزية للحفاظ على ذاكرتنا ·

يتفرع من السؤال أسئلة أخرى وتتناسل الأسئلة حتى لتكاد تزيغ عن الاجابات ·

وتعود دائما الى السؤال الأول ·

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

بعد كتابة هذه السطور عرفنا بصدور مشروع قرار جمهورى يجيب عن هذا السؤال الأخير ·· وهو ما سنتمهل عنده أكثر الآن ·

.. مشروع قرار لحماية الوثائق ..(٨)

ظللنا طيلة الأسابيع الماضية نسـأل :

كيف نخرج من هذا النفق اللعين ؟

كيف نحافظ على وثائق الوطن من أيدى اللصوص والمرتزقين والمنتفعين والمتربحين والمبددين والمخفيين والمتلفين لوثائق الوطن ، الذاكرة القومية لنـا ؟

ورغم ان القضية شارك فيها عدد كبير من المثقفين والمتخصصين من شتى الاتجاهات .. فان الوثائق ظلت غائبة ، وظل السؤال المحورى معلقـــا :

كيف ننقذ وثائق الوطن ؟

هذا هو السؤال الذى ظل ينتظر اجابة واحدة .

الاجابة جاءت هذه المرة من الرئيس حسنى مبارك ، فقد تم الموافقة أخيرا من قسـم التشريع بمجلس الدولة على مشروع قرار رئيس الجمهورية قانون باصدار قانون المحافظة على الوثائق .

فما هو هذا المشروع ؟

وما هى أهم المواد فيـه ؟

وما هى أهم الملاحظات التى يخلفها لدينا ؟

وهو ما نتمهل عنده أكثر ٠

[٣]

ومع انه تم طرح خلال الأسابيع الماضية هنا عديد من الحلول والتصورات وشرح كثير من الاجراءات التى لابد وأن تتخذ لحماية الوثائق ٠٠ فان قرار السيد الرئيس جاء ـ بالفعل ـ مستوعبا لكل هذه الاجتهادات والآراء مضيفا اليها تعريفات كثيرة وتفسيرات شتى لطبيعة الوثيقة قبل أن يصل الى ما يجب اتخاذه للحفاظ على الذاكرة القوميـــة ٠

ان مراجعة المواد التى احتواها القانون والبنود التى صورت الطريق اليه تتحدد حول عديد من المواد عن طبيعة الوثيقة ودرجة أهميتها وتحديد درجة السرية فيها ـ بالتبعية ـ ومسئولية أصحاب الوثائق ، سواء فى تحديد مسئولية وزير الثقافة فى المقام الأول أو العقاب الذى يلحق بمن يضر بالوثيقة أو يعمـــل على اخفائها أو تدميرها بعد ذلك ٠

وسوف نكتفى هنا بالاشارة الى المواد الأخيرة لأهميتها فى القانون الذى يحمل رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٧ والاجراءات التى تتخذ لحماية الوثيقة كما حاولنا أن نشير فى الأسابيع الماضية ، وسوف نكتفى بأهم هذه المواد التى تجيب عن كل الأسئلة التى طرحت هنا ٠

فما هى أهم مواد قانون الرئيس ؟

[٣]

يمكن أن نشير الى أهم هذه المواد على هذا النحو :

ـ تشير المادة السابعة الى أنه يجوز بقرار من وزير الثقافة بناء على اقتراح مجلس ادارة الدار (دار الوثائق) ضم ما يرى ضمه من الوثائق الخاصة مقابل تعويض عادل يمنح لمالك الوثيقة ، وعلى مالك الوثيقة أو حائزها تسليمها الى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ٠

ويخطر مالك الوثيقة بقيمة التعويض وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وتصبح قيمة التعويض نهائية اذا لم ينازع فيها المالك أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره ٠

ـ وتشـــير المادة الثـــامنة الى انه ستئول الى دار الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون التى توجد فى حيازة أية جهة تنقضى شخصيتها القانونيـة بالحل أو التصفية أو لأى سبب آخر ، كما تئول اليها جميع الوثائق التى تحوزها لجنة تســجيل ثورة ٢٣ يوليـــو ٠

ـ أما المادة التاسعة فانه يكون للعاملين بالدار الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العـدل بالاتفـاق مع وزير الثقـافة صفة الضبطية القضائية ، وذلك فيما يتعلق بضبط الجرائم المنصوص عليها من القانون ٠

ـ وتشير المادة العاشرة الى عدم الاخلال بأى عقوبة أخرى أشد وردت فى قوانين أخرى ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على

خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من : نشر مضمون أو فحوى كل أو بعض ما اطلع عليه بحكم عمله أو مسئوليته من وثائق غير منشورة ومصنفة أمنيا باحدى درجتى السرية طبقا لهذا القانون ، أو قام بتصويرها أو يسر لغيره شيئا من ذلك ، قبل الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مجلس الوزراء ، وأيضا على كل من أخرج أو ساهم فى اخراج وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون خارج البلاد أو شرع فى ذلك ٠

واذا ثبت ـ تؤكد المادة العاشرة ـ ان الجانى قد عادت عليه منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة اضافية مساوية لمثل ما عاد عليه من المنفعة والربح ، وفى حالة العود يكون الحكم بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه ٠

وفى جميع الأحوال يوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المادة محل الجريمة لصالح الدار ٠

ـ وتشير المادة الحادية عشرة انه مع عدم الاخلال باية عقوبة أخرى أشد وردت فى أى قانون آخر ، يعاقب الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام أو شرع فى القيام بأى من الأفعال الآتية :

(أ) امتنع عن تسليم وثيقة من الوثائق التى يحميها هذا القانون الى الدار أو حال دون انتقالها اليه ٠

(ب) امتنع عن الابلاغ عن وثيقة لديه تخضع لأحكام القانون ٠

(د) اتلف كليا أو جزئيا وثيقة من الوثائق المودعة بالفعل في الدار أو المقرر نقلها اليها ، ويعد بوجه خاص اتلافا أو كشط أو محو فيها أو وضع خطوط أو علامات عليها بالحبر وغيره ، مما يكون من شأنه تغيير الشكل الذى كانت عليه قبل تسليمها اليه .

(هـ) تصرف فى أى وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون بأى طريقة من الطرق ، تصرفا منافيا أو قانونيا ، دون الحصول على اذن كتابى مسبق من الدار .

(ر) امتنع عن تنفيذ ما تضعه الدار من قواعد لتقييم أو جمع أو حفظ أو تنظيم أو ادارة الوثائق أو الاطلاع أو الاشراف عليها .

وتشير هذه المادة الى انه وفى حالة العود يكون الحكم بالحبس وجوبيا مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار .

ـ ولا يجب اغفال المادة الأخيرة من هذا القانون التى تذهب بعدم الاخلال بأى عقوبة أشد وردت فى أى قانون آخر ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة ، والغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، اذا كان من قام بأى من الأفعال المنصوص عليها فى البنود ج ، د ، هـ ، و من المادة السابقة أو شرع فيها من العاملين بالدار أو من الأمناء على الوثائق .

وما فى حالة العود ؟

تضيف هذه المادة انه تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقته لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ، ولا تزيد على مائة ألف جنيه · وينفى القانون همنا انه فى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ·

كما يتعين الحكم ـ كما تؤكد المادة الأخيرة ـ ؟

[٤]

تتعدد الملاحظات هنا وتتحدد فيما يلى :

ان هذا القرار يشير الى كثير مما راود المثقفين من تمنيات ومما طالب به الكثير ابان تشوقهم الى قانون يحمى الوثائق الموجودة، ويحمى الوثائق الغائبة مشيرا ـ عبر الخبرة القانونية ـ الى اعادة ما غاب ، أو ظل رهين أدراج البعض أو ذممهم الخربة ·

كما أن هذا القرار ينص منذ البداية ، ان قرار حماية الوثائق يتخذ بناء على قرار الرئيس كسلطة رسمية عليا ، كما ينص على موافقة مجلس الوزراء فضلا عما ارتآه مجلس الدولة الهيئة التشريعية المنوط بها تحديد القوانين التى يشير بها السيد الرئيس ومجلس الوزراء توطئة لعرضها على المجلس التشريعى (مجلس الشعب) ·

فان الوثائق احتلت اهتمام أعلى سلطة تنفيذية فى النظام وهو ما يجب أن يكون فى دولة مركزية ان أهم قرارات الرئيس فى هذا الشأن تتمثل فى انشاء ما سمى المشروع (دار الوثائق التاريخية القومية) اشارة الى الاحساس بأهمية الوثيقة التى سيتم الفصل فيها بانشاء دار خاصة بدار الكتب يكون من شأنها تحديد

جهة مستقلة لها اختصاصاتها وواجباتها الخاصة النابعة من طبيعة المهمة الخطيرة التي انيطت بها ، والجدير بالذكر هنا ان عددا كبيرا ممن كتبوا الينـــا يرون انه يمكن أن تمنح هذه الدار المقترحة شخصيتها المستقلة ٠

وهو ما داعب خيال بعض المؤرخين ــ مثل الدكتور محمد عفيفى ــ ، فذهب الى لفت النظر الى أهمية العمل الأهلى من قدرات فردية تعمل على مساندة العمل الحكومى ، وهو ما يسهم ــ أكثر فى اثراء الحرص على الوثيقة والحفاظ عليها ، فتكون هذه الهيئة ــ غير الرسمية ــ أشـــبه (بجمعية أهليـــة) تكون تابعـــة لدار الوثائق التاريخية ومتابعة معها فى هذا الصدد ٠

أيضا ، فان المادة السابعة تشير الى أنه يمكن منح تعويض لصاحب الوثيقة ، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة الى دار طه حسين ، غير ان التعويض الذى منح على شكل شراء للدار شهد شراء الجدران وبعض الأثاث بينما بقية وثائق طه حسين وأوراقه الخاصة كانت قد ذهبت مع الريح ، ولم يمكن بعد ــ حتى هذه اللحظة ــ من تحديد الذى حصل على ما فيها من وثائق ترقى الى درجة عالية من الأهمية ، وفى حالة تحديد أى من المسئولين فان أى اجراء لابد وأن يتخذ ضدهم ، وهو ما يدفع بالقانون الى ضرورة العمل على تنفيذه من قبل السلطة التنفيذية .

وهو ما لم يحدث حتى كتابة هذه السطور ٠

ــ أضيف الى هذا ان القانون منح صفة الضبطية القضائية ، ، قرار السيد الرئيس يدفع الى تنفيذ ما جاء به ، وهو بالسعى الى الحصول على الأوراق الخاصة الهامة بالقيام بالاستيلاء عليها (بالضبطية) المنوط بها من القضاء المحافظ على وثائق الوطن ٠

ورغم ان المشروع يحتوى على اجراءات أخرى أكثر عنفا وأكثر صلاحية ، فاننا ننتظر فى الأيام القادمة من السلطة التنفيذية العمل على تحديد المسئولية لدى المبددين ، ليتم – بالتبعية – اجراء العقاب لمن يخالف قرار رئيس الجمهورية اما السجن أو الغرامة أو بكليهما معـــا ٠

وما يبرر هذا ان وثائقنا تم التصرف فيها بالنشر أو البيع دون أذن مكتوب من صاحبها ســـواء دار الوثائق أو دور أخرى (جاءتنا رسالة السيد : صالح عبدون مدير الأوبرا الأسبق عن وثائق الأوبرا المحترقة وهذه السطور ماثلة للطبع) أو أصحاب الملكية من أهل المتوفى أو أحد الشخصيات العامة ٠

وتؤكد مواد القرار هذه العقوبة الشـــديدة ازاء المستهترين بوثائقنا القومية وتبديدها ، خاصة انه لم تقم بعد أية من جهات الضبطية القضائية – بالفعل – لانقاذ بعض الوثائق من أيد العابثين بها ٠

بقى أن نعيـد النظر الى طبيعة الوثيقـة فى اطار المشروع الجديد ، مع ما يعرف (بالوثيقة المعلوماتية) التى تتمتع بكيان خاص بها يختلف تماما عن الوثيقة أو المخطوطة الورقية مما يدخل – بعد انقاذ وثائقنا – فى عصر المعلومات الجديدة ٠٠٠

وهو ما يحتاج الى حديث آخر قد نعود اليه فيما بعد ٠٠

تحية لقرار السيد الرئيس

وتجلة لوعيـه الفـائق فى انقاذ وثائق الوطن / ذاكرتنـا القوميـــة ٠

القسم الثانى

وثائق طه حسين .. وعامل الجثة !! (١)

شرق وثائق طه حسين ٠٠ (١)

للمرة الثانية فى أقل من عام عدنا الآن لاستئناف الأسئلة عن وثائق حسين ، وهى أسئلة كنا قد طرحناها المرة الأولى عبر كتابات كثيرة شارك فيها معنا عدد كبير من مثقفينا ووصل الأمر الى صدور مشروع قانون جمهورى بحفظ الوثائق وتسليمها للدور الرسمية والا تعرض من يخفيها الى اجراءات عنيفة ، ومع ذلك ، لم يتقدم أحد بما لديه للجهات المسئولة سواء مركز راماتان أو المجلس الأعلى للثقافة أو الهيئة العامة للكتاب أو ـ حتى ـ أية جهة علمية ليسدد اليها مستحقاتها ٠٠

هذه المرة شهدت قاعة راماتان ـ بيت عميد الأدب العربى ـ ندوة أخرى بعد ربع قرن من رحيل الرجل بحثا عن أوراقه ، وشارك فيها د٠ فاطمة موسى ـ بصفتها السائل الأول عن هذه الوثائق مرات كثيرة قبل ذلك ، ثم د٠ عبد الحميد ابراهيم بصفته يملك (أقصد لديه لا أعرف كيف ؟ عدد هائل من أوراق طه حسين ووثائقه) وحضر عدد هائل من المشاركين وأغلبهم مهتم اهتماما بالغا بالذاكرة الوطن هى أوراق طه حسين الخاصة ٠

ولا نريد أن نسهب أكثر فيما سبق فصلناه ، وانما سنعرض فى عجلة لأهم مادار فى قاعة العميد قبل أن نعود الى ما يثيره هذا كله من نهب وثائق الوطن ٠

[٣]

فى البداية ، راحت د. فاطمة موسى تشير الى انها أثارت قضية ضياع الوثائق مرات كثيرة ، بل انها اتخذت خطوة فعلية ، فكتبت مذكرة الى المسئول عن المجلس الأعلى للثقافة د. جابر عصفور ، ووعدنى أنه سيتم عمل اللازم حين يتم بناء المبنى الجديد للمجلس ، ولم يحدث شىء حتى الآن ، وراحت د. فاطمة فى حديث طويل تتحدث عن اهتمام الغرب بالوثائق (قرأت وثائق بايرون « توفى عام ١٨٠٤ » فى الخمسينات فى الغرب) ، ثم هل تعلمون – راحت تحدث القاعة ، ان بعثات أمريكية خرجت قبل عدة عقود الى أوروبا لتشترى وثائق المثقفين والمفكرين ، فالقضية عند الباحثة الكبيرة لم تعد قضية وثائق طه حسين وحدها ، وانما أصبح ضياع الوثائق أو نهبها هو الرمز لضياع ذاكرة الوطن ونهب وعيه ، وما تبقى عندى الآن هو هذا الدكتور فالوثائق التى نبحث عنها عنده العديد لـديه .

ترى ماذا يقول ؟

وبدلا من أن يتحدث عن الوثائق ، اعتدل ليتحدث من الوثائق التى جاء بها مصورة ، فالدكتور الذى يحوز وثائق كثيرة لطه حسين شغل متعمدا وقتا طويلا بالقراءة أمام مشاهديه بالشعر الذى قيل فى العميد ، ثم فى النثر الذى كتب له مما اوحى لنا بأن هناك علاقة – أو كانت هنـاك علاقة ما بين طه حسين وسهير القلماوى – !! (وعلامة التعجب من عندنا ، فقد قرأ المحاضر رسالة كان قد أملاها طه حسين لترسل الى سهير القلماوى ، وهى رسالة لا تعدو أن تكون رسالة عادية ، حملت فوق ما تحتمل لتلقى فى تيار الهجوم على الرجل ، أعرضنا نحن هنا عن تكرارها .

ولم يلبث أن دخل بنا الى مهاوى أبعد حين راح يقلل من قدر طه حسين فيذكر أنه استخدم عبقريته لصالحه فقط ، وأنه يكاد يكون شخصية انتهازية ، بل ومتغربا فى هذا الوقت ليست له أية علاقة بهمومنا المصرية وان كاتبيه (وراح يقرأ من رسائله أمامه بدون توقيع أو تاريخ من أقاصى الصعيد) من يهاجم العميد كما لم يهاجمه عتاة العنف ضده فى أزماته الكبرى ولم ينس أن يذكر كتابات العقاد المليئة عنفا يعرفه كل من يعرف العقاد ضد العميد كان يورد أن العقاد قال من وثيقة مخاطبا العميد « أنت دائما تكتب وتتحدث من أجل هوى فى نفسك والعظمة أن تكتم هذا الهوى ·· » الى آخر ما يقول به العقـاد معلقـا من ان العقاد يريد أن يقول ان طه حسين يعمل لمصلحته الخاصة ويسير مع هواه وتأثيره على الناس ·· وما أظن ان هذا فى صالح طه حسين ·· » ·

ويستطرد أيضا من أن طه حسين هو كاتب الصفوة وليس كاتبا شعبيا بأية حال ، وهو لهذا ـ هكذا ـ يستخدم لغة الصفوة وتعبيراتهم معزولا عن الشعب تماما ·

ونحب أن نسجل بالحرف الواحد بعضـا مما قاله الدكتور المحاضر لما يمثله من خطورة ـ فيما بعد ـ اذا خرجت هذه الرسالة محققة ومدروسة ومعلق عليها منه ، يقول ـ وأنا أنقل هنا من المحضر المسجل « طه حسين كان ذكيا جدا فهم أن الشعب العربى والمصرى شعب مستبد أو شعب فرعونى فكان هو الرجل الملحمى فى كتبه ، الصورة الزاهية فى مؤلفاته ، المحور الأساسى التى تدور حوله كل الشخصيات والباقى فى الظلام ، كان مستبدا فى مجال الثقافة ، صورة من الاستبداد السياسى ، و ·· » ·

هل هذا كلام محايد يقال ؟!

هذا أهم ما قاله الدكتور المحاضر عن الوثائق حرصت أن الخص ما قاله بأمانة شديدة طلب كاتب هذه السطور الكلمة ، وراح يعبر عما استاء منه الكثير ، فقد كنت أخاف على وثائق طه حسين من الضياع فأصبحت الآن أضيف الى خوفى من الضياع رعبى من التعميم ومهاجمة طه حسين بسلفية غير مستنيرة لم أعهدها فى أكثر مهاجمى طه حسين ثم اننى ـ ياسيدى ـ رحت أوجه الخطاب الى الدكتور عبد الحميد حصلت فى طه حسين على درجة علمية ، ومن هنا ، سوف أيلور عجبى فى أسئلة أرجو أن أجد لها استفسارات من صاحب (مقتنيات) العميد والمفسر لها والمختار منها ما يريد ، رحت أسـأل :

ـ ان ما تقول به الآن ليس نقدا حرا ، أليس هو ، بتعبير بسيط ، معارضة سلفية ؟

ـ وهل كان طه حسين ـ بالفعل ـ شخصا انتهازيا ؟

ـ وهل كان طه حسين مثقفا (متغربا) ـ أى منتميا للغرب وحسب ؟

ـ ثم أية رسائل هذه تقرأ منها ، وهى رسائل غافلة من التوقيع والتاريخ و ٠٠ ؟

وراحت تضيف د٠ فاطمة عجب بعد الهجوم الحاد على العميد : فقالت :

« ـ انه من الطبيعى أن الشخص ـ أى شخص ـ ليس ملاكا وان معاصرى طه حسين كانوا يعرفون انه يفضل تلامذته على تلامذة غيره وهو على سبيل المثال غير ان ما تذكره من خطاب يوجه اقذع

الألفاظ لطه حسين هو خطاب مجهول الكاتب ، وهذا النوع من الكتابات لا يعتد به فى المحكمة ، فالمحكمة نفسها لا تأخذ بخطاب مجهول صاحبه وهناك الكثير ممن يرسلون شتائم وسبابا وهذا سلاح يستخدمونه خصوصا فى السياسة ، فالخطاب الغفل من التوقيع ـ اذن ـ لا يمثل رأيا جماعيا والا كان قد وقع على خطابه باسمه ، ان هذا شخصا يسب ولا يقول وجهة نظره .. وهذه كلها بديهيات نعرفها جميعا » .

ومع ذلك ـ أضافت د. فاطمة ـ ليس هذا موضوعنا ، موضوعنا الآن ، اننا نعرف ان لديك كنزا مهما جدا من الوثائق فماذا ستفعل به ؟

تنبه الجالسون ، اعتدل الدكتور الذى يملك الوثائق ، فلا مفر الآن من التوقف عند الوثائق ..

[٣]

شغلت القاعة لوقت غير قصير بهذه القضية كلها تتوجه الى صاحب (مقتنيات الدكتور عبد الحميد ابراهيم) ـ كما يكتب على هذه الوثائق اذا ما دفع بعضها ـ وهى قليلة بالمقارنة بما عنده ـ .

تكاثرت الأسئلة فراح (صاحب المقتنيات) ؟؟! يؤكد ، صاغرا ، أشياء كثيرة .

قال بالحرف :

« .. هذا الكنز يمثل دولابا كاملا عندى ولا أستطيع أن أفى به وحدى ، وقد حملنى الزيات أمانة ما كنت أود أن أحملها ، وقد

ذهبت معه الى عمارته فى دمياط ·· وقد حاولت قبل موتى كأمانة أن أخرجه طرقت الأبواب : دار الشروق ، محمد رشاد ، صندوق التنمية الثقافية ، سمير سرحان ·· وعندى تصور كامل ماديا وكل شخص أعرض عليه هذا التصور يقول لى أترك التليفون وسنتصل ، ولم يتصل أحد ، ان ما أملكه يملأ دولابا كاملا ، وهو — كما أقول دائما — مثل الجثة التى يحملها الابن فى عربته فى احدى قصص يوسف ادريس الأكثر من هذا انه لا يعرف ماذا يفعل بها فهى عنده تمثل عبئا ، يشبه عبء هذا الرجل الذى يحمل فى عربته جثة أبيه — فى احدى قصص يوسف ادريس — ويظل يحملها حتى تتعفن ، ولا يعرف مع ذلك ماذا يفعل بها ؟

ان الوثائق تمثل — بالفعل — عبئا ، لم أعرف كيف أفعل بها وحدى حاولت أخيرا أن أتفق مع الدكتور جابر فقد شغلته السفريات والمؤتمرات وها أنا أشارك — كغيرى — فى المؤتمر القادم عن طه حسين فى نهاية أكتوبر ·

من يقول لى ماذا أفعل ·

الأكثر من هذا ، اننى أقول ان الوثائق تحتاج الى مكان له امكانات كثيرة ، فلابد أن تنقل على أجهزة حديثة ، بل قمت بجزء منها مع تلامذتى (٢٥٠ صفحة) وعلى نفقتى ·

تدخلت د· فاطمة موسى فى الحديث الغريب ، وجهت اليه الحديث :

« هل تطلب توصية أو نأخذ نحن خطوات عملية لكى يتبنى المجلس الأعلى للثقافة نشر الوثائق ؟ » أجاب الدكتور بسرعة

« لا ·· أنـا لدى اقتراح آخر ·· مركز راماتان لا المجلس الأعلى للثقافة ·· راماتان يتولى الاتصال بالوزير ويأخذ على عاتقه وأنا معه للافة بهذه الوثائق » ·

عادت الدكتورة لتسأل :

« وأين تتصور ان توضع هذه الوثائق ؟ » ·

وحين أبدى موافقته بشرط أن يرسل راماتان بالموافقة وعد بوضع الوثائق فى المكان الذى يحدد بشكل علمى ·

حين تدخل المســـئول عن المركز الثقافى أن يمنح الوثائق للمركز ـ لراماتان ـ طلب منه بورقة مكتوبة لتتم الموافقة ·

وعادت القاعة للمناقشة مع المنصة ، وقبـل نهاية الندوة بقليل علا صوت البعض بكلمات بسيطة وأن يكن بصوت عال :

« ـ نريد أن نرى العبقريات من كل الجوانب وليس فقط الجوانب الأخلاقيـة ·· » ·

عاد كاتب هذه السطور الى التحذير من مصير الوثائق ، عاد يتحدث عن التشائم بخصوص التفسيرات التى تمنح للوثائق فى غيبة رؤية موضوعية علمية ، وعاد ليطلب تسليم الوثائق كمادة (خام) بعيدا عن العبث بها أو تفسيرها على هوى كل باحث ، ودارت دورات كاملة من النقاش عن ـ وحول ـ العميد فى القاعة التى حاول المحاضر أن يفسر أوراق طه حسين التى جاء بها فوق ما تحتمل ، وفى نهاية الندوة ، راح المسئول عن مركز راماتان

يقرأ اقتراحا أو توصية أجمع عليها أغلب الحاضرين ، وهى تتحدد فى الآتى :

(يقوم مركز راماتان الثقافى بالتصدى لتوثيق وطباعة الوثائق الخاصة بعميد الأدب العربى ، وتشكل لجنة لذلك من كل من :

ـ د. جابر عصفور رئيسا

ـ د. عبد الحميد ابراهيم (بصفته ، فالوثائق تحت يديه) .

ـ ممثل عن المهتمين بطه حسين وبدراساته بشكل علمى وممثل عن مركز راماتان الثقافى .

ـ تقوم اللجنة بفحص مبدئى للوثائق ثم تقدم تصورا محددا لكيفية التعامل مع الوثائق من حفظ وطباعة على ان يتولى مركز راماتان هذه المهمة فيكون هو المركز المناسب لكونه بيت العميد ومتحفه .

تنتهى الندوة ، ولا تنتهى الأسئلة على مصير الوثائق المصرية ، ويظل أهم هذه الأسئلة المعلقة هو :

كيف يمكن انقاذ وثائق طه حسين .. ؟ كيف ؟

لنرى فى المرة القادمة ، ربما وجدنا من يقل لنا .

وثائق طه حسين .. والذاكرة المثقوبة .. (٢)

سبق وأن نشرنا صورا درامية لضياع وثائقنا ، كان آخرها غياب وثائق طه حسين التى تحولت الى عبء كادت تحول على حد قول (أحد المستحوذين عليها ..) الى جثة تظل تحمل حتى تتعفن ، وخوفا من أن تتحول الوثائق ـ مع اهمالها ـ الى جثة ينالها الفساد نعود الى أسئلتنا القديمة عن الطريقة التى يمكن أن ننقذ بها وثائقنا ، ذاكرتنا الحية .

ويزيد من تخوفنا ما بدأ يتحول الآن الى شبه ظاهرة ، حين يحمل البعض بعض هذه الوثائق المغيبة فيكتب عنها ما يسميه (.. أدب الاعتراف) متخذا مصادره من (أوراق مجهولة) أى ، وثائق ، فى حوزته هو وحده ، وبهذا يضيف الى غياب الوثائق ضباب الرؤية التى ينتمى اليها صاحبها ، خاصة ، اذا كان من يخفى هذه الأوراق المجهولة من أصحاب الفكر السلفى أو المضاد ـ فى موقفه السياسى أو المذهبى ـ الى صاحب هذه الأوراق (الوثائق) التى حصل بها بمحض الصدفة ، والذى يصر ـ بعد الحصول عليها ـ انها أصبحت ملكا خاصا به ، وهو ما يجرم عليه (مشروع القانون) الجمهورى الذى يوشك أن يعرض على مجلس الشعب الآن .

وأشهد أنه عقب نشر المقالة السابقة انهالت علينا عددا من الفاكسات والرسائل والتليفونات ، نختار منها ثلاثة : فاكس

للدكتورة فاطمة موسى وخطابين لكل من د. جابر عصفور ود. أحمد أبو زيد ، وجميعهم معروفون بعلمهم ووعيهم ٠

فلنعرض جزء من هذه الردود قبل أن نعود الى الأسئلة المعلقة مرة أخرى ٠٠

[٢]

« الى ٠٠٠

بالإضافة الى ما ذكرتم ٠٠ هناك عنصر جديد فى الموضوع أكده د ٠ محمد الجوهرى تعقيبا على حديث د٠ عبد الحميد ابراهيم فى ندوة طه حسين بالمجلس الأعلى ، وهو ان جامعة حلوان وكان هو مديرها وافقت على نشر وثائق طه حسين لكن الأستاذ تقاعس ٠ ولم يقدم لها وصفا أو ملخصا ٠

٠٠٠٠٠٠٠٠

والجدير بالأولوية بين الباحثين هنا : كيف يتسنى لنا أن نطالب بطبعات معتمدة محققة لطه حسين وغيره من كتابنا اذا لم تكن أوراقهم وسجلاتهم متاحة للباحثين والمدققين ، وماذا يفيد البحث المدقق والنقد المنصف اذا استمر من يملكون حق التصرف فى ثروة الأديب من الوثائق يغلقون عليها الأدراج أو يودعونها الصـــندرة أو البدروم جهلا بقيمتها أو ضنا بها على أعين الغرباء لما قـــد تكشف عنـه أسرار عائليـــة ؟ وهل يتبع تابوت الأسرار العائلية الميت الى قبره ؟ نشر الكتاب الانجليز والأمريكان المعاصرين، نشروا كتابا عنوانه Keeping Flame أى المحافظة على الشـعلة مضيئة والشعلة هى سمعة الكاتب أو الفنان لما يخططها أسرته بعد

مماته أو يخططها هو فى حياته ، ويبين الكتاب الذى يتابع مصير ما خلفه مشاهير الكتاب من أوراق منذ القرن السابع عشر كيف باءت معظم هذه الجهود بالفشل ، وان الحقيقة فى الغالب تظهر بعد وفاة المبدع ولو طال الآمد لأن هناك دائما من ينقب ويبحث فى تاريخ المشاهير وما يدور حولهم من أحاديث بل أساطير فى بعض الأحيـان ٠

من الطبيعى أن تبقى أوراق الكاتب أو الفنان فى حوزة الورثة ان لم يكن قد تصرف فيها باهدائها الى مكتبه أو عهد بها الى تلميذ أو صديق يصرف أمورها بعد وفاته ، وأسوأ الحالات حظا من تقع أوراقهم فى يد من لا يضمرون لصاحبها حبا أو تقديرا ٠

ماذا نفعل الآن لجمع هذه الثروة الأدبية القومية وانقاذها من التلف أو سوء الاستخدام ؟

نهيب بكل من يملك أوراقا أو سجلات أو رسـائل يكبار الأدباء والفنانين والمفكرين أو يودعها مكتبة عامة أو متحفا ، وتعمل الجامعات وأجهزة وزارة الثقافة على تيسير أماكن الايداع وتجهيزها وتشجيع المودعين فيها بكل الطرق ٠

أيضا والعمل على وضـع لائحة تنفيذية للتشريـع الخاص بايداع الوثائق بالمكتبة الوطنية واتخاذ الاجراءات اللازمة لضبط الحالات التى ينطبق عليها القانون ومتابعتها حتى التنفيذ ٠

أيضا ــ لا يجب أن ننسى ــ الاعلام بأهمية المحافظة على أوراق المبدعين وما يخلفونه من آثار وبدور المكتبـــات والمتاحف فى هذا المجـــال ٠

ان هنـاك الكثير يمكن عمله لكن الخطوة الأولى هى تنفيذ القـانون » ٠

د٠ فاطمـة موسى

وتنتهى رسـالة استاذة الانجليزية لتبدأ رسـالة أستاذ الانثربولوجى بجامعة الاسكندرية ٠

« الى :

٠٠٠

واذا كان هناك أية وثائق خفية غير معروفة ، فان الواجب يقتضى ممن يملك هذه الوثائق نشرها لو أن فيها فائدة .

أما حين يزعم البعض ان لديهم وثائق هامة وفى الوقت نفسه يختلقون الأعذار لكى يتحللوا من واجب نشر هذه الوثائق ، فان ذلك يحمل أحد أمرين :

ـ اما أن هؤلاء يدركون ادراكا تاما ان هذه الوثائق ليس فيها ما يتصورونه من أهمية ولكنهم يحاولون بشتى الادعاءات أن يقيموا هالة من الدعاية على انهم مطلعون على ما لا يعرفـه العامة والخاصة عن طه حسين ٠٠

ـ واما ان لهم أهدافا أخرى غير علمية تفرض عليهم اخفاء هذه الوثائق حتى تتحقق لهم تلك الأهداف غير العلمية والتى تكون أقرب الى تحقيق الكسب المادى أكثر منها الى أى شىء آخر ٠٠

أما فيما يتعلق بالأدباء ان هذه الوثائق فيها بعض الاعترافات الخفيـة عن طه حسين (!!) ، فان الاعتراف لا يعنى هنـا أبدا الادلاء بأية معلومات فى رسائل الآخرين ..

فماذا تعنى الاعترافات كما هو معروف علميا ؟

الاعترافات ـ هنا ـ تعنى أن يكشف المرء عن خبايا نفسـه وبخاصة فى المذكرات التى يحتفظ بها لنفسـه .. وهو ما لم يثبت حتى الآن ، لأن كل ما نعرفه عن الذين يزعمون ان لديهم وثائق ان ما يملكونه فى الواقع لا تعدو أن تكون بعض الرسائل وبعض المكاتبات بين طه حسين وتلامذته ومعارضيه ، وأذكر اننى قرأت الكثير مما نشر الكثير من هذا حتى الآن من مكاتبات طه حسين منها مكاتباته مع بعض تلامذته كعلى حافظ ومحمد القصاص ومحمد منـدور .

وعلى ذلك ، فان معظم هذه الرسائل أصـبح معروفا وحتى لو افترضنا ان من يزعم ان لديه وثائق ويهدف من اخفائها انتهاز الفرص لتحقيق كسب مادى لابد بالضرورة من أن يعود على مالك تلك الوثائق بتحقيق كسب مادى غير متصور نظرا للمكانة التى يحتلها طه حسين فى تاريخ الثقافة فى العالم العربى كله وليس فى مصر فقط ..

من هنا ، اتشـكك تمـاما فى وجـود وثائق تحتوى على معلومات لها أهمية فى تغيير نظرتنا الى طه حسين أو القاء أضواء على جوانب شخصية أو عامة فى حياته لا نعرفها حتى الآن » .

د. أحمد أبو زيد

وفى الأسبوع الماضى ٠

وفى الجلسة الختامية لمؤتمر طه حسين ، قام المسئول الأول للمجلس الأعلى ليقـــول فى حشد من المســـتمعين ما كتبه فى رسالة أرسلها الينا ، قال وكتب ، يقول أمين عام المجلس الأعلى للثقـــافة :

الى

« كنا قد خططنا لنرى وثائق طه حسين المجهولة منشورة فى مؤتمر عميد الأدب العربى ، وكنا نحلم ــ فى الآن معا ــ فى الحصول على هذه الوثائق ولكننا ــ أقولها للأسف الشديد ــ سـقطنا فى الأهواء الشـــخصية للباحثين ، فهذا البـاحث يزعم انه صاحب الوثائق ، وذاك يقول العـكس (بعد أن يذكر د. جابر عصـــفور اسمين معينين معروف استحواذهما على الوثائق ، عاد ليستطرد)٠٠ وللأسف مرة أخرى لم ننجح فى التفاهم مع أى منهما ، ولكن الكل يريد أن ينفرد بما يقول انه معه ٠

وليسمح لى أن أقول انه من الجهالة أن ينفرد واحد وحده بهذا العمل أن ينفرد انسان وحده بوثائق مثل هذه ٠

ومع هذا ، فاننا مازلنا نحلم ، وأرجوا أن يكتمل الحلم ٠

على أن ترجمة الحلم هنا يمكن أن يترجم على هذا النحو : تشكيل لجنة من مؤرخ ودارس أدب واحد المعاصرين لطه حسين على أن تقوم اللجنة قبل ذلك باستئذان ورثة طه حسين ، فالغريب ان أحدا ممن يدعون انهم يملكون الوثائق لم يستأذن ممن يعنيه الأمر بصلة الرحم حتى يصبح فعله مشروعا » ٠

د٠ جابر عصفور

لم تنته كلمات د. عصفور فقد رددها أكثر من مرة بعد ذلك ، حتى كان أوضح ما قاله فى هذا الشأن هو ما ردده فى (راماتان) ـ بيت العميد ـ فى ختام الاحتفال بربع قرن على رحيل طه حسين .

ومهما يكن ، تنتهى الفاكسات وردود الأفعال المتباينة لنعود لنفس الأسئلة المعلقة حول وثائق طه حسين ، أو ـ بشكل أدق ـ الى وثائق الوطن المنهوب ، فليست وثائق عميد الأدب العربى غير رمز لهذه الذاكرة المثقوبة فى حضور أصحابها .

كيف يمكن أن تعيش أمة وذاكرتها مثقوبة ؟

سألت نفسى ، وأنا أعاود البحث عن اجابة .

.. إصرار وثائق طه حسين ..!!(٣)

وصلتنا رسالة من الدكتور عبد الحميد ابراهيم الذى يقتنى (على حد قوله كتابه على وثائق طه حسين لديه) .. وهى رسالة غريبة بكل المقاييس العامة وبكل الألفاظ التى جاءت فيها والتى يعاقب عليها القانون (واحتفظ بها كمستند ضده اذا شاء الدخول الى حلبة القضاء لما فيها ..) .

خاصة ، ان القضية تتعلق بالوثائق المنهوبة من أوراق طه حسين الخاصة ، تحولت الذاكرة العربية معها الى ذاكرة مثقوبة .

الرسالة جاءت بعد نشر المقالتين السابقتين لنا فى هذا المكان عن ذلك الدولاب المليء بالوثائق لدى الدكتور عبد الحميد (كما اعترف هو أكثر من مرة وأمام شهود ، وشبه وثائق عميد الأدب العربى بالجثة التى اذا تركت ستتعفن) وهذا هو منطوق ما ردده أكثر من مرة آخرها كان فى مركز راماتان بيت العميد أمام حشد كبير من المثقفين والمهتمين .

والرسالة ـ مثل كل رسائل الدكتور الذى يقتنى الوثائق ولا يعيدها ويحرقها أمام أية مطالبة بها ـ كما سنرى ـ تحتوى على مشهد عنيف من مشاهد (محاكم التفتيش) واشهار سلاح الارهاب ضد كل من يحاول انقاذ وثائق الوطن من العبث والتربح ، وهى ـ فوق ذلك ، كما أشرنا ـ مليئة بالفاظ السباب العنيف ،

مليئة بالغريب الذى يجب التوقف عنده · مما يعكس (حالة) المثقف العربى اليوم · ولنترك (حالة) المثقف العربى اليوم لنتوقف عند (حالة) بعينها ·

وحرصا ألا ندخل مع الدكتور فى مجادلات سبابية مراوغة تبتعد عن الهدف الذى يركز على وثائق الوطن ، وحرصا على وقت القارىء الكريم سوف أتوقف عند العديد من النقاط التى جاءت بالرسالة وبشكل موضوعي دون اسهاب مخل بالموقف كله ·

[١]

الكاتب يفسر كتاباتى بمطالبته بتسليم وثائق طه حسين سواء فى ندوة (راماتان) أو في كتاباتى السابقة بأن ذلك يعود الى المصالح الشخصية يقول بالحرف الواحد :

« ان القضية أخطر من كل الوثائق فهى تمس ذلك الجو الذى يقوم على التضليل والمصالح الشخصية .. فأنت تزعم ان لجنة قد شكلت فى « راماتان » وانها قد رشحتك لتمثل المثقفين لانك حاصل على رسالة علمية عن طه حسين ·· » ·

وعبورا فوق سيل الشتائم التى لا تصدر عن (صاحب قضية) فأنا لا أعرف أية مصالح شخصية فى البحث عن وثائق الوطن ومطالبة صاحبها باعادتها الى بيت العميد (راماتان) التى لا توجد بها وثائق مثل التى استولى هو عليها · وهو ما طالب به المجتمعون فى هذه الندوة كما ان الترشيح مسجل كما قلنا فى محضر الندوة ومسجل فى المركز الثقافى ببيت العميد لمن يريد العودة اليه ·

وهنا نصل الى النقطة الأخرى ·

ادعاء ان الرسائل التى نشرت هنا « مفبركة » ، هذا ادعاء غير صحيح فلدى الفاكســـات والخطابين اللذين جاءا لى من الدكاترة المعروفين بصدقهما وأمانتهما العلمية ، فضلا عن أن شهود ندوة (راماتان) والمحضر المسجل والمطبوع يؤكد هذا قبل ذلك وبعده أيضا (ولدينا صورا من هذا كله أغلبه مودع فى « راماتان ») ٠

[٢]

ان اللجنة التى يشكك فيها الدكتور هى لجنة قرأ أعضائها بالفعل محمد نوار المسئول عن المركز الثقافى براماتان بالندوة ثم جاء د٠ جابر عصفور ليوافق عليها مضـــيفا اليها اسم د٠ رءوف عباس كمؤرخ على أن ترى النور فى أقرب فرصة ٠

والجدير بالذكر انه تم اتخاذ هذا الاجراء بالفعل من مركز راماتان حين بادر باعتماد طلب يؤكد فيه ـ أكثر ـ على اللجنة السابقة ، وتوجد صورة ضوئية لهذا الاعتماد (باللجنة) فى مركز راماتان يمكن لمن يريد أن يراها مسجلة برقم وتاريخ فى أوراق المركز الثقافى ٠

بيد أن الأمر هنا يقتضى التمهل عنـد أشـياء أهم من هذا كله وأكثر من اشارة أو اتهام وهو ما نتمهل عنده أكثر ٠

[٣]

ونحب هنا أن نصحح ما حاول أن يوهمنا به كاتب الرسالة من انه أراد أن يسـلم الوثائق المهمة التى فى حوزته الى المجلس الأعلى للثقافة ممثلا فى أمينه العام ، فهو بعد رسالته بما بدأها يذكر فى هذه الرسالة بالحرف الواحد ما يلى :

« لقد عرضت على الدكتور جابر عصفور فى خطاب مفصل بأن اسلمه :

الجزء الأول من وثائق طه حسين ..

لينشره فى مناسبة الاحتفالية .. (و) .. ولكنه لم يرد » .

وبعد اطلاع السيد الأمين العام للمجلس على هذه الرسالة راح يعقب الدكتور جابر عصفور (ويرد ..) بأن كلام الدكتور غير صحيح لعدة أسباب .. ـ ونحن ننقل هنا عن د. جابر عصفور بالنص ـ على هذا النحو :

« **أولا** : د. عبد الحميد ابراهيم لم يقدم الى المجلس الأعلى للثقافة تقريرا علميا عن الرسائل التى بحوزته لا من حيث عددها أو من حيث نوعها أو حالتها .

ثانيا : طلب ان نساعده على نشر هذه الرسائل فى ستة أجزاء ولم يقدم ما يثبت ان نشر هذه الرسائل يمكن أن يتم فى ستة أجزاء وأخبرنى بأنه سيعلق على كل رسالة بدراسة حولها وليس هناك من سبيل محدد لمعرفة مدى صحة هذه الرسائل ، التى ليس لدينا صور لها ولا أية معلومات مؤكدة عن أصلها .

ومن هنا نأتى الى النقطة الثالثة .

ثالثا : وازاء هذا الوضع ، فان المنطقى والطبيعى أن يتوقف المجلس الأعلى للثقافة عن المغامرة بدعم ما لا يعرف وان ننتشر ما يقدمه الدكتور عبد الحميد ابراهيم وغيره من تقارير عن الرسائل التى بحوزته .

فاذا اكتملت هذه التقارير أمكن للجنة علمية متخصصة ان تشرف على العمل لانه لا يعقل أن يتنازع رسائل طه حسين أكثر من باحث ٠

رابعا : وحتى لو سلمنا بامكان أن ينشر كل باحث ما لديه من رسائل ، فينبغى أن يقدم ذلك أولا وقبل كل شىء حتى نتبين الصحيح من الزائف وحتى نعرف قيمة الدراسة أو التعليق المقدم حول الرسائل ٠

نقول ذلك ونحن نحرص تمام الحرص على تراث طه حسين من ناحية ، وحرصا على القواعد العلمية من ناحية ثانية ٠

والمهم ان الدكتور عبد الحميد يعرف جيدا ان المجلس على استعداد لأن ينشر ما بحوزته من رسائل بل ان المجلس يرحب بذلك ويدعو اليه ٠

وأخيرا ، ان المهم أن يقدم لنا هذه الرسائل على هذا النحو :

- فى مجلد واحد ٠
- وعلى نحو موثق ٠
- وبعيدا عن التفسيرات الشخصية ٠

ونحب ان نشدد على هذه التفسيرات التى لا ينبغى أن تلحق بالرسائل ، وانما تصدر فى دراسات منفصلة ٠

وليعتبر ان هذه موافقة المجلس على نشر رسائل طه حسين بهذه الصفات العلمية لكل من يلتزم بأصول المنهج العلمى فى نشر الرسائل » ٠

تنتهى رسالة الدكتور جابر عصفور ليبدأ الفزع الذى ينتاب القـــارىء ٠

[٤]

ان أكثر ما يفزع فى رسالة الدكتور قوله حين يقول بالحرف الواحد « قمت بعد قراءة مقالتك باحراق كل ما لدى من وثائق طه حسين » ٠٠ !!

وبغض النظر عن الشتائم التى وجهها الى فى رسالته ، فان أخطر ما فى الموضوع حقـا هو اعترافك المكتوب والموجود لدى (واحتفظ به) بأنك قمت باحراق وثائق ، وثائق طه حسين ٠ وهذا فى حد ذاته يشكل جريمة كبرى فى حق الوطن ويعاقبك عليها القانون بأقصى العقوبة والاعتراف سيد الأدلة كما يقول القانون ٠

ان هذه جريمة كبرى كما يؤكد القانون المدنى ٠

أضيف الى ذلك انه حين يشير الى صورة أخرى لكل الوثائق أودعها الدكتور الزيات « أمام عينى فى راماتان » فان هذا يفتح بابا آخر على مصراعيـــه ، فأنا أعرف جيدا ان رســائل طه حسين ووثائقه التى تمثل أكثر من (دولاب) لا يوجد منها فى بيت طه حسين شىء قط ، اللهم بعض المتفرقات التى لا تشير الى شىء مهم ، فضلا عن رسائل الابن مؤنس التى لا تضيف شيئا جادا الى وثائق طه حسين أقصد وثائق مصر ، والأجدى فى هذه الحالة أن نتوجه ـ بالقانون المدنى أيضـا ـ الى صـاحب المصـلحة فى سرقة هذه الصورة من المستندات ، ثم التصرف فيها بالنشر أو (التربـح) أو ـ حتى ـ الحرق كما يتفضل الدكتور ٠

والآن ، بعيدا عن السباب الذى يعاقب عليه القانون ، يبقى سؤال عن حرق وثائق طه حسين :

هل حرقت ـ بالفعل ـ وثائق طه حسين ؟

[٥]

وكيف سيكون مصير من يحرق وثائق الوطن ؟

ثم كيف يمكن استعادة تاريخنا وذاكرتنا الحية من الورق المحروق أو بقاياه ؟

هل هو أسلوب الأرض المحروقة التى لا يترك بعدها ما يمكن العثور عليه كقرينة من وثائق الوطن ؟

أسئلة نوجهها للرأى العام .

الوثيقة .. ودرس من الحكيم ..(٤)

على العكس من تصور غير محدد لمتحفينا وغفلتهم عما يمكن ان تئول اليه أوراقهم ووثائقهم ، فان توفيق الحكيم ـ من الجيل الماضى ـ ظل أكثر من غيره حنكة وأكثرهم وعيا بدور الوثيقة والتنبيه اليها قبل رحيله .

لقد ترك لنا ضمن ماترك درسا يجب التنبه اليه .

وقبل ان نتمهل عند (درس) الحكيم هنا نشير بسرعة الى تعريف الوثيقة

فالوثيقة Document بتعبير بسيط تضم عددا كبيرا من المصنفات ، منها الأوراق الخاصه والوثائق التى يمكن ان تعبر عن هذه الأوراق أو تمثلها والدوريات والنشرات والحوليات .. الى غير ذلك مما يحمل فى المجمل العام « كل مادة مكتوبة أو مصورة .. تكون ذات قيمة وأهمية تضىء الطريق أمام الباحث » .

فالوثيقة بشكل عام هى المخطوطة التى تحتوى على بيانات هامة وعامة يمكن ان تحدد أهم ظواهر التكوين الوطنى أو الشخصى مما يصب فى تيار الوعى الوطنى .

بيد ان هذه الوثيقة تطورت الآن من الوثيقة الورقية الى الوثيقة المعلوماتية ، وراحت الثورة الرقمية Digital revolution

تحدث تغييرا جذريا على الوثيقة الورقية فتحولت الى ما يسمى الوثيقة المعلوماتية التى تورد وثائق مغايرة فى الشكل يمكن ان تتحول الى الشكل الرقمى وتخزن فى ملفات الكترونية لمعالجتها مما ظهر معه ما يسمى بالوثيقة المعلوماتية الحديثة · وهى ذات كيان خاص بها ·

يحدث هذا فى الخارج ، اما عندنا ، فمازلنا لانعرف — فى الغالب — غير هذه الوثيقة الورقية التى لم تعرف بعد عصر المعلومات الجديد ·

وهو ما نجد أنفسنا فيه أمام وثائق متناثرة ، متنافرة ، هنا وهناك · بعضها بين يدى الأفراد ممن لا ينتمون الى هذا المفكر أو السياسى بصلة ·

فضلا عن انه لايمكن لأحد ان يتصرف فى أية وثيقة قط اللهم الا بعد استئذان ورثة صاحب الوثيقة ، وعن الاسراع بتسليمها الى دار الوثائق تبعا لقوانين ومواد مدنية لم يعمل بها بعد عندنا ·

ولأن الشائع الآن تناثر وثائقنا بين الداخل (خاصة حين توضع فى أيدى غير أمينة) أو الخارج حيث يوجد بعضها فى مراكز علمية معادية (فى جامعات مثل بير سبع أو اكسفورد ·· الخ) ، فان وعى صاحب الوثيقة بوثائقه وأوراقه الخاصة يصبح ملحا فى هذا المناخ ، وهو ما يحيلنا الى توفيق الحكيم حيث برهن — قبل رحيله — على انه كان أكثر وعيا من غيره بالمصير الذى يمكن ان تئول اليه أوراقه الخاصة ، ومن ثم ، ترك لنا درسا (لا وثائق مصانة) وحسب يجب التوقف عنده ·

وهو مايعود بنا الى درس توفيق الحكيم ·

[٢]

كان توفيق الحكيم ـ اذن ـ أكثر من غيره وعيا بدور الوثيقة ومصيرها ، ومن ثم فانه اتخذ أكثر من طريق للحفاظ على وثائقه الخاصة لتفسير أفكاره ٠

وتعددت الطرق في هذا ٠٠

ـ اما بنشر وثائقه بنفسه أو الادلاء ببعض الأحاديث ذات الأهمية عن حياته لمقربيه ليكمل الصورة التى يريدها من بينها هذا الكتاب الذى نشره فى حياته بعنوان (وثائق من كواليس الأدباء) / كتاب اليوم فبراير ١٩٧٧ ، وراح فى هذا الكتاب يضع الوثائق التى وجدها لديه ، والتى وجد ـ وهذا له دلالة ـ انها تعبر عنه كما يريد أكثر من غيرها ٠

ورغم ان الاختيار من الكاتب أو الأديب نفسه يحوطه اعتبارات تحفظ ، فان ما تركه من وثائق منشورة معلقا عليها يقلل من هول ما كان يمكن ان يحدث لو ان هذه الوثائق كانت قد وقعت فى أيدى غير أمينة ، فى وقت يكون فيه قد رحل ، فاذا بنا بين عدد ممن يحاولون ان يستحوذوا على أوراقه الخاصة فيتربحوا بها فضلا عن ـ فى حالة ادعاء الأمانة والنشر ـ ان تحاط الوثائق بتفسيرات وكأن هذا الباحث أو ذاك يعود لتفسير الوثيقة ، ولكن من وجهة نظره هو ، فضلا عن ان تفقد هذه الوثيقة أو تضيع تماما ـ كما سنرى ـ ولا يوجد لها أثر ٠

ونحن نعلم جميعا ان كثيرا من أوراق مثقفينا وساستنا ان لم تكن قد نالتها يد التغير والافساد نالتها يد الاهمال والضياع ٠

وهذا يعني ان تفسير الأديب لأوراقه ـ مهما يكن ما بها من تحفظات ـ أهون من تفسيره غيره بما يعن له أو كما يريد ان يفسر بالشكل الذى يعيد فيه كتابة الوثيقة ٠

ومع ان توفيق الحكيم هنا حرص ، كما يقول فى (بيان) فى الصفحات الأولى « على ان تكون نصوص الرسائل والوثائق هى التى تتكلم ، وألا يكون تدخلى الا بقدر ما هو ضرورى للايضاح » ـ وهو مايمكن ان نراجعه فيه علميا ، فان ذلك يكون أدعى للقبول لعله بذلك ـ كما يضيف هو « أكون قد أنقذت من الضياع ما قد ينفع ٠٠ » ٠

ـ واما ـ وهذا هو طريق تالية ، ان يدلى بأحاديث تنشر فى حياته أو تنشر ـ حتى ـ بعد رحيله لمقربيه ٠

وهو فى هذا كان واعيا الا يهب جيل دون جيل بما يريد ، وانما وزع أفكاره وبعض أوراقه الخاصة ، التى يعرف قيمتها وبعدها الحقيقى جيدا ، ومن هؤلاء الذين ترك لهم بعض أفكاره مكتوبة كل من فؤاد دواره وابراهيم عبد العزيز ٠

وفى الحالتين ، يجب ان نأخذ هذا أو ذاك بشىء من الحرص ، ونعى من هذا أو ذاك بقـــدر من (البروباجنـــدا) كان الحكيم مولعـــا بها ٠

لكنه ، فى جميع الحالات ، كان يترك ما ينفع ـ وان كان مايريد ـ ويدلى بالرأى من يريد ـ وان كان بوعى ـ وهو ما يجب ان نحتاط معه كثيرا ٠

وفى الوقت نفسه ، كانت هناك طريق ثالثة كان يحرص فيها على ان يتعامل مع الوثائق تعاملا أكثر وعيا وخصوصية ٠

[٣]

ـ وهذا الطريق الثالث كان يعرفه أكثر المقربين للحكيم ٠

وهو الطريق الذى كان يجمع فيه (كل) الوثائق التى يرى فيها خطرا على فكره ، أو تترك لغيره فيخطأ التعبير عنهـــا فى عدم وجود ملابساتها فيبادر على الفور الى التخلص منها ، وهو ما يذكرنا بكلمات نجيب محفوظ وهو يضحك (أنا أكبر مقطعاتى) ٠

وهو ما يمنحنـــا الطريقـــة التى تخلص بهـــا مما يريد التخلص منه ٠

وهو ما أجهز به على عدد هائل من الوثائق كان قمينا بنا ان نعيد بها تقييم عديد من أفكار الحكيم الأدبية والفنية (خاصـــة مسوداته الأولى) فينتفع بها عدد كبير من المتخصصين ، سواء من علماء النفس أو فقهاء اللغة أو كتاب التاريخ الفكرى أو السياسى ٠

وهو ما يحسب على الحكيم وليس له ٠

بيد ان خياره هو الذى حدد ما أراد ان يراه من يريد منه عنه ٠

هو الذى حدد لنا ـ الى حد بعيد ـ خطابه الفكرى أو السياسى ٠

وهو ما تبقى لنا بالفعل ٠

أو هو ـ على الأقل ـ ما هو شـــائع عـن توفيق الحكيـــم مما أسهم به أكثر فى حياته العملية وتنقله بين أكثر من جريدة ، وكتاباته المميزة ، بل ومما ارتداه فى عصره ليظهر بالصورة التى حرص ان يظهر بها أمامنا ، ودوريات الثلاثينات والأربعينات فى مصر ـ بوجه خاص ـ يمكن ان تحمل لنا كثيرا من هذه الأقنعة التى

أراد ان يضعها جميعها على وجه واحد ، ويظهر بكل قنـــاع فى الوقت الذى يريد ٠

وهو متسع لدراسات لم تكتب عنه بعد ٠

ـ بيد ان ثمة طريق رابعة ، كان أمينا فيها أكثر من هذا ٠

وهى الطريق التى تذكرنا بالطريق الأولى ٠

فكما حرص ان يجمع مالديه من أوراق ووثائق ويضعها فى كتاب يكتب هو تعليقاته ، وتواريخ كتابتها ٠٠ كذلك لم يترك غيره يستولى على ما يبقى منه بعد رحيله ٠

وعلى هذا النحو ، عرفنا توفيق الحكيم وهو يكتب (وصية) الى اتحاد الكتاب يحـــاول ان يسلم فيهـــا ما تبقى وما يهمه ان يتبقى منـــه ٠

وهى خطوة غير مسبوقة ، أشار اليها نجيب محفوظ فى الحوار الذى دار فى هذا المكان بينا ٠

لقد آثر ان يسلم الحكيم ما تبقى لديه بشكل رسمى ، ففى اليوم التالى لرحيله ، تم فتح وصيته ـ بناء على طلبه ـ فاذا بهـــا تحتوى على خطابين ، أحدهما لابنته ، والأخرى لاتحاد الكتاب ، ولما كانت الأولى تشير الى ضرورة استغلال ابنته « لحقوق الادارة والاستغلال المالى لجميع مؤلفاتى ومصنفاتى الأدبية ٠٠ الخ » وهذا كله متعلق بالأمور المادية ، فان الوصية الأخرى كانت محررة بخط الحكيم وموجهة الى رئيس اتحاد الكتاب وجاء فيها :

« .. فى حالة وفاتى أرجو ان تكون كتبى .. وكذلك أوراقى التى لها علاقة بالقلم والأدب ونحو ذلك من نصيب اتحاد الكتاب ، لما قد يكون فيها من فائدة لكتاب وأهل القلم .. وهذه رغبتى أفضى بها اليكم لتعملوا بموجبها .. » .

وعلى هذا النحو ، كان الحكيم واعيا كيلا تئول أوراقه أو — حتى ماقد يعثر عليها — الى طرف غير اتحاد الكتاب ، وكان واعيا أشد ما يكون الوعى الى ما تركه منها ومالم يتركه وهو ما حاول به استنقاذ أوراقه من أيدى كثيرة .

[٤]

وعلى هذا النحو ، بدا درس الحكيم الأخير أكثر وعيا وأبعد ادراكا للطبيعة البشرية والتغييرات المادية ، ومهما يكن من الطرق التى لجأ اليها (فهو صاحب الأوراق والأكثر وعيا بما فيها !) ، فانه لا يتبقى الكثير ليبدد فى صور بشعة كثيرة نعرف بعضها فى نهاية هذا القرن .

اننا — كما لاحظنا من قبل — أمام هذه الأشكال التى تودى بالوثائق — خاصة اذا كان لأفراد — ، فهى محكوم عليها بالضياع . خاصة انها لم تعرف بعد (العصر المعلوماتى الجديد) ، وهذا الضياع المادى أو المعنوى يأخذ مثل هذه الصور :

أما « الترخص » ، فتهمل الوثيقة ، لدى من يعثر عليها لعدم معرفته بقيمتها وتضيع ، ويقدم لنا الحكيم نفسه تفسيرا لهذا حين يقول انه لا يجد لهذا سببا « .. الا أو تكون أعمار الجماد كأعمار الاحياء لا نعرف لها قانونا يحدد بقائها وضياعها » أى الضياع .

وأما « التربح » ، فتتحول الوثيقة لمن يعثر عليهـــا الى سيء معادل للقيمة المادية ، فلا يعرف غير طريق واحد عنها غير الترزق أو التربح فتصبح آداة للكسب بغض النظر عن قيمتها ، اى التربح ٠

أما التأويل ، وهو أسوا من سابقيه ، فنحن أمام من يحاول التعليق ــ بحكم استحواذه على الوثيقة ــ وهو تعليق لا يخلو من غرض ، فتتحول الوثيقة لدى من يجدها ــ ولا تهمنا هويتـــه ، فموقفه واحد ــ الى برهان ضد صاحبها لما يريد أن يستنطقه بهـــا أو يستنطقها به ٠

وعلى هذا تخضع الوثيقة الى من يملكها ، وتضحى المادة البكر وقد تمزقت بكارتها ، وتبعثرت اشلاؤها أمام مشرط من يحـاول التفسير أو التغرير ، أى التزييف ٠

يصل الأمر بالوثيقة ــ اذن ــ فى حالة التغاضى عن درس الحكيم ــ الى ثلاثة مصائر الا ان يكون من ضـــحاياها : الضياع أو التربح أو التزييف وفى جميع الحالات يتم تغيير (خطابهـــا) ونفى دلالاتها ٠

وثائق الوطن .. هل نغلق الملف ؟! (٥)

مازالت ..

مازالت وثائق الوطن تنهب ، تسرق ، تستنطق كما يراد لها .

هذا ما يجب التأكيد عليه قبل أن نعود لملف وثائق الوطن ،

ربما للمرة الأخيرة لقد جاءنا قبل شهر فاكسا اضافيا من د . فاطمة موسى فلم أستطع نشره اذ كان القصد ينصرف الى اغلاق هذا الملف لأسباب لا تخفى عن القارىء ، حتى ان سطور د. فاطمة كانت ما تزال تلح على .

وزاد من حيرتى انه قد جاءتنى فى الوقت نفسه رسائل وفاكسات أخرى كثيرة تطلب حسن الأمر لصالح وثائق الوطن لعل من أهمها رسالة كريمة من كتاب حوض البحر الأبيض (وعلى رأسهم الأديب محمود عوض عبد العال) وغيره من كثير من القراء ..

ثم اننى ما كدت أضع ملف الوثائق أمام الرأى العام حتى جاءتنى دعوة كريمة من د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى بأن أشهد لحظة تسلم جزء عزيزا من وثائق الوطن ممثلا فى وثائق قناة السويس من الحكومة الفرنسية الى مصر ، وهو ما حدث ـ بالفعل .

[٢]

لقد شهدت قاعات أكاديمية البحث العلمي بالقاهرة تسلم وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى وثائقا كانت تضم مراسلات ومذكرات وسجلات سياسية واقتصادية ومالية مهمة من وفد سمى (وفد جمعية أصدقاء ديلسيبس وقناة السويس الفرنسية) ، وتم الاعلان فى الوقت نفسه انه ستضع هذه الأبحاث بمكتبة الاسكندرية هذه اذن بعض ـ أقول بعض ـ وثائقنا التى كانت لدى الفرنسيين ، صحيح انها كانت الوثائق التى سلمها دينسيبس وشركته للجهات الفرنسية التى كانت تضطلع بدورها فى حفر القناة ، لكنها فى النهاية ، كانت وثائقنا نحن ، وها نحن الآن ، قانعون بما حصلناه من هذه الوثائق ، لانستطيع ان نطالب بغيرها ، مع ان كلها خاصة بحفر قناة السويس من منتصف القرن التاسع عشر الى تسليم الشركة القناة لمصر عام ١٩٥٦ ٠

لقد شهدنا احتفالا ضخما بمسيو جان بول كالون رئيس الجمعية وعدد كبير من الفرنسيين معه ، ولم يكن لدى وزير التعليم العالى المصرى ومن معه غير ازجاء واجب الشكر على هذه الوثائق ، غير ان الوثائق الأصلية التى كانت بحوزتنا ـ وثائقنا ـ نحن ، أصبح من المشكوك انها لدينا ٠

ان القضية لا تحتاج للشارة هنا ، فالحكومة الفرنسية تسلمنا بعض الوثائق ، وذلك بهدف المشاركة ، والاعلان عن كرمهم الزائد بالمشاركة فى الاحتفال (بالآفاق المشتركة) التى أعلنت عنه كل من الحكومة المصرية والفرنسية بمناسبة مرور ٢٠٠ عام على مجىء المستعمر الفرنسى ٠

أصبح السؤال الآن :

اذن ، تسلم بعض الوثائق احتفالا لذكرى المستعمر الفرنسى .

لكن السؤال الأخطر :

ولماذا اذن تسلم الوثائق فى هذا الوقت بالذات ؟

ولكن السؤال الأكثر خطورة هو :

واذن : أين بقية الوثائق اذا كانت النيات صافية ؟

نتحدث كاننا نسينا اننـــا فى عقد العولمة ، في نهـــاية القرن العشرين ، حين تتصارع الدول الكبرى مازالت على مقدراتنا ، وبينما تحاول أميركا فرض قولها (العولمه) علينا بالاقتصاد والثقافة وتقنية التكنولوجيـا الذكية ، فان فرنســا مازالت تملـــك سبق التحضر التى تلوح به من أن لآخر ، مازالت تملك ثوب الثقافة التى ترتديه فى كل مناسبة ، لانقـــاذ الدولة الفرنســية وثقافتهـــا ومستعمراتها من قبضة السادة الجدد .

ما عاينـــا .

لنعد للقضية الأولى .

[٣]

وكان هذا كله حاثا لى بالعود الى قضية بدأتها منذ قرابة عام ولم تحسم بعد ، وقوى هذا الهاجس عندى خطاب د. فاطمة لما فيه من « خطة » لحفظ ما تبقى من الذاكرة المصرية ـ العربية .

فلنعرض لأهمها جاء فى رسالة المربية العالمة قبل أن نتوقف عند بعض ما تثيره .. بعد كلمات الشـــكر للأهرام لاثارة هذه

القضية ، راحت تلفت النظـر بعنف الى موضـــوعين هامين راحت تفصلهما على النحو التالى :

الى د ٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠

« وهناك موضوعان لا يجب الخلط بينهما :

أولا : الموضوع العاجل ويتعلق بالايداع والحفظ ٠

ثانيا : نشر الوثائق من عدمه ٠

١ ــ فمن الواجب ايداع وثائق طه حسين وغيره فى مكتبة عامة تجهز بمعرفة الدولة بما يضمن حفظ الوثائق من التلف وتصور وتفهرس لتصـــبح فى متناول الباحثين اليوم وغدا وفى المســـتقبل البعيد ، بالشروط المتبعة فى مكتبات العالم ، وليكن ذلك فى مكتبة جامعة أو متحف أو فى دار الكتب ، ولعل متحف طه حســـين أقرب ما يخطر على الذهن ٠

٢ ــ أما نشر الوثائق كلها أو بعضها منتظمة أعراف وتقاليد معروفة دوليا تتضمن الجدية والالتزام بالأمانة وتقاليد الحفاظ على حق الملكية الفكرية لورثة صـــاحب الأوراق أو الاوصـــياء عليهـــا قانونا ٠

ويحق لمن تكون الأوراق والوثائق فى حوزته أن يحصل لنفسه على صورة ضوئية منها كلها أو بعضها قبل تسليمها لمكان الايداع الرسمى ، ويمكن أن يشـــترط أن تكون له أولوية النشر فيتفق الطرفان على أجل وليكن عاما أو عامين أو أكثر ريثما ينتهى هو من نشر ما يزمع نشره منها ، يفتح بعدها البـــاب لجهود غـــيره من الباحثين والمحققين ٠ على أن هناك شريعة دولية متفق عليها يلتزم بها الباحثون فيما يخص السيرة الذاتية من وثائق أول عناصرها الحياد

التام ازاء الخصومات والخلافات التى تكثر بطبيعة الحال كلما عظمت الشخصية موضوع البحث وتشعبت اهتماماته وجل اثره ، فليس من المعقول علميا ولا أخلاقيا ان يتخذ فرد أو جماعة من أوراق الموتى وسيلة لتصفية حسابات شخصية أو فكر أو عقائدية ، واملنا كبير ان يسفر الحوار الذى نشا بمناسبة الاحتفال بذكرى طه حسين عن وضع السياسات والقوانين التى تنظم هذه الامور ، ليلتزم بها كل من يعنيهم الأمر وعلى رأسهم المثقفون المدافعون عن تراثنا فى كل صوره ٠

د ٠ فاطمه موسى

تنتهى رسالة د ٠ فاطمة موسى ، وأتذكر ، ونحن نشهد تسليم وثائق قناة السويس الى الحكومة المصرية ٠٠ أتذكر قصة انشاء دار الوثائق المصرية ٠

لكن لنرجىء قصة انشاء الدار لما بها من دلالة هنا ، ونعود القهقرى الى قبل عام حين طرحنا القضية هنا على الصحف ، فلنتمهل عند هذه الفترة فى لمحة خاطفة وليغفر لى القارىء الكريم استعادة الأحداث ٠

[٤]

قبل عام ــ كنا قد طرحنا قضية الوثائق ، واكتشفنا ليس نهب الوثائق فقط ، بل واعادة تفسير المادة الخام وتحويلها الى معنى مغاير ، وشارك فى ردود أفعال كثيرة معنا عدد كبير من المثقفين والمتخصصين والخبراء فى مقدمتهم كان الأستاذ محمد حسنين هيكل وعدد كبير من الدكاترة منهم : يونان لبيب رزق ورءوف عباس وعواطف عبد الرحمن وفاطمة موسى وأحمد أبو زيد وغيرهم ٠٠ الخ ٠

واتخذ نهب الوثائق وتشويهها أشكالا كثيرة ٠

في الداخل سواء أكانت وثائق رفاعة الطهطاوى وعلى مبارك وطه حسين أو مصطفى النحاس ثم كثير من الزعماء والسياسيين ٠٠ وغيرهم ٠

أو في الخارج حيث تقول لنا مراجع قديمة تعود الى نهاية الأربعينات ان لنا وثائق ومخطوطات عربية كثيرة في مكتبات المتاحف الكبرى ٠

(لنذكر : مكتبة المتحف البريطاني ٥٦ ألف مخطوطة ووثيقة ، مكتبة باريس الوطنية ٧ آلاف ، مكتبه الفاتيكان بايطاليا ٦٠ الف ومكتبه الاسكوريال باسبانيا الف ، وهولندا ٨ آلاف وألمانيا ١٠ آلاف ، فضلا عن ملايين المخطوطات والوثائق والكتب النادرة في مكتبة الكونجرس الأميريكى ٠٠) ٠

ولأنه لم يعد يهمنا وثائقنا ـ ذاكرتنا الحية ـ فانها تسربت الى مناطق بعيدة ، خطيرة ، فقال لنا أكثر من مصدر ـ كان آخرهم الأستاذ هيكل ـ ان وثائق المحاكم الشرعية في العصرى المملوكى تقبع في جامعة بير سبع باسرائيل ، وتقول لنا مصادر أخرى كثيرة ان وثائق « الجنيزة » المصرية تنام في أماكن أخرى كان لايجب ان توجد فيها ٠

ثم ما عرفناه عن ضياع مكتبة جامعة الاسكندرية التى تبددت كتبها وأوراقها الخاصة بالاهمال والبيع والشراء على أثر نقلها ، وقبلها شهدت بعينى اختفاء آلاف الوثائق الهامة من أوراق المجلس المحلى بالاسكندرية حيث وضعت في (أجولة) وألقيت باستاد رياضى كبير ، لتذوب مع الأقبية التحتية وصياح الجماهير ٠

ثم هذا البيت فى دمياط الذى اعترف لنا محمد حسن الزيات زوج ابنة طه حسين ـ انه يمتلىء عن آخره بالوثائق كيف هو الان ؟ وكيف حالة الوثائق فيه ؟ وهل صحيح انه تم اختفاء الوثائق الهامة منه قبل هدمه ؟

ثم ما هى حكاية طفح المجارى التى عصفت بمكتبة عين شمس فى الفترة الأخيرة ، وحيث شهدت كلية التربية فيها ضياع ١٧٪ من الدراسات العلمية والوثائق المهمة فيها ·· والقائمة لا تنتهى ·

وأذكر اننى شهدت بعينى فى احدى دور الوثائق القديمة عديدا من الجنسيات المختلفة (وهى فى أغلبها من مجهولى الهوية) يقرأون فى وثائقنا ويشترون أو يخرجون تحت أعين وسمع أصحابها ، واذا بها تظهر فى هذه العاصمة أو تلك ، بل ان الوثائق التى كنت أطالع عليها وأعود بعد شهر أو يزيد للاستيثاق من أرقامهـــا كنت أجدها فى خبر كان ·· أيها الســـادة ·· لم يعد فى قوس الصبر منزع ، ولذلك ، ندعو الى ندوة يكون من واجبها الدعوة الى استعادة وثائقنا (فضلا عن آثارنا التى تتناثر فى العـــالم كله كالفطـــر)

وان تتكون هذه الندوة من متخصصين وخبراء فى التاريخ ·

وان يكون فى هذه الندوة عدد من المسئولين بحكم ان القرار السياسى هو القرار الحاسم فى مثل هذه الأمور ·

وان تنهى بهذه الندوة جلساتها الواعية بأن تطالب هذه الجهات وما أكثرها باعادة وثائقنا الينا ·

اعادة وثائقنا ـ ذاكرتنا الحية ·

أو ذاكرتنا المثقوبة ٠

حتى نصحو فنقرأ فى صحف الصباح عن (ندوة) بعنوان ٠

« نهب وثائق الوطن ٠٠ ما العمل ؟ »

بيد ان حلم هذا الصباح هو الذى يجعلنا نذكر قصة انشاء دار الوثائق ٠

وهى حقيقة كالحلم أيضا نذكرها من هذا الزمن الذى يبدو بعيـدا ٠

فما هو قصة هذا الحلم ٠

[٥]

والقصة تقول أن الرئيس جمـــال عبد الناصر حين فكر فى تأميم القناة عام ١٩٥٤ طلب كل الوثائق المتعلقة بالقناة بدء من حفر القناة وعملها حتى ذلك العام ، ولما أبلغه رئيس الشرطة العسكرية حينئذ أنه كانت هناك وثائق فى قصر عابدين وعندما قامت الثورة اعتبرت ضمن الممتلكات ونقلت لحجرات خدم محمد على فى بدروم القصر وأحضروا له من هناك وثائق القناة ٠

وعلى الفور ــ وسط دهشة الرئيس وغضبه ــ صدر القرار رقم ٣٥٦ لعام ١٩٥٤ بانشـــاء دار الوثائق المصرية وخصص « ادارة الوثائق الخاصة » التى لها طابع مميز أو التى لها صفة الاستمرارية كوثائق السياسيين والمثقفين الذين لعبوا دورا سياسيا ٠٠ وغيرها من الوثائق ٠٠

[٦]

لا تنتهى قصة نهب وثائق الوطن والتربح بها وتأويلها ويظل السؤال قائما : متى نشهد الندوة .. لعلنا نحاول ان نجيب عن هذا السؤال ؟ ..

ولله الأمر من قبل ومن بعد ·

القسم الثالث

.. مذهب وثائق العرب ..

الوثيقة .. وغياب الوعى العام !(١)

ليس من شك ان الوعى الفائق لدى مثقفينا من العاملين فى حقل الوثيقة أو التاريخ أو المعلومات بوجه عام أكثر ما يلفت النظر ، فعلى الرغم من تدهور أحوال الوثائق فى الحقبة الأخيرة فى صور النهب أو الحرق أو الاهمال .. الخ فانه مازال لدينا وعيا رائدا يستطيع ان يشخص الواقع ثم يحدد طرق الخلاص منه ..

هذا هو الانطباع العام الذى خرجت به من الندوة (*) التى نظمتها صفحة ثقافة عربية بالأهرام الدولى وادارها كاتب هذه السطور حول (نهب وثائق العرب .. ما العمل ؟) وشارك فيها عدد كبير من مثقفينا فى مقدمتهم من الباحثين والمسئولين والاكاديميين (مع حفظ الألقاب) عبد العزيز نوار وفاطمة موسى ومحمد خضر وزين العابدين شمس وجودت جبرة ووفاء صادق ومحمد عفيفى وبكر زيدان وسعد هجرس ثم سمير غريب الذى لم يكن قرار ندبه لدار الوثائق قد مر عليه ساعات ..) وغيرهم وتحددت فيه القضايا فى وقت تعددت فيه طرق الخروج منها ..

غير اننا أمام حضور الوعى الفائق لدى المثقف ، كان هناك ـ على النقيض ـ غياب الوعى العام لدى العاملين فى هذا المنـاخ أو خارجه .

(*) انظر تسجيل لنص الندوة ، بالملاحق ..

ولأن القضايا التى أثيرت كثيرة ، فسوف نختار قضية واحدة هنا نرى من خلالها كيف بدا واضحا وبشكل خطير أثر غياب الوعى العام فى اطار الوعى الوثائقى ٠

وسوف نتمهل هنا عند قضية غياب الوعى العام وعلاقته بالقانون وتشديدة للعقوبات قبل ان نصل الى غيرها ٠

[٢]

انه غياب الوعى الوثائقى بشكل حاد ٠

وقضية الوعى هذه تبدو لدى الباحثين عبر عدة ساعات ٠

وتبدأ هذه القضية فى كثير من الحوارات الساخنة وعلى سبيل المثال راحت د ٠ عواطف عبد الرحمن فى الساعة الأولى من الندوة تبرهن على ضعف وعى العاملين بمناطق الوثائق ، فحين راحت تسأل فى احدى المرات عن احدى المجلات من المكان المخصص لها جاءوا اليها بأخرى غيرها ، وحين كررت تسمية ماتريد وبذلت جدا كبيرا فى هذا لتوضيح اسم الدورية للموظف الذى وقف حائرا ، كان زميله يستمع ، فذهب على الفور ، وليظهر فطنته أكثر من زميله غادر المكان بسرعة وعاد بكومة (انتزعها) بعنف من أحد المجلدات القديمة ، وهنا تعلق الدكتورة عواطف بكلمات دراميه حزينة ، تقول بالحرف الواحد :

ـ وكأنه ينتزع أحشائى ٠٠ كنت وقتها فى حالة انهيار وكأنه كان ينتزع جزء من قلبى الحى ٠

وهذا التعبير كرره أكثر من مشارك حين كان لابد من البرهنة على افتقاد عامل أو آخر ، وهو ما وجدناه ـ على سبيل المثال فى

تعليق د . يونان لبيب رزق ، فلكى يعبر عن الاحســـاس بقيمة الوعى الوثائقى راح يحكى بحكاية طويله حدثت له فى أحد البلاد الأجنبية ، واصفا الوعى الوثائقى الذى كان يظهر فى درجة الاحترام العالية للوثائق ، مستدعيا حكاية الدكتورة عواطف من انه شهد انتزاع الوثائق من مكانها كثيرا ، وفى كل مرة ، كان يحس نفس الاحساس الذى عبرت عنه الدكتورة ، فقد كان فى كل مرة يحس وكأنه ينتزع مـــن قلبـــه أو يمهش قلبـــه هذا التخلف بالوعى الوثائقى .

ووجدتنى فى هذا الموقف أغيب طويلا وأنا على رأس الندوة .

ورحت أتذكر موقفا قديما ..

والواقع ان انتزع جزء أو أجزاء من دورية أو اختفـاء دورية أو دوريات من مكانها عرفته ـ على المستوى الشخصى ـ ابان عملى لسنوات فى البحث التاريخى فلأكثر من مرة اختفت صفحات كاملة من احدى المجلات بفعل فاعل ، بل انثى أذكر ان صفحة بعينها اختفت من (كل الصحف) أو (الدوريات) لاخفـاء الحديث عن واقعة بعينها ، ومن طريقة اختفائها ظهر جليا بدون أدنى شك ان ما حدث بفعل فاعل لاخفاء جريمة ما أو لاخفاء حدث تاريخى لايحب نظام بعينه ان يظهر فيه ما يسوءه . ولا أريد ان أضرب أمثلة ، فالأمثلة كثيرة وربما كان آخرها مما عرفته ـ أثناء البحث عن القرار الذى أصدره الرئيس عبد الناصر على أثر رحيل شـــهدى عطية باقالة المسئول عن السجون أو المسئول الكبير فى هذا الوقت واجراء تحقيق معه كان عبد الناصر خارج البلاد أثناء هذا الحدث وبعد ان عاد أمر بالاقالة بغضب شديد .

وأذكر ، على المستوى الشخصى ، اننى بحثت طويلا دون ان أجد هذا القرار فى عدة مظان وثائقية ، بل أزعم اننى لم أجده ـ حتى

ـ بين الاوعية المعلوماتية الحديثـــة التى استخدمت الآن لتوثيق الاوراق الرسمية أو الحفاظ على ما يجب الحفاظ عليه منها أو انقاذ مايمكن انقاذه من يد العبث أو التزييف ٠

وعدت اسأل بينى وبين نفسى مندهشا :

ـ هل غابت هذه الصفحة من هذه الجريدة من هذا اليوم ؟

ورحت أعيد السؤال بشكل ثان :

ـ كيف غابت هذه الصفحة من هذه الجريدة من هذا اليوم ؟

ورويدا رويدا رحت أعيد طرح السؤال بشكل غير برىء :

ـ من الذى استطاع ان يصل الى كل هذه المناطق ويفعل فيها نفس الفعل فى وقت واحد ؟

فى كل مرة كنت أعود فيها الى سياسى ومثقف كبير معروف من فترة الستينات وأخبره بأننى لم أجـــد فى هذا المكان ما كنت أقصده ، فيحيلنى الى مكان آخر ، وتكرر هذا الرجوع أكثر من مرة ، وتكرر الإختفاء أو الانتزاع لصفحة أو صفحات بعينها أكثر من مرة ولما نال منى الياس وفرغت يدى انصرفت عن الموضـــوع بيأس شديد ٠٠

رحت أحدث نفسى أنه ليس غياب وعى العاملين بدور الوثائق وانما هو افتقاد الوعى العام ٠

وفى الوقت نفسه حضور الوعى الآخر / المضاد لتاريخنـــا ووثائقنا ٠

رحت أنتبه الى أصوات أخرى أمامى ٠

[٣]

راح مشارك آخر يشير الى غياب الوعى أو « انهيار مرافق المعلومات » ٠

انها عودة ثانية الى افتقاد الوعى الوثائقى اذن ٠

فى مكتبة جامعة القاهرة ـ هذا مثال ـ من المفترض ان يوجد بها وثائق الحملة الفرنسية ، ففى السبعينات كان بها أكثر من مئتى محفظة لوثائق أصلية منهـا وثائق الديوان وغيرها المتبقى منها الآن ـ يؤكد عماد الدين أبو غازى أستاذ الوثائق بجامعـــة القاهرة ٠٠ لا يزيد على ٥٠ أو ٦٠ محفظة ٠

وفى دار الوثائق ـ وهذا مثال آخر ـ أبحث مع طلبتى عن جرائد ثورة ١٩٥٢ فلا أجدها ٠

وفى محكمة طنطا ـ وهذا مثال ثالث ـ حين ذهبت باحثـــة للبحث عن حجج هناك قيل لها نعم كانت هنـــا حجج / وثائق ، ولكنها ، أحرقت (هكذا !) ٠

وفى مبنى مجلس قيادة الثورة حرقت أعداد كثيرة من الوثائق٠

رحنا نسأل مع الباحث : أين محافظ الحملة الفرنسية وعديدا من صحف ثورة ١٩٥٢ والكثير من حجج محكمة طنطا والكثير من وثائق أعدمت من لجنة كتابة التاريخ (ولم يتم الرد على هذا من أية جهة) رغم ان الكثير عن هذا قبـــل ونشر فى حينـــه بمجلة (روز اليوسف) ٠٠ ورحنا نردد معه ان القضية خرجت من دائرة العاملين فى المراكز البحثية الى الوعى لعام ٠

وردد مثل هذا الكثير من الباحثين الحاضرين ٠

وقد لوحظ ان أمثلة غياب الوعى الوثائقى ترددت بعد ذلك بكثرة وان صحبها السؤال عن موقف القانون ان الباحث نفسه عاد ليتحدث عن غياب هذا الوعى أو افتقاده . وفى الوقت نفسه راح يسرد قصة القانون الذى يتصدى لهذا الواقع المتردى ، مشيرا ـ كحل لهذا ـ ان يكون افتقاد الوعى بالبحث عن البواعث ومحاولة تلاشيها . ولم يكن من أنصار العقاب الشـــديد ، فالمشروع الحالى أصبح المنع والعقاب فيه هو الأساس .

ماذا يعنى هذا ؟

يعنى لدى عدد آخر من الباحثين انه يجب التشديد على ما من شأنه ان يحدث العكس . يقول القانون ان من يكتب على وثيقة ـ على سبيل المثال ـ انما تصل عقوبته الى السجن لمجرد انه اخطأ أو قام بفعل غير مقصود ، فالقانون هذا لايحول دون تشـــجيع الوعى الوثائقى ، وانما هو العمل على تأكيـــد قيمـــة الوثائق ، وتحديد قيمتهـــا . والعمل على حفظهـــا بالطرق الحديثة ، فتغليظ القانون وحده لايحول دون غياب الوعى وضيعه .

والعنف الذى يمكن ان نجده فى القانون وتغليظ العقوبة على من لايتجاوب معه يقلل من قيمة الوعى الوثائقى أو لايمثل الحل الأخير كما يشير أكثر من باحث .

وهنا نقف عند قضية التعامل مع أولئك الذين يفتقدون إلى مثل هذا الوعى .

وهو ما يصل بنا الى مثال آخر .

[٤]

تقترب د. هدى عبد الناصر من القضية أكثر :

ـ كيف يمكن التعامل مع غياب الوعي الوثائقي ؟

انها تغادر منطقة تبادل الآراء وتصارعهـــا وفي الطرق التي يمكن بها حفظ الوثائق تسأل : هل بشجب الوضـــع القائم كذلك أم باعادة النظر الى ترتيب دار الوثائق أم بتحديد درجـــة أهميـــة وثائقنا أو غياب طرح الوثائق الهامة من مصادرها أم التعامل بعنف مع من يحتفظ بوثائق رسمية ويراد منه ان يسلمها الى الجهـــات المنوط بها حماية وثائقنا ..

وهي بعد هذا تدقق حول عبارة (سرى للغاية) التي تنتشر الآن بين الكثير من الوثائق كي لايطلع عليها أحد ، مع ان الوثائق البريطانية ـ بتجربتها ـ كانت تحمل درجة (سرى جدا) بعد فترة زمنية معقولة .

انها تطرح قضايا كثيرة حول نهب الوثائق وغياب الوعي ، وفي الوقت نفسه لا تميل تشديد القيود على الاطلاع ولا الى القانون الذي ينتظر دوره الآن في مجلس الوزراء أو القوانين التي سبقته فنحن ، كما تقول بالحرف الواحد نرغب في قانون يشجع الناس على الاطلاع ويعطي للباحث حرية الاطلاع ، ولا يكون الغرض من هذا القانون تقييد اطلاع الباحثين على هذه الوثائق وتقييد فتح وثائق الدولة أمام الباحثين هذا بعض ما أثارته د . هدى ، ثم أمسكت قلما وكتبت توصيات قصد منها الا يظل الوعي الوثائقي غائبا والوعي بقيمة الوثيقة لدى الجهات المسئولة مفقودا ، كتبت تطالب بالآتي :

ـ اعادة تنظيم دار الوثائق المصرية بما يجعلها منظمة متطورة تستخدم الوسائل الاليكترونية التصوير والفهرسه والتصنيف ٠

ـ الاسراع فى وضع تشريع تتم مناقشته جيدا ويكون هدفه هو المحافظة على وثائق الدولة والسماح بحرية الاطلاع عليها من جانب الباحثين ٠

ـ تشـــجيع من يحتفظ بأية وثائق رســـمية أو مذكرات أو أوراق خاصة بتسليمها الى دار الوثائق المصرية ٠

بيد ان الحديث عن دار الوثائق المصرية كمرجع أخير للوثائق آثار قضية أخرى هامة ، هى ، قضية التبعية ٠٠ تبعية دار الوثائق ، وهو ما تلخص فى هذا السؤال :

هل تظل دار الوثائق تابعة لوزارة الثقافة ، أم تكون تابعة لجهة سيادية ؟

وهى قضية كانت أكثر حساسية من سابقتها ٠

وهو ما نتمهل عنده فى المرة القادمة ٠

قضية الوثائق .. بين التبعية والسيادة !! (؟)

هل تكون دار الوثائق تابعة لجهة ادارية أم جهة سيادية ؟

هذه القضية أثيرت في الندوة التي نشرت بالطبعة الدولية للأهرام وشارك فيها عدد كبير من الصفوة والاكاديميين والخبراء منهم (مع حفظ الألقاب) فاطمه موسى وعواطف عبد الرحمن وجودت جبرة ومحمد خضر .. وغيرهم وحضرها سمير غريب وكان قد مضت ساعات على تولية منصب رئيس مجلس ادارة دار الكتب (والوثائق) بدأت الندوة في الصباح واستغرق مناقشة محاورها لساعات طويلة ونشرت طبعة الأهرام الدولى الجزء الأخير منها الجمعه الماضى .

تعددت القضايا الكثيرة فيها حول (نهب وثائق العرب) وتحددت عند السؤال المحورى (ما العمل ؟) ومراجعة كل ما جاء في أوراق الندوة و (التوصيات) التى كتبها السادة الحاضرين بأقلامهم يلاحظ تعدد هذه القضايا : الاهتمام بالوعى الوثائقى والدعوة لاقامة جمعية أو مجلس أعلى للوثائق والحث على ضرورة تعديل فترة الاطلاع من ٥٠ الى ٣٠ سنة ثم الدعوة بالحاح لاعتبار الصحف (وثائق) وتأييدا لدعوة نقل الدار الحالية الى مكان أمن وأرحب والى (استراتيجية) واعادة النظر فى قوانين الوثائق وخاصة القانون الأخير الذى لم يأخذ طريقه الى الجهات التنفيذية بعد ثم الى قضية تبعية دار الوثائق لجهة معينة .

ولما كانت القضايا كثيرة ، فضلا عن اننا سنضع التوصيات كلها بين يدى الرأى العام ثم المسئولين فى مجلسى الشعب والشورى، فسوف نكتفى الآن بالتمهل عند قضية واحدة وسوف تكون القضية الأخيرة هى اهم هذه القضايا التى سنتمهل عندها :

تبعية دار الوثائق .. أم عدم تبعيتها .

وبشكل أكثر تحديدا :

تبعيتها لجهه سيادية .. أم تظل كما هى بدون تبعيه ؟

هذا السؤال اثير كثيرا اثناء الحوارات الطويله الساخنة . وعبر قضايا أخرى ، غير ان الملاحظة التى تلفت النظر بشدة أثناء هذه الحوارات اننا وجدنا نفس القضية وهى تعرض بشكل لايخلو من خلاف لم يتفق حوله او يختلف بشكل مطلق .

ولأن القضية أكبر مما نطرح فى ندوة حتى اذا ما انتهت يسود الصمت مثل كل (توصياتنا) التى نجدها فى المؤتمرات او الندوات .

ولأن القضية أخطر مما تترك للباحثين وحدهم داخل قاعات وندوات مغلقة ، فسوف نعود لهذه القضية . ونطرحها من جديد :

ـ هل تتبع دار الوثائق جهة ادارية أم جهة سيادية ؟

هذا سؤال ينبع فى الأصل من ان مناخ الحديث عن نهب الوثائق وضياعها ويتم فى وقت تتبع فيه الدار لجهة ادارية وهى

دار الكتب (التابعة لوزارة الثقافة) وليس لجهة سيادية (كمجلس الوزراء ..) .

وهو سؤال ينبع - بالتبعية - من السعى لتوفير المناخ الذى يسهم أكثر فى الحفاظ على وثائقنا / ذاكرتنا الحية .

[٣]

منذ البداية بدا الخلاف حادا ومبررا بين الطرفين

الطرف الأول يرى ان الانتماء الى جهة ادارية - مع بعض القيود الداخلية - يمكن ان يمنح الدار قدرا كبيرا من الحرية ويحول بين الدار وبين التحفظات على بعض الوثائق أو فرض المنع أو المنع من أية جهة أخرى تكون من أول واجباتها دواعى الأمن والاستقرار .

وبهذه الطريقة يمكن لدار الوثائق ان تعمل بقدر كبير من الحرية التى تنعكس على الباحثين أنفسهم وعلى النتائج بالضرورة التى يتوصلون اليها فى عصر توفر المعلومات ورواج الأقراص المدمجة وانتشارها .

أما الطرف الآخر ، فعلى العكس من هذا ، يميل بوضوح شديد الى ضرورة وضع دار الوثائق تحت جهة سيادية ، وهذه الجهة وان حاولت ان تضيق المساحة بين الباحث والمعلومات بحجة (الأمن) أو بضرورة (الأمن) بحق أو بدون حق فان المعيار الأخير يمكن ان يشير الى المزايا التى تحصل عليها الدار سواء من امكانات تأتى (بالأمر) أو حفاظا على الوثائق بوسائل تبدو قانونية ولازمة وتحت أوامر سيادية تستمد من الدولة (المركزية) هيبتها ومن ثم قوتها .

على أنه لايمنع ان نجد بين الطرفين صوتا بدا يتيما لا يرفض التبعية لجهة سيادية وفى نفس الوقت يرفض الحجـــر على أوعية المعلومات تحت أية بند من السرية أو (الأمن) وما الى ذلك ٠

غير ان الغلبة تكون أمامنا بين هذين الطرفين اللذين يتنازعان بصوت أعلى من غيرهما ، ولكل منهما دواع وحجج يجب تحديدها أكثر قبل الحكم عليها ٠

وحين نقترب أكثر من دائرة الحوار نقترب من أصـــوات كثيرة :

فسوف نجد المشرف العام على الادارة المركزية لدار الوثائق يدهب فى حماس شديد الى ضرورة (تبعيه الارشيف القومى المصرى لجهة رئاسية) ، وقد طال الحوار بين كاتب هذه السطور وبين هذا المسئول ـ ابراهيم فتح الله ـ قبل الندوة وبعدها حول مدى الخسارة التى تلحق بالدار فى حالة تبعيتها لجهة سيادية اذ انها لابد من الاستقلالية المعلوماتية مما يوفر للباحث قدرا كبيرا من الحرية فى الاطلاع على الوثائق ، وفى كل مرة كان المشرف الأم يرى العكس، ان تبعية الدار تمنحنـا قدرا كبيرا من الامكانات التى نطلبهـــا ، ثم انها لاتحتاج الى التعامل مع التسيب الذى نجده فى الجهـــات البيروقراطية ٠

ان المشرف العام يطالب بثلاثة أشياء التبعية أهمها (الشيئان الأخران المكان وتوحيد مكان الحفظ) ، فهذه التبعية عنده تقضى على المشاكل الفرعية التى تعانيها الدار ، فهذا ـ اذا حدث ـ يحل الكثير من المشاكل ، ويمســهم أكثر بالاهتمام بالوثيقـــة اهتماما مضاعفا عما يحدث بالنسبة للكتاب ٠

* من الجامعة سنجد استاذ الوثائق أكثر حماسا من غيره لهذه التبعيه أن د. وفاء صادق بجامعه القاهرة تكتب فى التوصيات بالحرف الواحد (التوصية ان تتمتع دار الوثائق القوميه بالتبعيه المباشرة لرئاسة الجمهورية) ، فالتبعية هنا كما ترى توفر لهذه الدار ـ كما يردد أصحاب هذا الرأى ـ الكثير من الامكانات للأرشيف المصرى فى دولة مركزية مما يحول بينه وبين ضياع الكثير من الوثائق أو اهمالها أو ـ حتى ـ عدم الاهتمام الكافى بالعاملين ، كما ان هذه التبعية تعمل على ان تكون موارد لدار جزء من الميزانية العامة حتى (نضمن التمويل الدائم التى يجعلها تستمر فى أداء رسالتها فضلا عن تحسين أدواتها فى هذا ، فيشكل مجلس أعلى ذو طابع رسمي ، كما تكون (الضبطية القضائية) فى حالة تسمح لها بأداء رسالتها بشكل أكثر فعالية .. وما الى ذلك .

على ان هذا الرأى يواجه من الناحية الأخرى رأيا مضادا .

الرأى الآخر لايرى للتبعية أهمية تذكر اذا كان الأمر يتعلق بذاكرة الوطن وبعيدا عن القيود والتحفظات التى يمكن ان تعوق حركة العمل هنا ، ويقف فى هذه الناحية أكثر من مشارك .

ان الرأى المضاد لايعارض هذه التبعية فقط . وانما يتخذ موقفا حادا فى تبنية لوجهة نظره .

* وعلى سبيل المثال لدينا أستاذ التاريخ الحديث الذى يتخذ هذا الموقف ، ان د. زين العابدين شمس يرفض ذلك . انه يكتب صراحة فى دفتر التوصيات هذه العبارة التى تمثل هذا الرأى يكتب بوضوح :

– (عدم تبعية دار الوثائق لدار الكتب أو أى جهة ادارية أخرى) .

ان أستاذ الجامعة الذى عمل لسنوات قبل هذا فى دار الوثائق يرفض هذه التبعية ، الأكثر من هذا ، فهو يدعو فى نفس الوقت الى اشراف دار الوثائق على الارشيفات الحكومية نفسها ، اى ان دار الوثائق فى حالتها الراهنة (الاداريه) يمكن ان يكون لها الحق فى الاشراف على اوراق الجهات السيادية أيضا لما لها من أهمية قصوى فى هذا الصدد بل أكثر من هذا يدعو الى ان يكون قانون الدار بحالتها الراهنة ، أى بعيدا عن أى قوى سيادية ، له الحق ان يطبق على كل الجهات التى ترى ضرورة تطبيقه عليها وأنه يجب أن يكون (ملزما لجميع الجهات) .

* وما يقوله أستاذ التاريخ بالأزهر يقوله أستاذ التاريخ بآداب القاهرة .

ان د . محمد عفيفى يعترض (أعترض) ان تتبع دار الوثائق القومية جهة سيادية ، وهو يردد فى هذا أو لتأكيد هذا كثيرا من الأسباب التى تحول دون هذه التبعية ومن هنا فهو يذكر جميع الحاضرين بما كان أسر به لأكثر من مرة لكاتب هذه السطور من أنه يجب ان يكون هناك – بعيدا عن تبعية الدار لأية جهة – مجلس أعلى للوثائق .

على غرار المجلس الأعلى للآثار ، اسأله ويجيب ، نعم ، فهناك تشابه كبير جدا بين مشاكل الوثائق ومشاكل الآثار .. الخ .

ونترك الداعين لرفض التبعية كاملة لنصل الى تجربة حية . صاحبتها د . هدى جمال عبد الناصر ، وهى تجربة تتحدث عنها بكل مرارة ، تربط بينها مرة وبين الفترة التى عملت فيها فى الوثائق

البريطانية ، ثم تعود منها ـ للمقارنة ـ بكيفية الاقتراب للعمل فى الوثائق المصرية ، لتصل من هذا كله الى اعتراض (اعترض) ان تكون دار الوثائق تابعة لجهة سيادية أو ان يكون لهذه الجهة (دور تنظيمى فى هذا الموضوع ، لأنه من خبرتى فى التعامل مع الرئاسة أستطيع ان اقول ان ..) .

وتستفيض فى الأسباب التى تدعوها ترفض الارتباط بأية جهة سيادية اذا كان العمل يرتبط بالوثيقة وضرورة التعامل معها من منطلق بحثى محايد .

على ان قضية التبعية أو عدمها فى رايى لاتصبح ذات أهمية كبيرة فى دولة مركزية كمصر .

[٤]

المعروف ان الدولة المركزية تكون لها من الادوات ومن النفوذ ما يجعلها تهيمن بأدوات السيادة على أية ادارة من ادارات الدولة وهو مايعود الى مكانة هذه (المركزية) فتاريخ مصر وهو يرتبط بما قيل عن (نمط الانتاج الآسيوى) ينجم عنه ان تكون السيادة الرسمية لها المكانة الاولى فى تسيير أدوات الدولاب الحكومى وغير الحكومى فى الدولة .

انها المركزية التى مازالت تحكم كل نواحى الحياة فى بلد مازال يحتل النيل فيه رموزا كثيرة ويسيطر على قضايا متراكمة .

وربما كان أبلغ مثال على هذا مالاحظه البعض من ان فى مصر قانونا يضع شرط مرور خمسين عاما للاطلاع على الوثائق ، وهو قانون يعود ـ بعد سرد حيثياته د. يونان ـ أثير وأصبح فى حكم المعمول به لأسباب يعرفها الجميع فى السبعينات ، حيث كان لابد

من اخفاء الوثائق التى يمكن أن تدين البعض ، ومن ثم ، تتابعت عدة مشروعات بايعاز من الجهة السيادية لتنتهى الى هذا القانون الذى جاء ومر ـ لاتعرف كيف ـ كى تظل وثائق مصر مظلمة وراء خمسين عاما وليس ثلاثين عاما كما تفعل أغلب الدول فى عالمنا المعاصر ٠

تنتهى الندوة وتبقى أهم اشكالياتها ٠

تتوالى الاشكاليات فى ندوات ومؤتمرات أخرى كثيرة ٠

ونعود مرة أخرى ، فى كل تجمع أو مؤتمر ، لنفس الاشكاليات والتوصيات ٠٠

هل هناك جديد هذه المرة ؟

الفريضة الغائبة في قضية الوثائق ! (٣)

•• ولما كان عنوان هذه النـــدوة في النصف الثـــاني منـــه (ما العمل ؟) تعاقبت الاجابات وتوالـــت بشكل مستمر دون ان نتمهل أكثر عند جانب بعينه •

أما الندوة ، فهي التي عقدها « الأهرام الدولي » ونشرت أخيرا في طبعته الدولية •

أما هذا الجانب الذي لم نتمهل عنده ، هو ، افتقاد الجانب العلمي في القضية •

انها قضية (الفريضة الغائبة) في هذه الندوة التي شهدت سؤالا واحدا واجابات متباينة ومواجهات شخصية وحوارات ساخنة في الوقت نفسه •

فعلى كثرة الاجابات المتباينة وتعددها والمواجهات الشخصية وسخونتها ، فان قضية الوعي التقني لم تكن على مستوى الادراك في ندوة يحشـــد لهـــا هذا العدد الكبير من المثقفين ، الأكاديميين والخبراء لئلا يستمر نهب الوثائق العربية واتلافها واحراقها دون البحث عن وسيلة ناجحة لانقاذ ما يمكن انقاذه من تاريخنا/ذاكرتنا المثقوبة ••

ما العمل ؟ ٠

لم يتنبه الكثيرون الى ان جزءا كبيرا من الاجابة يمكن ان يكون بالبحث عن وسيلة تسعى الى الحفاظ على وثائقنا الغائبة ، وهذه الوسيلة لن تكون فاعلة بالبحث عن الوثيقة (الورقيـــة) فقط او بالعمل على وضع القوانين لها ، وانما قبل هذا وبعده ان تعيش الوثيقة روح العصر ٠

وباختصـــار شـــديد ان يســـتبدل بالوثيقة الورقية التقليدية الوثيقة المعلوماتية الحديثة ٠ لقد قفز العالم في نهاية القرن العشرين قفزات عالية لحفظ وعيه أو هويته ، فلم تعد القضية هى البحث عن الوثيقة الورقية ومحاولة انقاذها فى مظانها التقليدية فقط أو من بين قراصنتها الذين يزعمون علنا انهم يحصلون على (توكيلات رسمية موثقة) من أصحابها فقط ، أو تحصـــين الدار التى تعنى بالوثيقة وترميمها وتصنيفها فقط ٠٠ الى غير ذلك ، وانما قبل هذا وبعده الافادة من الثورة الرقمية من أجل انقاذ وثائقنا ٠٠

وهذه هى الفريضة الغائبة فى الحفاظ على وثائقنا اليوم ٠

لنتمهل أكثر عند هذه الثورة العلمية قبل ان نعود الى صور الاهتمام بهـــا ٠

[٣]

ما هى صور هذه الثورة العلمية ؟

المعروف ان ثمة تغييرا جذريا بدأنا نتنبه اليه ، وهو ما يتمثل فى هـــذه الثـــورة الرقميـــة Digital Revolution التى لاحظهـــا البعض فى مؤتمر عقد بدمشق أخيرا ٠

وجوهر هذا التغيير يتلخص في تغيير هذا الأساس التقني لعمل الأجهزة الاليكترونية والكهربائيـــة من الوضـــع التماثلي Analog حيث يتـــم تمثيل الظـــاهرة الفيزيائيـــة كالصـــوت بسلاسل من أرقام ثنائية من صفر وواحد تتغير حالتها لتعكس أية تغييرات في الظاهرة المرفقة مثل تغيير الصـــوت .. وهذا التغيير يعني ان المعلومات أصبحت تخزن بشكل رقمي يتوافق مع الأجهزة الاليكترونية . وهذا ينطبق بشـــكل خاص على الأشـــكال الأخرى للمعلومات من صور وصور متحركة وخاصة التليفزيونية الخاصة منهـــا (اى الصـــور الفيـــديوية Video Pictures والصـــوت وبما ان الأجهزة الاليكترونية الحديثة تتعامل مع كل هذه الأشكال من المعلومات فقد برزت الحاجة الى اعادة النظر في تعريف الوثيقة المعلوماتية ودورها في تخزين المعلومات . من هنا ظهر مفهوم مثل مفهوم الوســـائط المتعـــددة للمعلومات الملتيميديا Multimedia في هذا المفهوم تعتبر الورقة (مهما يـــكن محتواها من نصـــوص وصور واشكال) والصـــوت (مهما يكن مصـــدره) والفيديو (مهما يكن مصدره) متماثلة في دورها كوسائط تخزين للمعلومات، تختلف فقط في طريقة واتقان التعامل مع المعلومات وتتماثل في كونها مصـــادر للمعلومات التي يمكن تحويلها الى الشـــكل الرقمي وتخزينها في ملفات اليكترونية لمعالجتهـــا في أجهزة الكومبيوتر بشكل موحد .

وبهذا ظهرت الى الوجود الوثيقة المعلوماتية الحديثـــة التي تتمتع بكيان يختلف عن الوثيقة الورقية وما يمكن ان يصيبها من أخطار كثيرة أفضنا من قبل في الاشارة اليها وتوضيحها .

ونعتذر عن هذه الافاضة حول هذه الأجهزة الحديثة وتعقد طرق عملها ـ « لكنها الطريقة الوحيدة التي يجب الاشارة اليها

قبل ان نعود الى هذه الندوة التى اقيمت لانقاذ الوثائق على طريقة ماذا يجب عمله وليس ما هو كائن ٠

وهو ما نعود معه الى عادار فى هذه الندوة ٠

[٣]

حين نعود الى مظاهر الاهتمام بهذه الثورة العلمية فى التعامل مع الوثائق ، فسوف نلاحظ ان الاهتمام بها لم يستحوذ على انتباه الكثيرين ، تحدد الواقع عند تشخيص الداء دون ان يقترب أكثرنا من تحديد الدواء ٠٠ وعدا اشارات سريعة للدكاترة فاطمة موسى وهدى عبد الناصر وجـــودت جبرة وزين العابدين شمس الدين ويونان لبيب رزق وبكر زيدان ٠٠ ، فان د ٠ محمد الحملاوى ـ ربما بحكم تخصصه ـ كان أكثر افاضة حول هذه القضية ، وأكثر من حاول تقديم حلول لها من باب تقديم (الدواء) أكثر من الاكتفاء بتحديد الداء وسوف لا نتوقف عند الحوارات الساخنة التى دارت فى هذه الندوة وانما على (التوصيات) التى كتبها أصحابها بخط اليد كيلا يجىء حديثنا عاما .

* ننتقل من توصيات د ٠ فاطمة موسى عبارة تقول بضرورة (تبنى التقنيات الحديثة) فى الفهرسة والتصوير الخ ولم تنس ان تكتب بين قوسين (أحدث مايتوفر) وهى تقصد ان ذلك يجب ان يستخدم فى مجال الاطلاع ٠

* أما د ٠ زين العابدين وهو أستاذ أكاديمى قضى قبلهـــا سنوات فى دار الوثائق يذكر عبارة (تزويد الدار بأجهزة حديثة) ويحدد استخدامها صراحة فى مجال الاطلاع على الوثائق ٠

* وحين توصى د . هدى عبد الناصر باستخدام (الوسائل الالكترونية) تسبقها عبارة محددة هى (لاعادة تنظيم دار الوثائق المصرية بما يجعلها غير منظمة) .

* ولا يبتعد عن هذا الطـــرح د . يونـان الذى يكتب فى التوصية الأخيرة له (استخدام الكومبيوتر) ولا يلبث ان يضيف مباشرة (.. فى تصنيف وفهرسة وتسجيل الوثائق) بما يحدد طبيعة استخدام هذه الأجهزة .

* ويذكر لنا بكر زيدان فى مجال التوثيق بمجلس الشعب تجربة اليكترونية هائلة لحفظ (كل) ما يصدر عن المجلس سواء الجلسات العامة أو السرية ، وهى تجربة تستخدم ـ كما نلاحظ ـ فى ادارة (سيادية) كمجلس الشعب .

* وحين يجىء دور جودت جبرة وهو مدير المتحف القبطى سابقا يكتب التأكد من تحسين الوضع .. والعلمى و .. فى حين انه فى الندوة يشير ردا على سؤالنا كما تشير أوراق الندوة من ان الوثائق القبطية تحفظ بشكل علمى معلوماتى حديث فى الأديرة وبشكل لم يسبق اليه من قبل .

وبشكل عام لا يغيب علينا ان استخدم المشاركين فى النـدوة للأجهزة الحديثة لم تزد على ان تقترن بتسهيل مهمة العاملين بدور الوثائق وباستخدامها من الباحثين وتسهيل مهمتهم فى الاطلاع على مايريدون فى حين ان حفظ الوثائق التى يتحول بعضها مع الوقت ومع اللمس ـ مجرد اللمس ـ الى تراب .. لم يقترب منه أحد .

وهذه ملاحظة لا يجب المرور عليهـــا مر الكرام فى حين ان العالم كله ـ والمتقدم منه على وجه الخصوص ـ يستخدم الأجهزة الحديثة لحفظ الوثائق الأصلية فى مكان تتوفر له كل الشروط اللازمة لبقاء الوثائق فى حالة طيبة ، فى حين ان تصويرها عبر الأجهزة الحديثة هو ما يوفر للباحثين الفرصة للاطلاع وعمل البحوث الاجرائية ٠

وهو ما يصل بنا الى ما فصله د ٠ محمد يونس الحملاوى فى نهاية الندوة ، ونحن ننقل هنا ما قاله من أوراق الندوة ، ولا نضيف أو نختصر منها لأهميته فى هذا الصدد ٠

يقول د ٠ الحملاوى :

ـ الحقيقة أننى أريد أن ألفت النظـــر الى أمرين فى هذه القضية ٠

الأمر الأول هو البعد التقنى فى الموضوع ٠

وبشكل محدد فان اديننا فى مصر موارد قليلة ، ومن ثم ، لابد من تعظيم هذه الموارد ٠

كيف ؟

يسأل ويجيب أستاذ الحاسوب بكلية الهندسة :

ـ بتعظيم الموارد هذا يأتى من استخدام التقنيات الحديثة التى أصبحت رخيصة كما نعلم ومن ضمن هذه التقنيات ألفت النظر الى التصوير الاليكترونى والمسح الضوئى التى أصبحت أرخص كثيرا من استعمال الميكروفيلم الذى يجىء ذكره كلما تحدثنا عن استخدام الوثائق ، وهو الغالب فى أغلب الأحيان ، وهو لايزيد على ان يكون تقنيات عفى عليها الزمن ٠

وانا لا أتصور أن ينتهى تطوير الآن لتقنيات انتهت .

هذا هو الأمر الأول أما الامر الآخر ، هو ، أننى أود أن الفت النظر الى أن بعض الصفحات فى المخطوطات والوثائق وغيرها توجد بها صور وأشكال غامضة أو غير واضحه وتمييز الاشكال والصور والقراءة الالية لها شيء أعتقد انه مهم وفى هذا الصدد .

أذكر ان هناك بعض البحوث فى كلية الهندسة جامعة الازهر التى انتمى اليها تدور حول تمييز الاشكال داخل المخطوطات فيوجد كثير من الباحثين فى مصر وفى غيرها من الدول يعملون على التعرف الآلى على الحروف وبالتالى استعمال التقنيات الحديثة واستعمال الاقراص المدمجة التى هى أرخص والتى تحل مشكلة الحجم كما يشار اليها دائما وكما أشار اليها البعض فى الندوة ، أى عندنا هنا ، والتى تنقل الموضوع الى وجود شفافية فى استعمال هذه المعلومات .

ان هذا بوضوح أكثر سينقل الموضوع من وثيقة الى معرفة .

اننا نبحث عن المعرفة داخل الوثائق وهذا لن يتأتى من خلال الطرق التقليدية ولعكس الخط ان البحوث الحديثة والتقنيات المعاصرة أرخص كثيرا وأوسع فى الانتشار مما عهدناه سابقا .

** تنتهى كلمات المتخصص ، ولا تنتهى قضية نهب الوثائق وهدرها فى تهاويم حياتنا اليومية ، وتهميش ذاكرتنا بعدم الدخول الى عالم المعلوماتية والثورة الرقمية الجديدة .. وما الى ذلك .

وهو مازلنا نجد له طوفانا من ردود الأفعال الكثيرة التى مازالت تتوالى علينا .

ردود وفاكسات ووثائق .. كلمة أخيرة .. (٤)

طوفان من الرسائل والفاكسات وردود الأفعال .

طوفان من ردود الأفعال الحادة جاءتنا منذ كتبنا عن ندوة (الوثائق) التى عقدها الاهرام الدولى وحضرها عدد كبير من المتخصصين والخبراء وأثيرت فيها قضايا قومية هامة حول وثائقنا التى تنهب وتسرق وتدفع بنا لنسأل (ما العمل ؟) ، وقد لاحظ كاتب هذه السطور ان أغلب هذه الردود تحلقت حول قضية التبعية أم الاستقلال ، تبعية دار الوثائق لجهة ادارية أم الى جهة سيادية كيلا يستمر تجريف تاريخنا / ذاكرتنا الحية .

والملاحظة الأولى أن ردود الأفعال الكثيرة توزعت الى ما توزعت بين اجابات متباينة ، ولما كان من المستحيل ان تنشر (كل) ماتوالى علينا نكتفى بأهم ما جاء الينا من ردود الأفعال معتذرين عن نشر (كل) ما جاءنا مرة والايجاز فيما ننشر منه مرة أخرى زاعمين ان الايجاز غير المخل من قبيل البلاغة التى حاولنا ان نقدمها أو يقدمها أصحابها فى أخطر قضايانا المعاصرة ، فلنقرب أكثر من بعض ما جاءنا .. ولنرى درجة الاستجابة لتبعية دار الوثائق .

[٢]

منذ البداية فان محمد خضر ـ وهو خبير كبير فى المخطوطات ـ يشير الى قضية الاصلاح للدار ويمنحها اهتماما كبيرا ليصل من خلالها الى رأى آخر فى قضية التبعية ، جاء فى رسالته الضافية :

« الى :

.. فاذا نظرنا نظرة اكثر دقة فسنجد انه على العكس من ذلك قد تكون هذه التبعية احد المعوقات الرئيسية التى تحول بين هذه الدار وبين تاديه مهمتها المشار اليها . اذ انه كثيرا ما يسيطر الهاجس الأمنى على الجهات الرئاسيه مما يجعلها أكثر ميلا الى وضع ضوابط قاسيه لشروط الاطلاع وبذلك ينتفى الهدف الذى من أجله قام الأرشيف القومى فى دول ديموقراطيه والتجربه التى تعرضت لها الثورة هدى عبد الناصر والتى أشرتم اليها فى مقالكم .. خير دليل على ذلك ، فالقضية الرئيسية فى مسألة الاصلاح ليست فى قضية التبعيه وانما قد تكمن فى مدى احترام الجهات الرئيسية للمهمات الوطنية التى تقوم بها تلك الدار ومدى وعيها بأحقية المواطنين فى الاطلاع على الوثائق ومدى ايمانها بأن (تاريخ الأمة) هو (ملك للأمة) وليس ملكا لفرد أو أفراد حتى ولو كانوا هم الذين صنعوا ذلك التاريخ .

ويكفى هنا ان نلاحظ ان الأرشيف القومى فى دولة متقدمة مثل فرنسا لايزال تابعا لوزارة الثقافة هنا ولكنه عندما انتهت فترة رئاسة الرئيس فرانسوا متران فان قصر الاليزيه أخرج من عنده ١٥٠٠ حاوية تضم كل المواد الوثائقية التى تتعلق بحكم الرئيس متران وأرسلها الى الأرشيف القومى قبل ان يخرج الرئيس ميتران من قصر الاليزيه .. » .

الخبير : محمد خضر .

وهذا المثل الذى يقدمه الخبير القديم انما يقدم أعظم دليل على احترام رئاسة الجمهورية هناك للأرشيف القومى ما الى ذلك من منطلق احترام الذاكرة الوطنية وتحاشيا لتزييف هذه الذاكرة أو محو أجزاء منها .

ويلاحظ انه في حين يولى الخبير اهميه قصوى لقضيه الاصلاح غير غافل عن خصوصيه التبعيه وحساسيتها ، فان استادة الوثائق بآداب القاهرة تصل مباشرة الى أهمية التبعية السياديه .

انها في هذا تسعى منذ البدايه الى تاكيد قيمة التشريعات المتوالية عندنا لحمايه الوثائق متتبعة في رسالته طويلة مليئة بأرقام اللوائح والقوانين متتبعه الحاق دار الوثائق بوزارة الارشاد القومى حتى اليوم حتى تصل الى فكرتها المحوريه من ضرورة تدعيم الأرشيف القومى وأهمية تبعيته لجهة سيادية وهى تبرهن على هذا في رسالة طويلة جاء فيها :

« الى ..

اننا في حاجة الى أرشيف قومى جدير بالمسمى يأخذ على عاتقه مهمة التخطيط الجيد للمهنة ككل ولن يتأتى ذلك الا اذا تمتع هذا الأرشيف باستقلاله ماديا وأعمال موازنة خاصة له تبع رئيس الجمهورية مباشرة كعدد من الهيئات التى تتبع الرئاسة ومنها ـ على سبيل المثال ـ جهاز الرقابة الادارية .

ولاشك ان الراى الذى انتهينا اليه من تبعية الدار للرئاسة ليس وليد نظرة سيادية لتلك الدار وانما قد عملت به الدول على كافة مشاربها فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالحاق تبعية الارشيف القومى لرئيس الجمهورية مباشرة وفقا للتشريع الذى أصدره الكونجرس عام ١٩٣٤ ، وسارت على هذا النهج بعض الدول العربية ، في الجزائر يتبع الأرشيف القومى لرئاسة الجمهورية (مرسوم رقم ٤٥٨٨ مارس ١٩٨٨) ، ورئاسة مجلس الوزراء كما في تونس (قانون ٧ لسنة ١٩٨٨) أو الديوان الأميرى كما في دولة الامارات العربية مرسوم أميرى ١٩٨٦/٢/٣) أو رئيس ديوان مجلس الوزراء كما في المملكة العربية السعودية (مرسوم ملكى رقم ٢/١٠/١٤٠٩ هـ) » .

د . وفاء صادق

واذا كانت أستاذة الوثائق تؤيد السيادية وتبرهن عليها بالتجارب السابقة أو الخبرة القائمة حولنا ، يجيء خبير وثائقي آخر من داخل دار الوثائق وهو يحيى محمد ليؤكد على ما تذهب اليه . جاء في رسالته ما يلي :

« الى :

ينبغي الحاق دار الأرشيف القومي بأعلى مستويات الدولة :

أما برئاسة الجمهورية

وأما برئاسة مجلس الوزراء

حيث يتعين ان يكون التنظيم الاداري للأرشيف متمثلا في نمط مثالي في ان تكون دار الارشيف القومي في شكل مؤسسة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وان تكون ملحقة بقطاع قيادي في الدولة يتمتع بنفوذ سياسي قوي يوفر لدار الأرشيف القومي سلطة اشراف في النظام السياسي في البلاد ، وان يتولى ادارة الأرشيف القومي أرشيف مهني يصدر به قرار من رئيس الجمهورية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينبغي ان تحدد النصوص القانونية هياكل دار الأرشيف القومي وطرق ادارتها ويرى مسيو أرنو راميير دي فورتانييه خبير اليونسكو ان .. » .

وندع الخبراء في الوثائق وما يبرهنوا عليه خلال خبرة اليونسكو من ضرورة التبعية لجهة سيادية فاذا بنا أمام رسالة أخرى تذهب الى ذلك عبر طريق آخر الى أية جهة يجب ان تتبع دار الوثائق : جهة ادارية أو سيادية ؟

وبشكل آخر : كيف يمكن الحفاظ على وثائقنا وتطورها ؟

ان د. سعيد محمد الهجرسى يسلك الى هذا بطرق مغايرة تماما .

ان القضية عنده ليست هى التبعية بدون تحفظات كما انها ليست الاصلاح للدار او تبعية المكان أو الحث على التثبه للعاملين او احترام الوعى الوثائقى .. الى غير ذلك ، انه يتجاوز هذا كله ولا يقلل منه ، لكن أمرا آخر تماما . يتحدد فى المسئول عن دار الوثائق ، وهو يحدد فكرته أكثر حين يقول من رسالة طويلة يسهب فيها حول أوعية المعلومات وضعف (التكشيف) للمادة الوثائقية أو الصحفية وقد أصبحت فى عداد الوثائق ، وقضية حفظ الصحف بطريقة تليق بتاريخنا .

ان د. الهجرسى يولى قضية مغايرة تماما أهمية كبرى للحفظ على الوثائق والحرص عليها ، جاء فى رسالته :

« الى ..

وهناك نقطة هامة هنا أود أن أشير اليها وهى انه من ١٩٩٤ وحتى الآن تعاقب على دار الكتب أربعة ورابع الثلاثة هو الأستاذ سمير غريب حيث تولى الدكتور محمود فهمى حجازى لمدة تزيد على عامين قليلا وبعد الفصل تركت الدار بضعة عشر شهرا فى خلالها ارتكبت أشياء كثيرة ، فقد كان ينبغى عند صدور القرار الأول صدر قرار آخر ينص على الشخص الذى يتولى الدار بعد ذلك الدكتور جابر عصفور تولى لبضعة شهور ثم تولاها الدكتور ناصر الأنصارى الذى لم يكمل عاما كاملا ثم الأستاذ سمير غريب .

والحقيقة اننى أجريت دراسة حول الاستقرار الوظيفى فى دار الكتب وعمرها الآن أكثر من ١٧٠ عاما مقارنة بالاستقرار الوظيفى

فى مكتبة الكونجرس التى سيصل عمرها بعد عام واحد الى مائتى عام فوجدت ان الاستقرار الوظيفى لوجودهم الفكرى يبلغ فى المتوسط حوالى سبعه عشر عاما واصبح عندنا فى الفترة الاخيره بضعة أشهر كذلك من يتولى الدار يجب ان تتوافر فيه صفتان اولا ان يكون ذا وجاهة عند اصحاب القرار وهو مايتوفر فى د . ناصر الانصارى أكثر من أى شخص آخر ثانيا : أن يحب المكان ومحتوياته والعاملين فيه كما لا يحب مكان آخر فوجدت ان الاستقرار الوظيفى هناك حوالى ١٧٫٥ كما وجدنا أربع أسر توالت على دار الكتب المصرية . الأسرة الأولى هم العلماء الالمان الذين كان عددهم بالمتوسط الاستقرار حوالى ٥ سنوات ـ ثم الأسرة المصرية وهم علماء مشهورون لهم وجاهة فى المجتمع كله أولهم أحمد لطفى السيد وآخرهم توفيق الحكيم وهؤلاء استمرار لمدة ٤٤ سنة ولكن درجة استقرارهم كانت أقل قليلا ، كل هؤلاء جاءوا من خارج الدار ثم بعد ذلك جاءت أسرة أسميها أسرة داخلية من داخل الدار وهؤلاء كانوا أربعة . ثم بدأت الأسرة الرابعة وأولهم الدكتور الشنيطى الذى ظفر وحده بأكثر من عشرة أعوام .

وكانت درجة الاستقرار حوالى عاما ونصف حسبت درجة الاستقرار للأسر الأربعة فوجدتها سنتين وثلاثة شهور ، فى حين ان مكتبة الكونجرس تبلغ متوسط الاستقرار الوظيفى حوالى ١٢ أو ١٣ سنة وهو مانريده أما أن نجد مكتبة قومية لها قوتها وعظمتها يتداول عليها أربعة فهذا أمر صعب ، ونصيحتى للمسئول الأول عن الدار الا أن يجعل هذا المكان أحب اليه من أى مكان آخر » .

تنتهى الاستجابات وتتبقى الكلمة الأخيرة .

[٣]

تنتهى بعض ردود الأفعال التى تلخص أكثر ما جاد منها ، وتتشعب فيها طرق الحرص على وثائقنا ، وهى تسلك طرق كثيرة . فبعضها يرى فى الاصلاح شرطا للوصول الى التبعية ويرى البعض الثانى فى المسئول الأول عن الدار فى حين يرى البعض الثانى والثالث ان التبعية لجهة سيادية هو الوحيد للحفاظ على وثائقنا وهويتنـــا .

تنتهى ردود الأفعال ويبقى حماسة مثقفينا وخبراتنا للخيلولة دون نهب وثائقنا ، ويبقى بعد هذا وقبله ان يبادر من يهمه الأمر لاعادة النظر فى الآلة التى يسير عليها حفظ وثائقنا والطريقة المثلى لتلاشى الأخطاء قبل ان نفقد وثائقنا أو ذاكرتنا تماما .

ترى من يهمه الأمر ؟

ترى من يبادر لانقـاذ مايمكن انقـــاذه أو ما تبقى من اللبن المســـكوب .

الذاكرة المفقودة .. قبل الأخيرة (٥)

.. أخيرا ها هو الخطاب المطول من رئيس هيئة دار الكتب والوثائق القومية ، ولأهمية الرسالة وطولها سوف نقرأ بعضها معا ، ونرجىء البعض الآخر للمرة القادمة ..

جاء فى هذه الرسالة بعد الديباجة ما يأتى :

الى :

.....

ثم ماذا سنترك نحن للمصريين المستقبليين ؟

عمارتنا وأدواتنا سريعة الزوال بسبب من ردائتها . والكثير من أوراقنا ، كما قلتم فى مفتتح الندوة التى عقدتموها فى الأهرام وكان لى شرف المشاركة فيها ، اما نهبت أو ضاعت أو حرقت ..

وأضيف ، على ذلك .. حتى صورنا وفنوننا ..

أليست الأفلام السينمائية وثائق شاهدة على زمنها ؟

انظر ما حدث لها . نصف الانتاج السينمائى المصرى منذ بدايته تبدد بشكل أو بآخر ..

ولقد عاينت ذلك بنفسى عندما بدأت فى مشروع ترميم أصول الأفلام ـ النيجاتيف ـ وأنا مسئول عن صندوق التنمية الثقافية ..

ومثال آخر ، عندما شرعت مع الفنان عصمت داوستاشى فى اصدار كتاب تذكارى شامل عن الفنان الكبير الرائد محمود سعيد .. أتى الى عصمت بصور باهتة لأعمال فنية رائعة لمحمود سعيد لا نعرف أين أصولها بعد بحث وتمحيص ؟؟؟

أريد أن أقول انه يجب أن يتسع وعينا لمعنى الوثائق ، ليشمل كل ما يفيد فى دراسة مجتمعنا والدفاع عن مصالحه والعمل على تقدمه فى أية فترة من الفترات .

هذا هو تعريفى للوثيقة ..

وأزعم أن أوروبا المتقدمة وعت هذا المعنى . ولذلك تقدمت .. ولتسمح لى ـ وان طال المقال وأن أذكر مثالا :

عندما أقمت أحد دورات المهرجان القومى للسينما المصرية منذ بضع سنوات ، افتتحت هذا المهرجان ببعض من أوائل أفلام الاعلانات السينمائية المصرية فى الأربعينات .. هل تعلم من اين حصلت على هذه الشرائط ، ومن رممها وطبع نسخا جديدة لها على نفقته ؟؟

انه أرشيف الفيلم الفرنسى فى باريس !!

وأسأل معى :

ـ هل لدينا أرشيفا فى مصر للأفلام المصرية ؟؟ لا .

لماذا لا ؟؟

اجابة هذا السؤال هى فى نفس الوقت ، التى سمحت بما عنيته فى بداية الندوة من نهب واهمال وحرق لوثائقنا .

يمكن حصر الاجابة فى سببين رئيسيين ، سبب يعنينا ، وآخر يعنى غيرنا ويقع علينا :

ـ أما الذى يعنينا فهو تدنى وعينا أو انعدامه بقيمة التاريخ نفسه ، وبالتالى بقيمة الحفاظ على المعلومات والممتلكات التى يمكن أن تكون أو تتحول الى وثائق متراوحة الأهمية · وأقصد بنا الدالة على الفاعلين الشعب المصرى (الشقيق) من سائلين ومسئولين ، والدليل الفاضح الفادح فيما حدث لميراث اثنين من أعظم من أنجبتهم مصر : أم كلثوم وتوفيق الحكيم · أنت تعرف أن فيلا أم كلثوم هدمت بفعل بفاعل وتبعثرت محتوياتها · ولكنك ربما لا تعرف انه تم تأجير شقة توفيق التى كان يعيش فيها فى جاردن سيتى مفروشة بذات الأثاث الذى عاش عليه الحكيم ·

وتسألون عن الوثائق ·

ولانعدام هذا الوعى ـ أو تدنيه ـ بالتاريخ ، وبالتالى بالوثائق، فنحن لم نصبح مجتمع معلومات بعد · أى مجتمع يهتم بالمعلومة ويحافظ عليها ويستثمرها · وأرى أننا سنعانى كثيرا لكى نصبح هذا المجتمع رغم جهود مؤسسة حكومية ضخمة اسمها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار · ولا أعرف حتى الآن تفسيرا لاضافة عبارة « دعم اتخاذ القرار » هذه ، الا على سبيل اضافة العظمى لبعض المسميات كـ « البحيرات العظمى » !! والله أعلم ·

والصعوبة الشديدة لتحولنا لمجتمع معلومات أدلل عليها بمثال آخر :

وقع فى يدى كتيب منذ بضعة سنوات أصدره مركز المعلومات و « دعم اتخاذ القرار » يتضمن معلومة عن عدد زوار متحف ما خلال

عام ، ووقع فى يدى كتاب احصائى صادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تضمن رقما مختلفا تماما عن زوار نفس المتحف فى نفس العام ؟ فعلى من اعتمد ؟ وهل هذا يجوز أصلا ؟

الواقع ان الجهتين ضحيتين معا · لانهما اعتمدا على موظفين غير مدربين ويفتقدن الى الوعى ، كما أنهما اعتمدا على وسائل وأدوات حفظ وجمع معلومات متخلفة سابقة على استخدام الكمبيوتر · وبالتالى فهذه هى النتيجة · وأسوأ ما فى هذه النتيجة انها تعطى معلومات خاطئة من جهات المفترض أنها محل ثقة · وبالتالى ستنفقد الثقة فى المعلومات المتداولة حتى مع استخدام الكمبيوتر · فهذا الجهاز لا يصنع المعلومة ولا يدخلها الى ذاكرته · البشر هم الذين يقومون بذلك · وهؤلاء البشر لم يؤهلوا جيدا للدخول فى مجتمع المعلومات ·

اننى عندما توليت رئاسة هيئة دار الكتب والوثائق القومية طالعت فيها كتابين صدرا فى الفترة السابقة مباشرة على رئاستى ، ووجدت فى الكتابين الصادرين عن نفس الهيئة رقمين مختلفين لعدد المخطوطات التى تملكها دار الكتب !! وأزيد أننا لا نعرف حتى الآن على وجه الدقة عدد هذه المخطوطات · الأمر الذى جعلنى أكلف السيدة ليلى حميدة وكيل الوزارة لدار الكتب باجراء حصر تفصيلى لهذه المخطوطات الموجودة فى مجاميع أو مجلدات ·

ـ السبب الثانى الذى وقع علينا هى مؤامرات من خارج مصر ـ عمدا ـ لتملك وثائقنا وتهريبها الى الخارج وأحيانا تدميرها · ومثل أى جريمة تجد من ينفذها ويحصل على الثمن ·· ولا شك أن تدنى الوعى أو انعدامه يساعد على ذلك · مصر كما تعلم مطمع

لدول أخرى ، وهى مركز ثقل فى صراعات الشرق الأوسط العالمية سواء اللصيقة كالصراع الفلسطينى الاسرائيلى ، أو الشرقية سواء فى دائرة العلاقات العربية الفارسية ، أو فى دائرة العلاقات العربية ـ التركية ـ الاسرائيلية ·· وهناك مراكز قوى عالمية تريد أن تتحكم فى القرار المصرى ، وهناك مراكز اقليمية تريد أن تحل محل مصر فى القوة والتأثير ، ولا يمكنها هذا الا باضعاف مصر ·· ودور مصر وثقلها لم يضعف بضعفها الاقتصادى · الا أن الذى يضعف مصر بالفعل هو ضعفنا الثقافى الحضارى ·· وهذا يدركه جيدا أصحاب المطامع سواء من دول المنطقة أو من خارجها ·· ولذلك فهم يركزون على الثقافة ونحن عنهم غافلون أو مساعدون ·· ولقد عايشت بعض هذه المحاولات بنفسى ·

هذا الطواف عبر دروب السياسة قد يبعد عن الموضوع · لكنه فى صميمه ، ومن عيوننا ان لا نرى عادة أبعد من مرأى بصرنا . وكان العالم ينتهى عند نهاية النظر · ولا نحاول أن نستخدم الخيال الذى ميز به الله الانسان عن الحيوان . ولا حتى ان نستخدم أجهزة التكنولوجيا الحديثة التى ترينا ما لا نراه ·

وعلى هذا الضـــوء نستطيع أن نفسر حمى تهريبها وسرقة المخطوطات والوثائق ·

هل أضرب لك مثالا جديدا ؟

هناك تجارب فى مصر متخصصون فى بيع الوثائق من صحف ومجلات وأوراق وصور وخطابات ·· الخ ، ويشكل زبائن عرب أهم ســـوق لشراء تجارة هؤلاء التجار · ويدفعون فيها مبالغ مالية مدهشة ، ولقد رأيت بعينى مرة · والقانون ، أقول القانون لا يجرم هذه التجارة · لا يعاقب مرتكبيها ·

ينتهى ما يثيره المسئول وتبدأ تداعيات كثيرة ٠

* وبعد ، فمن المؤسى جدا ما ذكره المسئول من غياب (أقصد نهب) آثار الفنان الكبير محمود سعيد ، ومن المؤسى أكثر ان تعرف ان بعض أوائل أفلامنا السينمائية تنام فى أرشيف الفيلم الفرنسى فى باريس (ولدينا عشرات أخرى من وثائق الأفلام ٠٠ !!) ومن المؤسى ان نعرف ان بيت أم كلثوم هدم وانه تم تأجير شقة الحكيم بجاردن سيتى (وان كنا اتصلنا بشقة توفيق الحكيم فوجدنا ابنته وأحفاده ٠٠ !!) ، لكن يظل السؤال السائد هو : أليس الوعى الوثائقى مازال غائبا على كل المستويات ؟

ويسبقه سؤال أهم :

ـ كيف يمكن انقاذ ما يمكن انقاذه من اللبن المسكوب ؟

وهو السؤال الذى كان محور الندوة التى أقيمت من قبل (ما العمل) ؟

ما زال السؤال المحورى معلقا ، وما زال كل الوثائقيين محلك سر ٠٠ !

* كما انه مؤسى ، أيضا ، هذا الاستمرار فى تلك المهزلة الدرامية من وجود مشروع قانون سيبادى لم يجد من يخرجه من مجلس الدولة الى مجلس الشعب أو مجلس الوزراء ٠٠ ان المشروع مازال قائما ، أو فلنقل « جامدا » ٠٠ وهو ما يعود بنا ثانية الى السؤال الذى طرح أكثر من مرة :

ـ ماذا نفعل ؟

وهذا السؤال كان من الممكن ان نثيره ونصل معه الى حل لو جاء المسئول النيابى الذى دعوناه فى ندوة تضم كافه المتخصصين والمسئولين والخبراء ؟

* ويصل الأسى الى الاعماق حين نعرف - وهو من تحصيل حاصل - سيان - ان المستول الاول عن الوثائق حين تولى رئاسة الدار طالع - كما تفضل هو الآن - كتابين صدرا فى الفترة السابقة .. ووجد فى الكتابين الصادرين عن نفس الهيئه رقمين مختلفين لعدد المخطوطات التى تملكها دار الكتب الاكثر من هذا كله ونيعجب القارىء او ياسى أو يحزن - سيان - حين يقول المسئول الأول عن الوثائق الآن هذه العبارة :

« - اننا لا نعرف حتى الآن على وجه الدقة عدد هذه المخطوطات » ..

هل هذا معقول ؟ من يجيب عن هذا السؤال ؟

وهو ما يشير فى جانب منه - وهو ما أوضحه سمير غريب الى تراكمات عديدة من الاهمال والوعى المفقود والفعل المتعمد والفعل المشين ؛ قبل أن يتولى الدار !!

. . . . . .

السيد رئيس هيئة رئاسة دار الكتب والوثائق القومية .. ما زلنا نأسى معك لحال وثائقنا .. ذاكرتنا المثقوبة .. وما زلنا ننتظر أن نقرأ لك أو معك اجابة للسؤال الذى لم يجب عنه أحد بعد (ما العمل) ؟ !

.. فالى المرة القادمة المرة القادمة .

٠٠ الكلمة الأخيرة !! (٦)

٠٠ ما نشر من خطاب رئيس هيئة دار الكتب والوثائق ما زال يثير الكثير من ردود الأفعال والتعقيبات ، فى حين ظل السؤال/ الاشكالية قائما (ما العمل ؟) ٠

لنستكمل رسالة سمير غريب قبل أن نفرغ الى ما يثيره ، تضيف الرسالة :

" ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠

لقد استعرض السادة الذين شاركوا فى ندوتكم الهامة حلولا عدة ٠ مثل استصدار تشريع جديد يشدد ويحرم ويفرض ٠٠٠ الخ ، ومثل نقل تبعية دار الوثائق الى رئاسة الجمهورية ٠٠ لكن هذه الحلول لن تحل شيئا دون توافر قاعدة الحماية الأولى والأساسية : الوعى الشعبى والمسئول بالوثائق أولا ، وبقيمتها وخطورتها ثانيا ٠ كيف نطلب من مواطن أن يحافظ على وثيقة هو لا يعرف معناها ، ولا يدرك أهميتها ؟؟ لذلك أقترح هنا :

ـ البدء بالقيام بحملة طويلة الأمد لتعريف الناس بمعنى كلمه وثائق وأهميتها وكيفية الحفاظ عليها ٠ هذه الحملة يجب أن تركز على التعليم من الابتدائى وحتى الجامعة ٠ أن تكون هناك نصوص فى الكتب المقررة على جميع المراحـــل التعليمية ٠ وأن يتم البدء بالمدرسين أولا ، لأن فاقد الشىء لا يعطيه ٠

ـ يواكب ذلك برامج فى محطات الراديو وقنوات متنوعة الشكل ، لا تأخذ فقط شكل برامج الوعظ والارشاد ذات الكراسى المملة · كما يجب أن تشـــارك فى هذه الحملة الطويلة صـحفنا ومجلاتنا كافة بأشكال صحفية مختلفة ، ولقد سجلت الأهرام سبقها فى هذا العمل الوطنى الجليل ·

ـ وفى نفس الوقت تقوم الجهات المتخصصة مثل دار الوثائق القومية وأقسام الوثائق بالجامعات والمراكز العلمية والمؤسســات المعينة بتنظيم دورات تثقيفية وتدريبية للدوائر المتعاملة أكثر من غيرها مع الوثائق · ذلك لأنى لاحظت وبصراحة أن من بين هؤلاء المتعاملين للأسف من لا يعرف معنى ولا جدوى الوثيقة ·

ـ أما التشريع فأهلا به · ويجب أن يكون مدروسا علميا ومتكاملا ومحققا للهدف ، حتى لا نضطر بعد فترة قليلة أن نطالب بتشريع غيره كما يحدث · فمصر من أكثر الدول المصدرة للقوانين · وكلما زادت القوانين اختل العمل · ولدار الوثائق فقط صدر أكثر من تشريع ·

دعنى أحدثك بصراحة أيضا ، وهى آفتى ، وهى أننى أخشى أن يصدر مثل هذا التشريع المأمول قبل أن نستعد له · والواقع مر ومؤلم · اذ أين سأضـــع أطنان الوثائق التى ستضم الى دار الوثائق ·

لقد ضاقت مخازن دار الوثائق بما فيها ويجب انشاء وتجهيز مخازن جدية · لذلك فاننا نعمل فى هيئة دار الكتب والوثائق القومية على شراء ٣٠ فدان على طريق الفيوم الصحراوى لانشاء دار وثائق جديدة يجب تجهيزها على أعلى مستوى ·

هذه واحدة . والأخرى اجراء عمليات تصنيف وتسجيل وانقاذ وترميـــم لآلاف من الوثائق فى دار الوثائق • لقد أضر بالوثائق المسئولون الذين قرروا ونفذوا ونقلهـا من القلعة الى الكورنيش النيل •

تخيل . نقلوها من الحفاف الى الرطوبة ، ولم يفه أحد وقتها ببنت شفة مثلما استأسدوا بعد ذلك بنيف وعشرين سنة !! وهذا التسجيل والترميم هو التحدى الذى أواجهه ، وهو ليس بالسهل ، لأنه يتطلب تدريب واعداد كوادر فنية وتطوير فى النظم الادارية والأجهزة العلمية والتجهيزات الفنية •

ان علينا أن نقوم بما علينا أولا • لكننا عادة ما نستسهل الحل، مثل المطالبة بتبعية دار الوثائق لرئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الوزراء • ما الذى سيحدث عند تنفيذ هذا القرار ولا يمكن أن يحدث بدونه ؟؟

فى رأى لا شىء • ولقد شبهت هذه المطالبة بالأخرى التى تطالب بانشاء وزارة مستقلة للآثار ! هل الوزارة المستقلة ستحمى الآثار وستحافظ عليها وتستفيد منها بأكثر من الوضـــع الحالى الادارى والتنظيمى ؟؟

ألن يكون فى الوزارة موظفين مصريين مثلما هو الآن ؟؟

هل سيغيرون القوانين بالآثار اذا جاءت الوزارة ؟

ان مشكلة مصر الأولى والأساسية هى البشر • تدنى الوعى العام الثقافى ــ الفكرى لدى الكثيرين ، وتدنى الكفاءات والمهارت لدى الكثيرين • أما القوانين فهناك معمل لها ، والمال ــ والحق يقال ــ

لا يبخل به الرئيس مبارك ولا الحكومة على الثقافة مثلما لم يحدث من قبل ، وبالأخص بالنسبة لدار الكتب والوثائق القومية · ولقد ذكرت فى الندوة منحة الرئيس للدار بخمسة ملايين جنيها فى نهاية فبراير الماضى ، وجهد السيدة سوزان فى نوفمبر ٢٥ مليون جنيه بالاضافة الى عشرين أخرى قررها الدكتور الجنزورى رئيس مجلس الوزراء لتطوير دار الكتب العتيقة فى باب الخلق ، ودعم السيد وزير الثقافة المستمر المادى والمعنوى ·

طوروا البشر تتطور مصر · هذه هى الحقيقة ، سواء فى هيئة أو فى وزارة · أعانكم الله · وشـــكرا لمجهوداتكم المســـتنيرة · والسلام » ·

انتهت رســـالة المسـئول وتبقى تعقيبات كثيرة ، أحد هذه التعقيبات التى نود التأكيد عليها وتكرارها أمام كل هذه الاقتراحات التى يقدمها المسئول ، يظل السؤال معلقا :
ما العمل ؟

ومع أن سمير غريب حاول الاجابة فان اجاباته ما زالت اجابات نأمل أن تكتمل بالعمل ، وبالتراكم الخلاق الجدير به ·

وهو ما سوف يؤكده الزمن القادم ·

●●

وقبل أن يغلق ملف القضية جاءتنا رسالة من د· أيمن فؤاد سيد نجيب فيها عما سبق وأن جاء فى رسالة سمير غريب فى معرض حديثه عن المخطوط حيث قال ردد مقولة رئيس هيئة دار الكتب فى المرة الماضية : « اننا لا نعرف حتى الآن على وجه الدقة عدد هذه المخطوطات » ·

هنا يجيب د. أيمن فؤاد وننقل رسالته (توجد صورة منها فى الملاحق) :

« الى

. . . . . .

يقول ان جميع المكتبات العالمية التى يشتمل رصيدهـــا على مخطوطات كانت تفصل منذ انشائها بين المخطوطات والمطبوعات فى مخازن مستقلة ، وتصدر فهارس وصفية تعريف برصيدها من هذه المخطوطات (المكتبة الوطنيـــة بباريس ــ مكتبـــة الدولة ببرلين ــ المتحف البريطانى (المكتبة البريطانية) حيننذى ....) وكانت تعطى لكل مجلد من مخطوطات (وليس كل عنوان نقد يشمل العنوان الواحد على عدة مجلدات) رقما مسلسلا . فكل اضافته الى رصيد هذه المخطوطات يمثل رقما يضاف الى رصيدها وبالتالى فان الرقم انه غير يعبر عن مجموع المجلدات المخطوطة المحفوظة فى المكتبة .

أما فى دار الكتب المصرية فمنذ انشائها جمعت بين المخطوطات والمطبوعات فى مخزن واحد وجاءت فهارسها لتعبر عن ذلك أيضـــا فجمعت بين المخطوط والمطبوع . وبالاضـــافة الى الرصيد العام للدار من المخطوطات والذى جمع من المســـاجد والمدارس والزوايا والقصور أضيف الى الدار مع الدقة لمجموعات خطية هامة تعـــادل حجم ما جمع وقت الانشاء عن طريق الاهداء والوقف والقليل عن طريق الشراء .

واعتبارا من عام ١٩٥١ انشئا أمانة خاصة للمخطوطات وتم نقل المخطوطات فى مخازن مستقلة وان احتفظت بنفس أرقـــام الحفظ الأولى المرتبة على الفنون والمذكورة فى الاجزاء الثمانيـــة

لفهارس الدار الصادرة بين سنتى ١٩٣٢ و ١٩٤٢ ثم بدىء منذ عام ١٩٥٦ فى اعداد فهارس مستقلة للمخطوطات لم يصدر منهـا سوى أربعة أقسام فقط . وبالتالى فاذا كان هناك مخطوط يحمل مثلا رقم ١٩٠٠ أدب فليس معنى ذلك انه سبق ١٨٩٩ مخطوط فقد يكون كل ما سبق من المطبوعات .

كما ان أرقام حفظ المخطوطات تدل على نسخة الكتاب بكامل مجلداتها ، فمثلا موسوعة (مسالك الابصار) لابن فضـل الله العمرى وهى تشتمل على ٧٢ مجلدا تحمل رقم حفظ واحد واذا تعددت نسخ الكتاب ذى المجلدات فانها تضيف رقم حفظ واحـد فقط . قل ذلك على الاغانى للاصفهانى ، نهاية الآرب للتويرى وتاريخ الاسلام للذهبى وغيرها من الكتب ذات المجلدات الضخمة .

ويوجد أيضا ن ، ع آخر من المخطوطات هو المجموعـات التى يجمع فى مجلد واحد مجموعة رسائل كتبها ناسخ واحدا وعدة نساخ فى موضوع واحد أو موضوعات متفرقة ، أو قد تكون كتابين كتبا فى فترات مختلفة ولكنهما جلدا فى مجلد واحد لتقارب حجمهما (وهذه تحتاج الى فهرسة نماذجها ولكنها تمثل مجلدا واحدا) .

ويرجع سبب التضارب فى تحديد عدد مخطوطات الدار الى هذه الأسباب مجتمعة ، والأكثر الأرقام شيوعا هى التى تشـير الى أرقام الحفظ وهى أقل بكثير من عدد المجلدات ، كما ان جميع عناوين المخطوطات يسقط النسخ المكررة وبالتالى مجلدات كـل نسخة فاذا كان هناك أربع نسخ من « الاغانى » وكل نسخـة تشمل على ٢٠ مجلدا فان مجموعها ٨٠ مجلدا بينما سنذكر كاربع مخطوطات فقط بحساب أرقام الحفظ !

وبالتالى فان الحقيقى للمخطوطات رقما هو مجموع به فى سائر المكتبات العالمية ـ هو عدد **مجلدات المخطوطات** المحفوظة فى المكتبة وليس عدد العناوين بنسخة المكررة .

شيء آخر ان أرقام الحفظ هذه تشمل مخطوط أصلية + مخطوطات مصورة على الفوتوستات (وهى نسخ مكررة لمخطوطات موجودة سواء فى دار الكتب نفسها أو فى مكتبات خارجية) + مخطوطات نسخها نساخون محترفون فى العقود الأولى من هذا القرن عن أصول محفوظة فى الرصيد العام للدار فى المكتبات الملحقة منعدمة القيمة .

لذلك فعندما بدأت منذ ست سنوات فى بناء قاعدة بيانات آلية لمخطوطات الدار كان أهدافها معرفة :

١ ـ عدد أرقام الحفظ
٢ ـ عدد المجلدات
٣ ـ عدد المجلدات الأصلية
٤ ـ عدد المجلدات المصورة أو الحديثة
٥ ـ عدد النسخ المختلفة لكل كتاب
٦ ـ مؤلفات كل مؤلف داخل القاعدة

وقد أبعدت عن هذا العمل وواضح انه لم يتم كما كنت أريد له والا لأصبحت هذه البيانات واضحة وغير قابلة للتشكيك مع خالص شكرى وتمنياتى بالتوفيق .

وبعد ، بقى ان نغلق ملف القضية ، فى انتظار مواقف ايجابية أخرى ؛ فلن يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

ملاحـــق ووثـائق

(أ) مشروع قرار رئيس الجمهورية

(ب) مشروع قانون (مسودة) ثم

(جـ) مشروع قرار مجلس الدولة .

(د) رســـائل ووثائق

(هـ) صور من (وثائق) منهوبة

(و) عن النـــدوة

(أ)

مشروع قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم (...) لسنة ١٩٩٩ م
بشأن انشاء دار الوثائق القومية

رئيس الجمهوريـــــة

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائـــق القومية والتاريخية .

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة .

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة .

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظـــام العاملين المدنيين بالدولة .

(★) هذه المشاريع هى جملة ما أنجز فى عصر د. محمد فهمى حجازى نهاية عام ١٩٩٤ وشارك فى صياغتها عدد كبير من المتخصصين منهم الدكاترة رءوف عباس ويونان لبيب رزق وعماد أبو غازى ومحمد خضر برئاسة د. محمد حمدى ابراهيم عميد آداب القاهـرة حينئذ (هى مسـودات فى الجزء ٩ . ب) وانتهت الصياغة الاخيرة (حـ) الى مجلس الدولة حيث أقر مشروع قرار مجلس الدولة لكنه ما زال واقفا أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب حتى طبع هذا الكتاب .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ فى شأن انشاء دار الكتب والوثائق القومية .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قـــرر

مادة (١) : تنشأ هيئة عامة تسمى « دار الوثائق القومية » تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة القاهرة وتتبـــع (رئاسة الجمهورية ــ رئاسة مجلس الوزراء) ويحق للدار أن تنشىء فروعا اقليمية لها .

مادة (٢) : دار الوثائق القومية هى الجهة الوحيدة المسئولة عن تقييم المواد الوثقية المنصوص عليها فى قانون المحافظة على الوثائق القومية ، لضمها أو الاستغناء عنها ، وهـــى وحدها المسئولة عن حفظها واتاحة الاطلاع عليها والاستفادة منهـــا .

مادة (٣) : تهدف دار الوثائق القومية الى :

أ ــ جمع المواد الوثائقية التى تخدم الجمهور اما كوسيلة للاثبات للأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، أو لاستخدامها فى الأبحاث أيا كان موضوعها .

ب ــ جمع صور من المواد الوثائقية التى تتعلق بتاريـــخ جمهورية مصر العربية من مختلف الأرشيفات فى العالم .

ج ــ حفظ هذه المواد بأحدث طرق الحفظ .

د ـــ ترتيب المواد الوثائقية وخدمتها فنيا ، واعداد وسائل الاسترجاع المختلفة لها ، وتيسير دراستها للباحثين والمؤرخين والجمهور .

هـ ـــ نشر الوثائق التى يتقرر نشرها .

و ـــ اقامة المؤتمرات والندوات والمعارض أو الاشتراك فيها .

ز ـــ اقتراح الاتفاقيات المتصلة بأغراض ونشاطات الدار على المستويين المحلى والدولى (وابرامها) .

ح ـــ انشاء المراكز العلمية المتخصصة فى مجالات عمل الدار وادارتها .

ط ـــ المشاركة فى اعداد المتخصصين للعمل فى مجال الأرشيف وتأهيلهم .

ى ـــ الحق فى الاشراف على المواد الوثائقية منذ انشائها وحتى أيلولتها الى الدار أو التخلص منها .

مادة (٤) : يصدر بتعيين رئيس مجلس ادارة دار الوثائق القومية وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية ، وتكون مدة توليه المنصب ثلاث سنوات قابلة للتجديد ولا يجوز عزله أثناء هذه المدة بغير الطريق التأديبى .

مادة (٥) : يتولى رئيس مجلس ادارة الدار ادارتها وتصريف شئونها ، ويمثل الدار فى صلاتها بالغير وأمام القضاء ويكون مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة الموضوعة لتحقيق أهداف الدار وتنفيذ قرارات مجلس الادارة واقتراح مكافآت الأعضاء وله أن يفوض عضوا بالمجلس أو أكثر فى بعض اختصاصاته .

مادة (٦) : يصدر بتعيين مدير الدار وتحديد مرتباته وبدلاته قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعاون مدير الدار رئيس مجلس الادارة فى مباشرة اختصاصاته ويحل محله عند غيابه، ويشترط فيمن يتولى منصب مدير الدار أن يكون ممن شغلوا مناصب الادارة العليا فى الدار .

مادة (٧) : يتكون مجلس ادارة الدار من :

- رئيس مجلس ادارة الدار وعضوية كل من :
- مدير عام دار الوثائق القومية ، ويتولى أمانة المجلس .
- ثلاثة من شاغلى الوظائف العليا بالدار يرشحهم رئيس مجلس الادارة .
- المدير العام لدار المحفوظات العمومية .
- ثلاثة من أساتذة الوثائق بالجامعات المصرية يرشحهم رئيس مجلس الادارة .
- ثلاثة من أساتذة التاريخ بالجامعات المصرية يرشحهم رئيس مجلس الادارة .
- ممثل واحد لكل من : مجلس الدولة ، وزارة المالية ، الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الجهاز المركزى للمحاسبات ، الشبكة القومية للمعلومات ، مركز معلومات مجلس الوزراء ، تتولى كل جهة ترشيح ممثلها فى مجلس الادارة .

ويصدر بتشكيل مجلس الادارة قرار من رئيس الجمهورية وتكون مدة مجلس الادارة ثلاث سنوات .

مادة (٨) : مجلس الادارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الدار وتصريف أمورها ووضع السياسة التى تسير عليها ، ولمجلس الادارة أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأغراض التى قامت من أجلها الدار وعلى الأخص :

أ — وضع الهيكل التنظيمى للدار وجداول توصيف الوظائف لها طبقا لكادر خاص يناسب رسالتها ، يصدر بتنظيمه قرار من رئيس الجمهورية .

ب — اصدار اللوائح المنظمة للنواحى الفنية والمالية والادارية وشئون العاملين والمخازن والمشتريات دون التقيد بالقواعد واللوائح الحكومية .

ج — الموافقة على مشروع الميزانية والحساب الختامى للدار .

د — متابعة تطبيق القواعد الخاصة بنقل الوثائق الى الدار والمحافظة عليها واتاحتها للجمهور وفقاً لما ينص عليه قانون المحافظة على الوثائق المصرية ، وإصدار القرارات التنفيذية فى هذا الصدد .

هـ — وضع الخطط التنفيذية لتحقيق أهداف الدار والاشراف على تطبيقها .

و — قبول الاعانات والهبات والتبرعات من الداخل او الخارج بما لا يتعارض مع أغراض الدار ومع السياسة العامة للدولة .

ز ـــ النظر فيما يعرضه رئيس مجلس الادارة من مسائل تدخل فى اختصاص الدار .

مادة (٩) : يجوز لمجلس الادارة أن يفوض لجنة من بين اعضائه أو رئيس المجلس أو مدير الدار فى بعض اختصاصاته وله أن يفوض أحد أعضائه الاضطلاع بمهمة محددة .

كما يجوز له أن يشكل لجانا فنية واستشارية من غير أعضائه للمعاونة فى تحقيق أهداف الدار .

مادة (١٠) : يجتمع مجلس ادارة الدار مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا بحضور الأغلبية المطلقة وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى فيه رئيس مجلس الادارة .

وتدون محاضر الجلسات والقرارات التى يصدرها المجلس فى سجل خاص ويوقع عليه من الرئيس وأمين المجلس .

مادة (١١) : تتكون موارد الدار من :

أ ـــ الاعتمادات التى تخصصها الدولة .

ب ـــ حصيلة الرسوم المقررة مقابل الخدمات التى تؤديها الدار .

ج ـــ الاعانات والهبات والتبرعات .

د ـــ ما يعقد لصالح الدار من قروض .

مادة (١٢) : تكون للدار موازنة خاصة يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى شأن الموازنة العامة للدولة وتبدأ السنة المالية للدار ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة (١٣) : للدار فى سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ اجراءات التنفيذ والحجز المباشر وفقاً لأحكام القانون .

مادة (١٤) : يقتصر التعيين فى وظائف الدار فيما عدا الوظائف الخاصة بالعمالة المساعدة على ذوى المؤهلات العالية ويشترط فيمن يعين أن يكون حاصلا على مؤهل جامعى فى مجال الوثائق ، أو أن يجتاز بنجاح مسابقة تجريها الدار لحملة المؤهلات العالية فى التخصصات الأخرى التى تحتاج اليها الدار بعد أداء فترة تدريب مهنى يقضيها بالدار .

مادة (١٥) : تفصل الادارة المركزية لدار الوثائق القومية عن الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ويصبح مسمى « دار الكتب والوثائق القومية الهيئة العامة لدار الكتب ».

مادة (١٦) : تتخذ الاجراءات اللازمة قانونا لنقل الاعتمادات المالية المخصصة للادارة المركزية لدار الوثائق القومية من موازنة دار الكتب والوثائق القومية كما ينقل اليها جميع العاملين بها بذات أوضاعهم الوظيفية ومرتباتهم ومزاياهم الى أن يصدر قرار بتحديد الكادر الخاص للعاملين بالدار .

مادة (١٧) : تؤول الى الهيئة جميع الأصول والموجودات والحقوق والالتزمات الخاصة بها والثابتة فى تقرير لجنة فصل الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية عن الهيئة العامة للكتاب .

مادة (١٨) : يستمر العمل بالقواعد المطبقة حاليا فى الدار الى ان تصدر اللوائح المنفذة لأحكام هذا القرار .

مادة (١٩) : يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

مادة (٢٠) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى من سنة هـ
الموافق من سنة م

محمد حسنى مبـــــارك

(ب)

مشروع قانون رقم لسنة
باصدار قانون المحافظة على الوثائق القومية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور .

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق التاريخية القومية .

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها .

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للولة وأسلوب نشرها واستعمالها .

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

المادة الأولى

يعمل بالقانون المرفق بشأن المحافظة على الوثائق القومية .

المـــادة الثانية

يكون للمصطلحات التالية — فيما يتعلق بتطبيق أحكام هـــذا القانون — المعنى ألثابت قرين كل منها :

(أ) الدار : دار الوثائق القومية .

(ب) الأرشيف العام : جميع المواد الوثائقية التى تنتجها أو تتلقاها سلطات الدولة الثلاثة المنصوص عليها فى الدستور ، أو الجهات والمؤسسات والهيئات التابعة لها ، ويصدر بتحديدهـــا بيان من الجهاز المركزى للتنظيم والادارة والدار ، أو المؤسســات والشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ، أو تلك التى تســاهم الحكومة أو أى من الجهات التابعة لها فى رأسمالها ، والهيئات أيا كان نوع هذه الهيئات أو الجهة التابعة لها .

(ج)الأرشيف الخاص : جميع المواد الوثائقية التى تنتجهـــا أو تتلقاها الهيئات والمؤسسات الخاصة — أيا كان نوع هذه المؤسسات — والجمعيات والروابط الأهلية والاتحادات والنقابات المهنية والعمالية والرياضية والأحزاب السياسية ، ويتم حصر هذه الجهات فى جداول توضع بالاشتراك ما بين دار الوثائق القوميـــة والوزارات والهيئات التى تعطى تراخيص لهذه المؤسسات لممارسة نشاطها داخل حدود الجمهورية . كما يمكن اعتبار مجموع المواد التى ينتجها بعض الاشخاص الحقيقيين أو يتلقاها داخله ضمن المواد التاريخية للارشيف الخاص .

(د) الوثيقة / المادة الوثائقية : كل وسيط تنتجه جهة من الجهات المنصوص عليها فى البندين (ب) و (جـ) من هذه المادة خلال نشاطها اليومى أو تتلقاها بسبب هذا النشاط ، وتحمـــل بيانات أو معلومات ، أيا كان الشكل المادى لهذا الوسيط أو المادة

المسجل عليها ويندرج تحت هذا المفهوم الملفات بكافة أنواعها وأشكالها ، والسجلات أيا كان نوعها ، التقارير والدراسات والملخصات والمحاضر والاحصائيات والأوامر الادارية والتعليمية والمنشورات الدورية والملاحظات والمراسلات والاتفاقيات والمعاهدات وأصول القوانين المعمول بها وتفسيراتها ، ووصف الاجراءات الادارية ، والرسوم الهندسية والبيانية والخرائط أيا كان نوعها أو المادة المسجلة لها والصور الفوتوغرافية والأشرطة الصوتية والأفلام السينمائية وشرائط الفيديو والمواد الفلمية ومسجلات الحاسب الآلى أيا كان نوعها .

(هـ) الوثيقة النشطة : المادة الوثائقية النشطة ، المادة التى لا تزال الجهة التى أنتجها أو تلقتها تحتاج الى استعمالها بصفة مستمرة لتسيير عملها .

(و) الوثيقة شبه النشطة / المادة الوثائقية شبه النشطة : المادة التى لا تزال الجهة التى أنتجتها أو تلقتها تحتاج الى الرجوع اليها على فترات متباعدة .

(ز) الوثيقة الأرشيفية / المادة الوثائقية الارشيفية : المادة التى انتهى استعمالها فى الجهة التى أنتجتها أو تلقتها ، ولها أهميتها كمصدر للمعلومات فى الأبحاث أيا كان نوعها ، أو لها قيما تاريخية ، أو يفترض استخدامها فى اثبات الحقوق للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين .

(ح) سنة الحفظ : سنة ميلادية تبدأ من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر .

) ط) اللجان الفنية :

المـــادة الثالثة

تصدر بقرار من رئيس الجمهورية اللائحة التنفيذيـــة لهـــذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، ويستمر العمـــل بالقرارات واللوائح التنفيذية الحالية ، فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون ، حتى تصدر هذه اللائحة .

المـــادة الرابعة

تلغى المواد أرقام ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق القومية كما يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم استعمالها ونشرها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ ، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولـــة وتنظيم استعمالها ونشرها وكل نص مخالف لأحـــكام القانـــون المرافق .

المـــادة الخامسة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لنشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى من سنة

(الموافق من

محمد حسنى مبـــــارك

قانون المحافظة على الوثائق القومية

الباب الأول

فى الحفاظ على الوثائق القومية

مادة (١)

دار الوثائق القومية هى الجهة الوحدة المسئولة عن تقويم الوثائق التى يتكون منها الأرشيف العام والأرشيف الخاص فى جمهورية مصر العربية وهى التى تقرر حفظها حفظا دائما أو الاستغناء عنها .

مادة (٢)

تسعى الدار الى جمع صور المواد الوثائقية التى تتعلق بتاريخ جمهورية مصر العربية من أرشيفات الدول الأخرى ، للاحتفاظ بها واتاحة الإطلاع عليها للباحثين .

مادة (٣)

تحصل الدار على المواد الوثائقية بطريق الضم تنفيذا للمواد ٧ ، ٨ ، ٩ أو الاستيلاء أو الاهداء أو الهبة ويجوز أن تحصل على صور الوثائق بطريق التبادل بالاضافة الى الطرق السابقة .

مادة (٤)

مادة (٥)

لدار الحق فى ان تشـــارك فى الاشراف على ادارة الوثائق النشطة (الجارية) (...) مؤسسات الدولة ، وفى وضع نماذجها المختلفة والقواعد الفنية لتنظيمها وحفظها فى الجهات المنتجة للوثائق والمتلقية لها .

مادة (٦)

ينظم قواعد الادارة والتنظيم والحفظ والتقييم والجمع لائحة المحفوظات الحكومية ، التى تتم صياغة بنودها بالاشتراك ما بين الدار والجهاز للتنظيم والادارة والجهاز المركـزى للمحـاسبات ووزارة المالية .

مادة (٧)

تمر المواد الوثائقية بثلاث مراحل ، وهى مرحلة الوثائـق النشطة وكذلك الوثائق شبه النشطة ، ومرحلة الوثائق الأرشيفية.

وتظل المواد الوثائقية فى المرحلتين الأولى والثانية ملكا للجهة التى أنتجتها أو تلقتها حسب الأحوال ، وفقا للمدد التى تقررهـا لائحة الحكومة ، وتقوم دار الوثائق القومية عند انتهاء المرحلتين الأولى والثانية بتقييم المواد الوثائقية حتى تقرير ما يحفظ منها بصفة دائمة وما يستغنى عنه ، وتصبح المواد الوثائقية التى يتقرر حفظها بصفة دائمة ملكا لها وتمثلها فى هذه الملكية دار الوثائق القوميـة دون غيرها ، ولا يجوز أخذ هذه الوثائق من الدار بأى حال مـن الأحوال .

مادة (٨)

تشكل بكل جهة من الجهات حكومية أو شبه حكومية لجنة ذات .

مادة (٩) ... ...

اخطارها بخطاب مسجل بعلم الوصول ، أو خلال ثلاثين يوما من انتهاء مدة حفظها لدى تلك الجهات وفقا لما تحدده اللجان الفنية بالدار .

مادة (١٠)

اذا اعتبرت اللجان الفنية بالدار أيا من المواد الوثائقية التى يحوزها الأشخاص الطبيعيون ضمن المواد التى يجب ضمها للدار ، يتحتم على حائزيها تسليمها الى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطارهم بخطاب مسجل بعلم الوصول ، فاذا امتنعوا عن تسليمها بعد انقضاء هذه الفترة يكون لدار الوثائق القومية الحق فى الاستيلاء عليها .

وتقدر اللجان الفنية بالدار التعويض المالى المناسب عن هذه الوثائق ، ويكون الطعن فى هذه التقديرات أمام المحاكم المختصة .

مادة (١١)

تلتزم الجهات المصدرة لأى وثيقة سرية أو الواردة اليها بتخصيص مكان لحفظ هذه الوثائق ، على أن يحتفظ فيه بسجل باسماء العاملين المنوط لهم العمل فى هذه الوثائق ومدد عملهم بها ولا يجوز لهم افشاء ما بها أو اطلاع أحد عليها .

مادة (١٢)

ينشأ فى عاصمة كل اقليم من أقاليم جمهورية مصر العربية دار وثائق اقليمية تابعة لادارة دار الوثائق القومية ، وتخضع جميع هذه الدور فى ادارتها وتنظيمها لأحكام هذا القانون واللائحة الداخلية لدار الوثائق القومية .

ويجوز أن تنقل بعض المواد المحفوظة فى هذه الدور ، الى دار الوثائق القومية بالقاهرة حسب ما تقرره اللجان الفنية المختصة .

الباب الثانى

فى حق المواطنين فى الحصول على المعلومات

مادة (١٥)

حرية الاطلاع على المواد الوثائقية بدار الوثائق القومية وفروعها للمواطنين الحق فى الحصول على المعلومات من خلالها وفقا لأحكام القانون . ما لم يكن من المواد الوثائقية المحظور الإطلاع عليها .

مادة (١٦)

تنظم اللائحة الداخلية لدار الوثائق القومية قواعد الاطلاع على المواد الوثائقية المحفوظة لديها وطرق الاستنساخ منها ونشرها .

مادة (١٧)

لادارة الدار أن تقرر حفظ الاطلاع على بعض المواد الوثائقية المحفوظة لديها بصفة مؤقته مهما كان تاريخها اذا كان الاطلاع عليها سيؤدى الى الاضطراب .

مادة (١٨)

تحدد الجهات التى أنتجت المواد الوثائقية أو .. درجة السرية المفروضة على بعض هذه المواد التى تمس الأمن القومى للبلاد أو حرمة الحياة الخاصة للأفراد ، على أن تكون درجة

السرية على مستويين (أ) « سرى جداً » ولا يسمح بالاطلاع عليها الا بعد انقضاء خمسين عاما على انتاجها أو تلقيها .

(ب) « سرى » ولا يسمح بالاطلاع عليها الا بعد انقضاء ثلاثين عاما على انتاجها أو تلقيها .

مادة (١٩)

تحدد أنواع المواد الوثائقية التى تفرض عليها كل درجة من درجات من السرية بالاتفاق ما بين دار الوثائق القومية والجهة التى تنتج المواد أو تتلقاها .

ويتم تعديلها بناء على طلب يقدم الى مجلس ادارة الدار من الجهة التى تنتج المواد أو تتلقاها كلما دعت الحاجة الى ذلك .

مادة (٢٠)

تختم هذه الوثائق المشار اليها فى المادة (١٩) بخاتم مميز يبين فيه تاريخ بدء فرض السرية عليها وتاريخ انتهائها .

الباب الثالث

العقوبـــات

مادة (٢١)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيـــد على عشرة آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل موظف عام يمتنع عمدا عن تسليم المواد الوثائقية للدار بعد انقضاء مدد حفظها لدى الجهات التى انتجتها أو تلقتها .

مادة (٢٢)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل شخص طلب اليه تسليم ما فى حوزته من وثائق طبقا لأحكام المادتين ٩ و ١٠ من هذا القانون فقام باتلافهما أو اخراجها خارج حدود جمهوريـــة مصر العربية .

مادة (٢٣)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد عـــلى خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من اطلع بحكم عمله أو مسئوليته على وثائق مصنفة أمنيا بدرجة من درجـــات

السرية طبقا لهذا القانون أو على صور منها ، ثم قام بنشرها أو نشر فحواها دون الحصول على اذن مسبق من الجهة التى حظرت الاطلاع عليها .

مادة (٢٤)

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من قام بسرقة المواد الوثائقية المودعة فى الدار .

مادة (٢٥)

يعاقب بالعزل من الوظيفة كل موظف عام عهد اليه بادارة المواد الوثائقية فى الدار وامتنع عن السماح للجمهور بالاطلاع عليها طبقا لأحكام هذا القانون .

الباب الرابـــع

أحكام انتقاليـــة

مادة (٢٦)

على جميع الجهات التابعة للدولة التى تحتفظ بوثائق انقضت مدة حفظها القانونية لديها اخطار الدار بهذه الوثائق خلال ثلاثين يوما من صدور هذا القانون ، على أن تشكل لجنة من دار الوثائق القومية وتلك الجهات لحصر هذه الوثائق وتقيمها خلال ثلاثين يوما أخرى من اخطار الدار بوجود هذه الوثائق .

مادة (٢٧)

تنقل الى دار الوثائق القومية جميع المواد الوثائقيـــة التى انتجتها أو تلقتها الهيئات التى انتهى عملها أو الغيت أو حلت وآلت وثائقها الى جهات أخرى .

مادة (٢٨)

تنقل الى دار الوثائق القومية جميع الوثائـــق التى كانـــت تحتفظ بها لجنة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو والتى صدر بانشائهما قرار رئيس الجمهورية رقم لسنة

(ج)

لعناية الدكتور مصطفى عبد الغنى

مجتمعاتنا لم تنعود ، ولعلها لم تتعلم ، كيف تتعامل مؤسسيا أو فرديا مع الوثائق ، وتلك ظاهرة قديمة ولعلها ترجع الى طبيعة السلطة فى المجتمعات الشرقية عموما والعربية بصـــفه خاصـــة ، خصوصا منذ العصر المملوكى وبعده السلطة فى ذلك الوقت كانت شخصية فى يد المملوك الحاكم أو السلطان أو الوالى ، وكان دائما ، أو فى معظم الأحيان ، حريصا على اخفاء صلاته بالأطراف الخارجية وتصرفاته فى الداخل وابقائها سرا قاصرا عليه وعلى جماعة محدودة قريبة منه ، وبالتالى فآخر ما يخطر على باله هو التدوين والكتابه الا فيما يتعلق بالفرمانات المعلنة . وربما أن بعضا من أهم وثائق مصر فى القرون السابقة على القرن التاســـع عشر موجـــودة فى محفوظات المدن التجارية الايطالية مثل « فينيسيا » و « جنوا » و « فلورنسا » وغيرها ـ لكنها ليست موجودة فى مصر .

وأظن أن وثائق الأوقاف كانت الأوراق الوحيدة التى جرى الاحتفاظ بها على نحو ما لأنها كانت متصلة بملكية الأرض ، ومن سوء الحظ أن كثيرا من هذه الوثائق نفسها وجد طريقه الى الخارج خصوصا فى بعض المواقع المتخصصة مثل مكتبة جامعة « ليدن » فى هولندا ومثيلاتها فى بريطانيا وفرنسا ، بل ان بعضا لا بأس به منها موجود فى جامعة « بن جوريون » فى بئر سبع . وقد حصلت

مجموعة الاستاذ « جبرائيل باير » على آلاف من هذه الحجج حينما كان ومجموعته يعدون دراستهم الشهيرة عن ملكية الارض والتركيب الطبقى الذى ترتب عليها فى مصر ·

ومع بداية حكم اسرة محمد على بدأت عملية حفظ بعض الوثائق فى قصور الاسرة مثل قصر عابدين مثلا ، ولكن طبيعة السلطة مرة أخرى وارتباطاتها وصلاتها وتصرفاتها فى الخارج والداخل لم تترك للمحفظ المدقق الا نوعين من الوثائق ، أولها ما كان يتصل بولاية العهد ، وثانيهـا ما كان يتصـــل بالعلاقات مع القوة المحتلة وهى بريطانيا ابتداء من سنة ١٨٨٢ وما بعدها حتى مفاوضات صدقى — بيفين سنة ١٩٤٦ · غير ذلك لم يكن هناك شىء له قيمة حقيقية فى وثائق القصور الملكية الا تقارير نظارة الخارجية الملكية وتقارير عن الأمن وتقارير عن بعض الشخصيات · ولعل أهم الملفات التى كانت موجودة فى قصر عابدين يوم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هو الملف الذى كان معروفا باسم الملف رقم ٤٠ ، وهو يضم تقارير ورسائل خاصة من السفارة المصرية فى لندن ومعظمها كتبه آخر سفراء الملك فى لندن وهو « عبد الفتاح عمرو » باشـا ، ورئاســة مجلس الوزراء والوزارات ، فيها محاضر اجتماعات وتقارير عن المشروعات ومعظمها متصل الأشياء آنية ·

فى وزارة العدل وفى الداخليـــة وفى الخارجيـــة وفى دار المحفوظات وثائق لها قيمة ولكنها ليست كاملة وليست مترابطة · وهذه مشكلة حقيقية لأن الوثائق هى ذاكرة الأمة وذاكرة الدولة المدونة والمحفوظة والمكتوبة فى أوانها ومكانها ·

وفيما يتعلق بالشخصيات التى تركـــت أوراقا مهمة فان مذكرات « سعد زغلول » باشا هى الوثيقة الرئيسية من ذلك العصر · « النحاس » باشا مثلا لم يترك ورقة · « اسماعيل صدقى » باشا ترك أوراق ذكريات · « محمد محمود » باشـــا لم يترك شـــيئا ·

« أحمد حسنين » باشا لم يترك شيئا . « حافظ عفيفى » باشا نفس الشيء . والنتيجه ان دائرة ذلك العصر كله لم يتبق منها كثير . وهذه هي الأهمية الكبرى لأوراق رجل مثل الدكتور « طه حسين » عاصر الحياة الثقافية والسياسيه فى مصر فى فترة حافلة ، وكان لديه الوعى التاريخى لكى يسجل ويحفظ .

وضياع هذ الوثائق يمكن اعتباره أكثر من جريمة لأن أثره لا يقتصر على ضياع هذه الوثائق ، لكنه يؤثر على احساس أى مواطن لديه أو شيء له قيمة بأن هناك ضمانا من أى نوع يستطيع أن يحمى وأن يضمن ويؤمن لأجيال قادمة .

ومن الغريب ان أكثـــل الوثائق عن تاريـــخ مصر القريب لا تتوافر الا فى الوثائق البريطانيـــة أو الأمريكية أو الفرنسية ، وحتى الاسرائيليه . بل أفضل الصور الحيه والنابضة لأحوال مصر فى الثلاثينات والأربعينات ، وهى الفترة التى كانت فيها القاهرة أهم عواصم الحرب العالميه الثانية ، توجد فى أوراق اللورد « كيلرن » (سير « ماينز لامبسون ») الذى كان معتمدا ثم سفيرا بريطانيا فى مصر من سنة ١٩٣٥ الى سنة ١٩٤٥ ، وكان فضلا عن تقاريره الى حكومته يكتب مذكرات شخصية بكل ما يراه ويسمعه ، وقد أعطى مجموعة أوراقه الخاصة آمنا مضمئنا الى كلية « سانت آندروز » فى جامعة أوكسفورد . وطبقا لسجلات الكلية فان « كيلرن » ترك ٢ مليون كلمة مكتـــوبة ــ هذا غير تقاريره الأســـبوعية الى وزارة الخارجية .

وظنى أن قضـية الوثائق بما فى ذلك مجمـــوعات الأوراق الخاصة ان وجدت ــ قضية ضخمة لا تتعلق بالماضى بقدر ما تتعلق بالمستقبل ، هذا اذا كنا على يقين من أن تلك ذاكرة الوطن وذاكرة الدولة ، وهى بالفعل كذلك .

توقيع

(محمد حسنين هيكل)

[٢]

تابعت باعزاز وتقدير اهتمامكم بقضية الوثائق فى اطار ما يتعلق بوثائق د. طه حسين وما أثير حولها من مناقشات قادت بالضرورة الى طرح القضية الأخطر وهى وثائق الوطن وما صاحب ذلك من تداعيات خاصة ببعض الشخصيات العامة مثل الأستاذ محمد حسـنين هيـكل والدكتور بطرس غالى ولجوئهما الى ايداع الوثائق أو الأوراق الخاصة بهما فى مكان أمين خارج مصر .

والدافع ان اثارة هذه القضية قد حرك شجونى وجدد بعض همومى القديمة لأن الحديث عن الوثائق يعنى التعرض لتاريخ هذا الوطن بكل زخمه وحيويته وصراعاته وأفراحه وانكساراته وتألقه الذى وصل الينا عبر الأجيال فى داخل أوراق صامتة ، ولكنها تنطق بالكثير وهذه الأوراق يمكن أن تكون مخطوطـة أو مطبوعة تضمها دفتى كتاب أو مجلة أو صحيفة وهذا ينقلنا الى النقطة التى أود أن أثيرها والتى انتظرت أن يشير اليها بعض من تواصلوا معكم فى هذه القضية وأعنى بها قضية التراث الصحفى الذى لم يكن يشغل لدى المؤرخين سوى ذيل القائمة ثم بدأ يحتل مكانته العلمية اللائقة بظهور الدراسات الصحفية وازدهارهـا على أيدى باحثين مثابرين وأساتذة أجلاء .

والواقع أن بروز الصحيفة كوثيقة تاريخية من الدرجة الأولى لم يأت مصادفة أو عبر قفزة واحدة بل على امتداد ما يزيد عن سبعين عاما من الدراسات والبحوث التى تناولت تاريخ الصحافة فى فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ومصر والهند وفى خضم **حوارات علمية امتدت لسـنوات طويلة** بين المؤرخين والمشتغلين بالبحث التاريخى من ناحية وبين أساتذة الصحافة والباحثين فى تاريخ الصحافة من ناحيه أخرى .

وقد تأكد لكافة الأطراف من الجانبين وأيضـــا الحكومات والأحزاب السياسية وصناع القرار فى مختلف قطاعات الحيـاة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تأكد الجميع من أهمية وخطورة الصـــحيفة كمســـتودع أمين لحفظ التاريخ وكذاكرة للأوطـان والمجتمعات ، ومن هنا جاء اهتمام الحكومات على اختلاف توجهاتها وأقصد الحكومات فى شمال العالم وجنوبه وعلى سبيل المثال من بريطانيا وفرنسا وأمريكا الى اليابان وروسيا والهند وبعض دول اسكندنافيا مثل هولندا وفنلندا والسويد ثم البرازيل والمكسيك وبيرو وجنوب أفريقيا وغانا ونيجيريا أفردت حكومات هذه الدول مكتبات عصرية لحفظ التراث الصحفى بكافة الأساليب التكنولوجية المتقدمة ادراكا منها لأهمية الصحف وتميزهـــا كوثائق تاريخية وأصبح معظم المؤرخين المعاصرين يعتمدون على الصحف كوثائق من الدرجة الأولى حيث بدأت تشغل صدر القائمة وتبرز أهميتها فى كونها منبر تاريخى يعرض الحقبة التاريخية فى اطار بانورامى يضم كافة التيارات والأفكار والأراء والأحداث التى تفاعلت وشكلت حركة المجتمع فى تلك الفترة أو سواها مما يوفر للبحوث التاريخية خلفية عريضا من المعلومات تتسم بقدر غير مسـبوق من المصداقية والتنوع ٠

أما بالنسبة لتاريخ الصحافة فالوثائق العلمية الوحيدة المعتمدة هى الصحف التى تبقى شاهدا على العصر بعد ان تختفى كافة الرموز البشرية من صناع الأحداث ومتلقيها ٠

ولا شك ان اثارة قضية الوثائق الشخصية والعامة والصحفية تمنحنى فرصة جديدة كى أطرح قضية الحفاظ على التراث الصحفى المصرى الذى تبـــدد معظمه خـلال حقبة غير مضـــيئة فى تاريخ دار الوثائق المصرية حيث تسربت أهم كنوز العقل المصرى ـ

الخارج فى غفلة من القائمين على الأمر وأصبحنا نواجه كباحثين فى تاريخ الصحافة مأســـاة ضياع وتضييع فترات هامة من تاريخ الصحافة المصرية ولعل أبرز مثال يحضرنى الآن هو عجزنا عن اعداد دراســة علمية عن صحافة الثورة العرابية أو الصـــحافة المصرية والثورة العرابية بسبب ضياع صحف الثورة (التنكيت التبكيت والطائف على وجه التحديد) ووجود بعض نسخ مبعثرة ومهملة من صحف المفيد والنجاح والفسطاط ، وقد أصبحت مشكلتنا منذ ما يزيد عن عشرين عاما تدبير منحة ثلاثة أشهر لبعض الباحثين للذهاب الى مكتبة الكونجرس أو مركز الوثائق البريطانية لتصوير صحف الثورة العرابية تمهيدا لدراستها وتحليلها ، كذلك نعانى من ضياع صحف سلامة موسى التى بلغت ١٤ صحيفة أصدرهـا لمواجهة حكم الحديد والنار المعروف بحكم القضية الحديدية اسماعيل صدقى باشا وضياع أول صحيفة شعبية (نزهة الأفكار)

جلال والمويلحى التى صدرت عام ١٨٦٧ فى مواجهة وادى النيل الصحيفة التى خرجت من عبـــاءة الخديو اسماعيل تحت مسمى الصحافة الشعبية وأصدرها عبد الله أبو السعود عام ١٨٦٧ أيضا ٠

هل نحلم بأن يأتى اليوم الذى تخصص فيه الدولة جنـاحا **مزودا بالأجهزة العصرية** كى يضم أغلى ما تركته لنا الصحافة المصرية عبر تاريخها الطويل ونضع من الضوابط ما يحول دون سرقة ذاكرتنا الصحفية وتخصص له مجموعة مؤهلة ومدربة من الكوادر الشابة التى تعى قيمة الوثيقة كجزء حى من تاريخ الوطن لا غنى أن يتحقق ذلك ولو بعد حين ٠

أ٠ د٠ عواطف عبد الرحمن

رئيس قسم الصحافة/ كلية الاعلام

مجلس الدولة

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس قسم التشريع
ملف رقم : ٣٨ /١٩٩٧ ،

" بسم الله الرحمن الرحيم "

[ج]

مشروع
قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بمشروع القانون
باصدار قانون المحافظة على الوثائق

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق التاريخية القومية ،

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم اسلوب نشرها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٢٦ لسنة ١٩٧١ بانشاء الهيئة العامة للكتاب

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجنة تسجيل الوثائق

٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة وأسلوب نشرها واستعمالها ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٦ لسنة ١٩٩٣ في شأن انشاء دار الكتب والوثائق القومية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر

مشروع القانون الآتي نصه يقدم الى مجلس الشعب

(المادة الأولى)

يعمل في شأن المحافظة على الوثائق بأحكام القانون المرافق ، وتسري فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا القانون أحكام القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بانشاء دار الوثائق التاريخية القومية .

مجلس الدولة

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس القسم

(المادة الثانية)

يلغى القانون رقم ٢١ ١ لسنة ١٩٧٥ بشأن المحافظة على الوثائق الرسمية للدولة . وتنظيم اسلوب نشرها المعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٣ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرفق .

(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية للقانون المرفق فى موعد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، والى أن يتم العمل بأحكام هذه اللائحة ، يستمر العمل باللوائح والقرارات المعمول بها فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من اليوم التالى لتاريخ نشره

رئيس الجمهورية

تقرر التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة فى ٢٣/١/١٩٩٧

رئيس قسم التشريع
" المستشار / عبد المنعم فتح الله
نائب رئيس مجلس الدولة

مجلس الدولة

"بسم الله الرحمن الرحيم"

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس قسم التشريع
تلفون رقم : ٣٩٧/٣٨ ٠١

قانون المحافظة على الوثائق

مادة ١ ـ تعتبر وثيقة في تطبيق أحكام هذا القانون كل مادة أيا كان شكلها أو كيفية صنعها مدون أو مسجل أو مصور عليها بيانات أو معلومات أو صور تتناول تاريخ مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وما يتصل به في جميع العصور ٠

كما يعتبر وثيقة أي مستند رسمي للدولة له صفة السرية يتعلق بسياستها العليا أو بأمنها القومي ، أو يكون من شأن نشره أو إذاعته الإضرار بأمن البلاد أو بمركزها الحربي أو السياسي أو الدبلوماسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي ٠

مادة ٢ ـ تعتبر وثيقة عامة الوثيقة التي تصدرها أو تتلقاها الأشخاص المعنوية العامة ٠

وتعتبر وثيقة خاصة الوثيقة التي تصدرها أو تتلقاها الأشخاص الطبيعية أو المعنوية الخاصة ٠

مادة ٣ ـ تختص دار الكتب والوثائق القومية وحدها دون غيرها بتقييم الوثائق العامة والخاصة وبجمعها وحفظها ٠

مادة ٤ ـ يتولى مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية جميع المسائل المتعلقة بالوثائق وله على الأخص :

أ ـ وضع قواعد تقييم وجمع وتنظيم وإدارة وحفظ الوثائق ٠

ب ـ الإشراف على الوثائق العامة منذ إصدارها أو تلقيها ٠

جـ ـ وضع القواعد المنظمة للاطلاع على الوثائق المحفوظة بالدار ٠

د ـ دراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالوثائق ٠

هـ ـ تنظيم التعاون بين الدار وبين غيرها من الجهات المصدرة أو المتلقية للوثائق ٠

و ـ تنظيم عمليات اقتناء الوثائق بالشراء أو الإهداء أو الإيداء أو المبادلة أو الشراء ٠

ز ـ [illegible] تصوير الوثائق [illegible] ٠

مادة ٥ — تلتزم الجهات الصادرة أو المتلقية للوثائق الرسمية للدولة بتحديد إحدى درجتين للسرية لهذه الوثائق من طريق وضع الخاتم السير على كل وثيقة واخطار الدار بها ، وتكون درجتا السرية على النحو الآتى :

أ — " سرى للغاية " : للوثائق التى لا يسمح بالاطلاع عليها الا بعد انقضاء خمسين سنة على اصدارها أو تلقيها .

ب — " سرى " : للوثائق التى لا يسمح بالاطلاع عليها الا بعد انقضاء ثلاثين سنة على اصدارها أو تلقيها .

ويجوز للجهة المختصة تعديل درجة السرية الممنوحة للأنواع المختلفة للوثائق بعد اخطار الدار بذلك .

مادة ٦ — يلتزم ملاك أو حائزو الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون بابلاغ الدار بها خلال عام واحد من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز مد هذه الفترة لعام آخر بقرار من وزير الثقافة .

مادة ٧ — يجوز بقرار من وزير الثقافة بناء على اقتراح مجلس ادارة الدار ضم ما يرى ضمه من الوثائق الخاصة مقابل تعويض عادل يمنح لمالك الوثيقة ، وعلى مالك الوثيقة أو حائزها تسليمها الى الدار خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويخطر مالك الوثيقة بقيمة التعويض وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ، وتصبح قيمة التعويض نهائية اذا لم ينازع فيها المالك أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره .

مادة ٨ — تؤول الى الدار الوثائق الخاصة لأحكام هذا القانون التى توجد فى حيازة أية جهة تقضى شخصيتها القانونية بالحل أو التصفية أو لأى سبب آخر ، كما تؤول اليها جميع الوثائق التى تحوزها لجنة تسجيل فترة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

مادة ٩ — يكون للعاملين بالدار الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزير الثقافة صفة الضبطية القضائية ، وذلك فيما يتعلق بضبط الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ١٠ — مع عدم الاخلال بأي عقوبة أخرى أشد وردت في قوانين أخرى ، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من :

أ — نشر مضمون أو فحوى كل أو بعض ما اطلع عليه بحكم عمله أو مسئوليته من وثائق غير منشورة ومتعلقة أحدها بإحدى درجتي السرية وفقا لهذا القانون ، أو قام بتصويرها أو يسر لغيره شيئا من ذلك ، قبل الحصول على موافقة كتابية سابقة من مجلس الوزراء .

ب — أخرج أو ساهم في إخراج وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون خارج البلاد أو شرع في ذلك .

واذا ثبت أن الجاني قد عادت عليه منفعة أو ربح من الجريمة حكم عليه بغرامة اضافية مساوية لمثلي ما عاد عليه من المنفعة أو الربح .

وفي حالة العود يكون الحكم بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار .

مادة ١١ — مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد وردت في أي قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من قام أو شرع في القيام بأي من الأفعال الآتية :

مجلس الدولة

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس قسم

« ٤ »

أ — امتنع عن تسليم وثيقة من الوثائق التي يحميها هذا القانون إلى الدائر أو حال دون انتقالها إليه .

ب — امتنع من الإبلاغ عن وثيقة لديه تخضع لأحكام هذا القانون .

جـ — بدد الوثائق التي تسلمها من الدائر بغرض الاطلاع أو الخدمة القدية أو غير ذلك .

د — أتلف كليا أو جزئيا وثيقة من الوثائق المودعة بالفعل لدى الدائر أو المنقلها إليها ، ويعد بوجه خاص إتلافا كل كشط أو محو فيه أو وشم خطوط أو علامات عليها بالحبر أو غيره ، مما يكون من شأنه تغيير الشكل الذي كانت عليه قبل تسليمها إليه .

هـ — تصرف في أي وثيقة من الوثائق الخاضعة لأحكام هذا القانون بأي طريق من الطرق تصرفا ماديا أو قانونيا ، دون الحصول على إذن كتابي سابق من الدائر .

و — امتنع عن تنفيذ ما تضعه الدائر من قواعد لتنظيم أو جمع أو حفظ أو تنظيم أو ادارة الوثائق أو الاطلاع أو الاشراف عليها .

وفي حالة العود يكون الحكم بالحبس وجوبيا مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدائر .

١٢ — مع عدم الاخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها في أي قانون آخر ، تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه ، إذا كان من قام بأي من الأفعال المنصوص عليها في المواد (ج) و (د) و (هـ) و (و) من المادة السابقة أو شرع فيها من العاملين بالدائر أو من الأمناء على الوثائق .

مجلس الدولة

مكتب
نائب رئيس المجلس
رئيس قسم ـــــــــ

" ٥ "

وفى حالة العود تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تقل عن عشـــــر سنوات ، وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائة ألف جنيـــه .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، كما يتعين الحكـــم بمصادرة المواد محل الجريمة لصالح الدار .

رفع بقسم التشريع بمجلس الدولة بجلسته المنعقدة فى ١٩٩٧/٩/٢٣ .

رئيس قسم التشريـــع

" المستشار / عبد المنعم فتح
نائب رئيس مجلس الدولة

رسائل ووثائق ..

[١]

مرسل من د. فاطمة موسى

أحسنتم بنشر ملخص ما جاء فى ندوة ١٨/١٠ بمركز راماتان، وهناك عنصر جديد فى الموضوع : أكد د. محمد الجوهرى تعقيبا على حديث د. عبد الحميد ابراهيم بالندوة فى المجلس الأعلى أن جامعة حلوان وكان هو مديرها وافقت على نشر وثائق طه حسين لكن الأستاذ تقاعس ولم يقدم لها وصفا أو ملخصا ـ هذه بعض أفكار فى الموضوع عموما :

حاجتنا الى الحفاظ على الآثار التى يخلفهـــا رجـال الفـكر والسياسة والابداع ملحة فى يومنا هذا ، لأن يد الاستهانة والتدمير التى تمتد بالازالة والعبث الى بنـــاء قديم من حجر أو صف من الأشجار الوارفة علامة دالة على تضخم سطوة المدمرين فى حياتنا الثقافية والاجتماعية ، ومن المؤسف أن ضعف ادراك الأفراد لقيمة الأثر الذى بين أيديهم يسهل عليهم التفريط فيه بسذاجة لكل ذى غرض سواء كانت بغيته فيلا جليلة يتجلى فيها أثر مدرسة معمارية هامة ، أو مجموعة من الرسائل والمسودات تكشف عن جوانب هامة من أسرار فن المبدع وظروف ابداعه ومجريات حياته فى فترات الابداع .

واليوم وقد نشرتم على صفحات الأهرام تقريرا عما جاء فى ندوة ذكرى طه حسين فى متحفه « راماتان » أرى بعد تأكيد أهمية التوصيات التى اتخذت فى نهاية الندوة ـ أن موضوع أوراق طه حسين قد فتح الباب للمطالبة باجراءات عاجلة لا تقتصر على أوراق طه حسين ، بل تشمل معاصريه من أدباء وفنانين ومفكرين ، لايداعها

فى مكتبات مجهزة بما يضمن الحفاظ عليها من التلف ، ومعالجتها بالتصوير والتبويب والفهرسة واتاحتها للباحثين بدون تفرقة . تفتقر المكتبة العربية الى جهد مكثف لاصدار طبعات كاملة معتمدة لادباء القرن العشرين ، بعد تحقيق أعمالهم وتدقيقها وتأريخهـا تأريخا مضبوطا بالنسبة لظروف النشر واختلاف الطبعات وغير ذلك مما نجده ميسرا على رفوف المكتبات فى الخارج بالنسبة لأى أديب أوروبى أو أمريـكى ، ان أعمال الكاتب مدققة محققة ومرفقة بالهـوامش والتعليقات هى الفترة الأولى للباحث فى الأدب وتاريخه ومذاهبه . وفى تقييم الكاتب نفسه وتفسير انتاجه ووضعه فى مكانه الصحيح فى تاريخ الأدب فى بلاده وفى العالم ، واذا لم تتوفر هذه الفترة عندنا كان توفيرها هو الموضوع الجدير بالأولوية بين الباحثين .

وتتساءل « د. فاطمة موسى » كيف يتسنى لنا أن نطالب بطبعات معتمدة محققة لطـه حسين وغيره من كتابنا اذا لم تكن أوراقهم وسجلاتهم متاحة للباحثين والمدققين ، وماذا يفيد البحث المدقق والنقد المنصف اذا استمر من يملكون حق التصرف فى ثروة الأديب من الوثائق يغلقون عليها الأدراج أو يودعونها الصندرة أو البدروم جهلا بقيمتها أو ضنا بها على أعين الغرباء لما قد تكشف عنه من أسرار عائلية ؟ وهل يتبع تابوت الأسرار العائلية الميت الى قبره ؟ نشر الكاتب الانجليزى ايان هاملتون مؤرخ السيرة الذاتية لعدد من الكتـاب الانجليز والأمريكان المعـاصرين ، نشر كتـابا بعنوان Keeping the Flame أى المحافظة على الشعلة مضيئة والشعلة هى سمة الكاتب أو الفنان كما تخططها أسرته بعد مماته أو يخططها هو فى حياته ، ويبين الكتاب ـ الذى يتابع مصير ما خلفه مشاهير الكتاب من أوراق منذ القرن السابع عشر ـ كيف باءت معظم هذه الجهود بالفشل ، وأن الحقيقة فى الغالب تظهر بعد وفاة المبدع ولو طال الأمد ، لأن هناك دائما من ينقب ويبحث فى تاريخ المشاهير وما يدور حولهم من أحاديث بل أساطير فى بعض الأحيان .

[٢]

من الطبيعى أن تبقى أوراق الكاتب أو الفنان فى حوزة الورثة ان لم يكن قد تصرف فيها باهدائها الى مكتبة أو العهد بها الى تلميذ أو صديق ليصرف أمورها بعد وفاته ، وأسوأ الحالات حظا من تقع أوراقهم فى يد من لا يضمرون لصـــاحبها حبا أو تقديرا لأسباب شخصية أو مهنية أو مذهبية .

ماذا نفعل الآن لجمع هذه الثروة الأدبية القومية وانقاذها من التلف أو سوء الاستخدام ؟ نهيب بكل من يملك أوراقا أو سجلات أو رسائل تتعلق بكبار الأدباء والفنانين والمفكرين أن يودعها مكتبة عامة أو متحفا ، وتعمل الجامعات وأجهزة وزارة الثقافة على تيسير أماكن الايداع وتجهيزها وتشجيع المودعين فيها بكل الطرق ، ولعل أقربها الى النفاذ المال .

العمل على وضع لائحة تنفيذية للتشريع الخاص بايداع الوثائق بالمكتبة الوطنيـــة واتخاذ الاجراءات اللازمة لضـــبط الحالات التى ينطبق عليها القانون ومتابعتها حتى التنفيذ .

الاعلام بأهمية المحافظة على أوراق المبدعين وما يخلفونه من آثار ، وبدور المكتبات والمتاحف فى هذا المجال ـ هناك الكثير يمكن عمله لكن الخطوة الأولى هى تنفيذ القانون .

د. فاطمة موسى

[٣]

فنشكر لكم مثابرتكم على متابعة موضوع وثائق طه حسين ، فهذا موضوع هام لا يقتصر على طه حسين وحده ، بل ينسحب على وثائق مبدعينا ورجال الفكر والسياسة عموما ، ولعل جريدة الأهرام تستمر مشكورة فى فتح صفحاتهـا للكتاب المدافعين عن تراث مصر بكل أشكاله ٠

ويهمنى فى هذا المجـــال أن ألفت النظـــر الى موضـــوعين فيما يختص بالوثائق لا يجب الخلط بينهما :

أولا : الموضوع العاجل ويتعلق بالايداع والحفظ ٠

ثانيا : نشر الوثائق من عدمه ٠

١ ــ فمن الواجب ايداع وثائق طه حسين وغيره فى مكتبة عامة تجهز بمعرفة الدولة بما يضمن حفظ الوثائق من التلف ، وتصور وتفهرس لتصـــبح فى متناول الباحثين اليوم وغدا وفى المستقبل البعيد ، بالشروط المتبعة فى مكتبات العالم ، وليكن ذلك فى مكتبة جامعة أو متحف أو فى دار الكتب ، ولعل متحف طه حسين أقرب ما يخطر على الذهن ٠

٢ ــ أما نشر الوثائق كلها أو بعضها فتنظمه أعراف وتقاليد معروفة دوليا ٠ تضمن الجدية والالتزام بالأمانة وتستلزم الحفاظ على حق الملكية الفكرية لورثة صاحب الأوراق أو الأوصياء عليها قانونا ٠

ويحق لمن تكن الأوراق والوثائق فى حوزته أن يحصل لنفسه على صورة ضوئية منها كلها أو بعضها قبل تسليمها لمكان الايداع الرسمى ، ويمكن أن يشترط أن تكون له أولوية النشر منها ويتفق الطرفان على أجل وليكن عاما أو عامين أو أكثر ريثما ينتهى هو من

نشر ما يزمع نشره منها ، يفتح بعدها الباب لجهود غيره من الباحثين والمحققين ٠

على أن هناك شريعة دولية متفق عليها يلتزم بهـا الباحثون فيما يخص السيرة الذاتية من وثائق ، أول عناصرها الحياد التام ازاء الخصومات والخلافات التى تكثر بطبيعة الحال كلما عظمت الشخصية موضوع البحث وتشعبت اهتماماته وجل أثره ، فليس من المقبول علميا ولا خلقيا أن يتخذ فرد أو جماعة من أوراق الموتى وسيلة لتصفية حسابات شخصية أو فكر أو عقائدية ، وأملنا كبير أن يسفر الحوار الذى نشأ بمناسبة الاحتفال بذكرى طه حسين عن وضع السياسات والقوانين التى تنظم هذه الأمور ، ليلتزم بها كل من يعنيهم الأمر وعلى رأسهم المثقفون المدافعون عن تراثنا فى كل صورة ، وشكرا ٠

د٠ فاطمـة موسى

١٩٩٨/١١/١١

(د)

صـــور من وثائق منهوبه

سيدى الدكتور طـه حسين

السلام عليكم ورحمة الله

منذ عام حملت اليكم كتابا لى ، مخطوطا فى كراسة ، ولا أخفى على سـيدى وأستاذى الأديب الأكبر ـ اعزازى لهذا الكتاب على ضآلته ، وربما كان السبب فى ذلك الاعزاز هو أن قلبا ذاب ، فكان هذه الخواطر ، وشعرا شاب ، بعد أن ذهب سواده مدادا لهذه الخواطر ، وشبابا اضمحل واختفى أو كاد ، حين ظهرت هذه الكلمات على الصفحات . وانى وقد لقيت عنفا وقسوة ، منذ جئت هذه الحياة الدنيا حتى هذه اللحظة ، ولم أجد فى الناس من يستحق أن أشكو اليه ، ولابد أن أتخفف مما يحمله صدرى من هم ثقيل ، وألم نؤت به ، وناء بى . فبعثت الشكاة أبا ، وأرسلتها كريما فى هذه السطور . ولست نشك يا سيدى الدكتور الرقيق ، المرهف ، ألحانى ـ لست تشك فيما فى ذلك الانضاء من سعادة لنفس شقيت ، تلك السعادة التى يخلقها الأديب لنفسه ، حين يعجز عن ادراكها ، بأن يأتى بالمشكو أو الظالم ، ويضعه أمام الشاكى أو المظلوم فى

موضـع تكون فيه كلمة الغالب هى السفلى ، وكلمة المغلوب هى العليا ، ويكون التهكم لاذعا حارا ، مفحما ، حين يكون المتهكم به ، أو عليه ـ صغيرا ، حقيرا ، دنيئا ، جهولا ! سيدى وأستاذى : أذكرك بأنى طرقت بابك مرة ، أو مرتين ، وأنى ظفرت بقراءتـك بكتابى ، وفى هذا فخر لى ، ولا شك ! وأذكرك ـ وما أظنك قد نسيت ـ بأنك لم تحب أن تقدمنى ، ولكنى أعود ، فألح فى الرجاء ، لا لأثنيك عن رأيك ، فأنت أكبر من أن أثنيك عما ترى ، ولكنى أريد أن أذكر لك وجهة نظر قد أصل بها الى مكان الرضا من قلبك :

لقد صدمت فى حيانى صدمات ، تكاد تكون سلسلة متصلة الحلقات ، كانت سببا فى نضوب معيتى ، وكانت سببا فى حرمانى من اتصال نشاطى الفكرى أو الأدبى ، وقد جربت الفشل كثيرا ، وذقت مرارته دهرا ، لذلك أشفقت منه ، وأشفق أن يصيبنى فى محاولة أولى لنشر كتاب ، بعد أن وهن العظم منى ، واشتعل الرأس شيبا !

ولست أرجوك أن تقول عنى ما لا أستحق ، ولكن أحب وآمل أن تهدى القارئين الى هذا الكتاب ، فانك تعلم أن المشترى لا يرضيه أن يعرف جودة السلعة أو رداءتها بعد أن يشتريها ، ولكن يهمه أن يأخذ فكرة عنها قبل أن يقدم على شرائها ، فان قلت : انه لابد من التضحية ، أجبت بأنى لست غنيا ذا مال ، وحسبى تضحية ما أنفقته من عمرى وشبابى !

هذا ، وانى لا أطمع منك فى أكثر من سطرين ، توجز فيهما رأيك ، لى أو على ، وما عهدناك تقول الا الحق !

وأرجو أن تفضى عن الحاحى ، فانى أعتقد أنه الحاح كريم لا يشين .

فان كنت رغم ما ذكرت ـ مصرا على عدم اجابة رغبتى فانى ارجو أن تسمح لى بسؤال واحد هو :

« لقد قرأت سجع شوقى فى كتابه (أسواق الذهب) وقرأت سواطرى المسجوعة والمرسلة فى كتابى الذى نحن بصدده ، فماذا أنت قائل فى الموازنة بين الكتابين ؟ » .

وتقبل يا سيدى البقرى أطيب تحياتى ؟

١٩٥٥/٥/٢٩

حامد بدر

وزارة المواصلات ـ القاهرة

***

رئاسة مجلس الوزراء

عزيزى حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

تحية مباركة طيبة ، وبعد فلقد تقبلت هديتكم الكريمة « على هامش السيرة » بما هى أهل له من التقدير وحسن القبول ، وشكرت لكم كلمة الاهداء الرقيقة التى وجهتموها الى . والحق أن القارىء ليجد فى كتابك من امتاع الخيال والعاطفة ما لا يجده فى غيره ، فيمضى فى قراءته الى نهايته مأخوذا بما فيه ، لا يملك عنه انصرافا ، ولا يجد عنه سلوا .

لقد أضفيت فيه من فنك ما جعل له جاذبية ينشط معها الخيال تشاطا يذهب بفوارق الزمان ، وحدود المكان ، فيعيش القارىء مع أشخاص كتابه فى وقتهم وبيئتهم حتى لكأنه يبصر ما يعملون ، ويستمع الى ما يقولون . رأينا فى كتابك الوليد بن المغيرة فى هيبته وفخامته وضخامته ، وفى وجهة الجهم الغليظ ، وسمعنا صوته

العميق الذى يخيل الى السامع انه يخرج من غار بعيد القاع ، ورأينا ابن أخيه (أبا جهل) عمرو بن هشام فتى قويا نحيفا ، شديد النشاط ، كثير الحركة ، بعيد الأمل ، ثم لمسنا النار التى تضطرم فى قلبه كراهية للأمين وحقدا عليه . ورأينا كثيرا غيرهم ممن ارتبطت بهم حوادث السيرة كأنهم يعيشون بيننا لأنك استطعت بفنك أن تردهم أحياء ينفضون عنهم غبار القرون ، وان تحملهم على أن يعيدوا نفس المواقف التى وقفوها فى تلك العصور .

كل هذا وغيره مما يشابهه دقة وروعة ، كان فى كتابك مثلا فنيا بارزا من أمثلة القوة والبراعة التى اختصك الله بها . ولا ريب انك أحدثت فى الأدب العربى ألوانا من الفن القوى تجدد الايمان بأن لغة القرآن لا تزال مستعدة للصور الأدبية الرائعة ، وان فى تاريخها مادة غزيرة تنسج منها أحسن القصص وأمتعها .

فبارك الله قلمك ، وصان أدبك ، وأعز بك لغة العرب ، ونفع بمؤلفك طلابك ، ومريديك ومحبيك .

والسلام عليكم ورحمة الله

القاهرة فى ٧ صفر سنة ١٣٦٣

٢ فبراير سنة ١٩٤٤

***

رئاسة مجلس الوزراء

عزيزى سعادة الدكتور طه حسين باشا

نتشرف بابلاغ سعادتكم صورة الأمر الملكى رقم ٨ الصادر الينا باعفائنا من منصبنا .

وانني بهذه المناسبة أقدم لسعادتكم خالص الشكر ووافر الثناء على ما لقيته من صادق معونتكم وجليل مساعدتكم مدة اضطلاعكم معنا بعبء المهمة التي أخذناها على عاتقنا .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق احترامي .

القاهرة في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٢

أمر ملكي رقم ٨ لسنة ١٩٥٢

صادر الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

أن أشد ما نحرص عليه ونعمل له هو ان تنعم بلادنا العزيزة بحكم يحفظ سلامتها ، ويرعى الأمن بين ربوعها ، تسود فيه كلمة القانون ، ويستتب معه النظام ، وتتوافر في ظله طمأنينة الناس على أرواحهم وأموالهم .

ولقد أسفنا أشد الأسف لما أصيبت به العاصمة أمس من اضطرابات نتجت عنها خسائر في الأرواح والأموال ، وسارت الأمور سيرا يدل على أن جهد الوزارة التي ترأسونها قد قصر عن حفظ الأمن والنظام .

لذلك رأينا اعفائكم من منصبكم ، وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما قمتم به مدة اضطلاعكم بأعباء مناصبكم .

صدر بقصر عابدين في ٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧١ (٢٧ يناير سنة ١٩٥٢) .

(فاروق)

عزيزى الأخ الدكتور طه بك

أبعث اليك بتحيتى طيبة وسلامى خالصا ـ وبعد

تلقيت بفيض من الشكر والتقدير رسالتكم الرقيقة ، حاملة الى تهنئتك بمناسبة تكليفى النهوض بالسكرتارية العامة للوفد المصرى ..

ولئن كنت قد اغتبطت كثيرا بما شئت أن تضفيه على شخصى من كلمات المديح والاطراء التى تضمنها خطابكم ، فقد كنت بما حواه من عبارات التوجيه والارشاد أشد اغتباطا وأكثر سرورا ! فلست أخفى عليك أن المهمة شاقة ، وأن العبء ثقيل . بل انى ما أشفقت يوما من حمل مهمة تلقى الى قدر اشفاقى من هذا التكليف .. والسياسة المصرية التى تحدثت عنها ـ يا صديقى الدكتور ـ فذكرت أننا ضقنا بها وضاقت بنا ، وسئمناها وسئمتنا ! قد غدت حقا كما تقول ، حتى أصبح من الصعب تخليصها مما يشوبها من الرياء والاثرة ، والنفاق والوصولية . وحتى أصبح العود بها الى ما كانت عليه فى الماضى [الغريب] من نقاء واخلاص ضربا من البطولة يجاهد فى سبيله ويسعى اليه ! ؟ على أننى وقد عودت نفسى أن أكون على الدوام متفائلا ، وأن أقابل الصعاب بقلب ثابت وعزم صارم ، آمل فى الله أن يجعل لى من حزم الزعيم وابائه ، ومن اخلاص اخوانى ووفائهم ما يدفعنى قدما لتحقيق الغايات النبيلة التى أشرت اليها ، والمثل العليا التى ننشدها ، حتى نصل بسفينة البلاد فى هذا الجو المضطرب الى بر الأمان .

وفى الختام ـ تقبل من رفعة الرئيس الجليل أخلص التحيات ، ومنى أوفر الشكر وأصدق التمنيات .

المخلص : فؤاد سراج الدين
القاهرة فى ١٩٤٨/٧/٢٢

حضرة صاحب المعالى مدير الجامعة المصرية

أتشرف بأن أرفع الى معاليكم انى تلقيت فى شهر سبتمبر الماضى كتاب تهديد بالقتل اذا لم تكن نتيجة الامتحان مئة فى المئة أو اذا لم أستقل من منصب العميد . فأرسلت هذا الكتاب الى النيابة . ثم وصل كتاب يشبهه الى الكلية أثناء غيبتى فى فرنسا فى شهر نوفمبر فأرسل الى النيابة أيضا . ثم تلقيت اليوم نذيرا تليفونيا بالقتل ان لم أستقل فى أربع وعشرين ساعة .

ومع انى لا أحفل بهذا التهديد فى نفسه فانى أرى ان اتصاله خليق ان يصد عن العمل ويزهد فيه رجلا لا يعدل بالعمل لمصلحة الطلاب والجامعة شيئا آخر وما أحب أن أمضى فى عملى معرضا من وقت لآخر لتلقى مثل هذا النذير محتاجا الى ما ينبغى فى مثل هذه الظروف من الاحتياط .

فأرجو أن تتفضلوا فترفعوا استقالتى من منصب العميد الى حضرة صاحب المعالى وزير المعارف ولكم أخلص الشكر وأصدق تحياتى .

١٤ ديسمبر ١٩٣٨

***

حضرة صاحب المعالى مدير الجامعة المصرية

أتشرف بأن أبلغ معاليكم بصفتكم مديرا للجامعة المصرية أن القرار الذى صدر بشأنى يوم الخميس ٣ مارس سنة ١٩٣٢ يخالف شروط العقد الذى تم بين الجامعة المصرية القديمة والحكومة

والذى تعهدت فيه الحكومة بأن أبقى أستاذا فى كلية الآداب · وسأنفذ الأمر الصادر احتراما لسلطان الحكومة · ولكنى أرجو أولا : ان تعلم الجامعة أن ليس فى هذا نزول ما عن الحق الذى التزمته الحكومة · ثانيا : ان تتخذ الجامعة ما ترى من الاجراءات لاحترام هذا العقد ·

وتفضلوا بقبول احترامى العظيم ·

٥ مارس ١٩٣٢

(طـه حسين)

(هـ)

نهب وثائق العرب .. ما الحل؟

ندوة *

د. مصطفى عبد الغنى : فى البداية نوجه التحية للأستاذ ابراهيم نافع ، فمجرد أن عرضت عليه فكرة الندوة وافق على الفور خاصة وأننا نكتب عن هذه القضية الهامة منذ ما يقرب من عام وشارك فيها بالكتابة العديد من المؤرخين والخبراء والمتخصصين فى الوثائق . ودعونا نتوقف قليلا عند هذه القضية . فحين طرحت القضية ، قضية الوثائق ، بدت الصورة مروعة ، حيث اكتشفنا المدى البعيد الذى تم فيه نهب الوثائق فى الداخل أو فى الخارج . ففى الداخل وثائق مثل أوراق طه حسين الخاصة التى تفرقت بين القبائل ولم نعد ندرى أين ذهبت ، كذلك أوراق الزعيم مصطفى النحاس يقال انها لدى السيد فؤاد سراج الدين ، أوراق بطرس غالى الذى أوصى أن توضع فى احدى الجامعات الأجنبية لمدة عشر سنوات .

ثم أوراق الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى قال ان لديه مليون وثيقة فى الخارج لأسباب كثيرة وهو ما صرح به فى مقدمات احدى كتبه ، نذكر أيضا وثائق المحاكم الشرعية فى العصر المملوكى وهى تقبع الآن للأسف لشديد فاى جامعة بن جوريون فى بئر سبع

(*) نظمتها صحيفة الأهرام الدولى فى شتاء ١٩٩٩ .

فى اسرائيل . وهو أمر غريب للغاية فهذه هى كل وثائق المحاكم الشرعية والأوقاف فى تلك الفترة .

كذلك لدينا أعداد هائلة من الوثائق فى خارج مصر مثل الوثائق الموجودة فى المتحف البريطانى ومكتبة باريس الوطنية ومكتبة الفاتيكان بايطاليا وغيرها بالطبع . نحن ندرك أن بعض هذه الوثائق ليست لنا وانما هى عنا مثل وثائق دليسبس الذى جاء الى مصر ، وقام بالعمل فى القناة ثم أخذ وثائقه معه فهذه وثائق عنا وليست لنا ، نعلم هذا جيدا ، لكن نعلم أيضا أن لنا وثائق خاصة بنا مباشرة موجودة فى الخارج ، وثائق ومخطوطات وكتب نادرة فى مكتبة الكونجرس الأمريكى ومكتبات شرق أوروبا وفى جميع أنحاء العالم ، فحتى بالنسبة لآثارنا نروع عندما نعلم كيف ذهبت تلك الآثار سواء الآثار الفرعونية أو الاسلامية .

والملاحظ أننا حينما طرحنا هذه القضية منذ أكثر من عام شارك معنا العديد من المثقفين وأغلبهم هنا مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل الذى شارك من خلال رسالة والدكتور يونان لبيب رزق ، الدكتورة عواطف عبد الرحمن ، الدكتورة فاطمة موسى ، الدكتور محمد عفيفى وغيرهم ، وذلك لأن مسلسل نهب الوثائق مازال مستمرا بشكل مخيف جدا . فعلى سبيل المثال مكتبة جامعة الاسكندرية تبددت كتبها ووثائقها النادرة ، وأخبرنا الأستاذ ابراهيم فتح الله أنه استطاع أن يحصل على بعض الوثائق .. ولكن أين بقية الوثائق . كذلك أوراق المجلس البلدى بالاسكندرية ، وأنا لى تجربة شخصية فى هذا الصدد حيث حاولت أن أبحث بنفسى عن أوراق المجلس البلدى بالاسكندرية الذى كان يكتب كل شىء بالفرنسية منذ ١٥٠ عاما والتى تحمل أسرار كثيرة عن هذه المدينة وعن مصر ولم نعثر على هذه الوثائق ومكثت أبحث عنها لمدة يومين

ولم اجدها وفى نهاية بحثى اكتشفت أن بعضها موضوع فى بدروم استاد الاسكندرية فى حالة يرثى لها ٠

أيضا المرحوم محمد حسن الزيات زوج ابنة الدكتور طه حسين أخبرنى أكثر من مرة وبشهود أن هناك بيت له فى دمياط ملىء بالوثائق لطه حسين ولغيره ولم نعرف مصير هذه الوثائق وحينما ذهبت بنفسى الى دمياط لكى أبحث عن هذا المنزل لم أجده فقد تهدم وقام بدلا منه عمارة جديدة واختفت الوثائق حيث حصل عليها البعض وللأسف يقوم بالمتاجرة بها ٠٠ لن نحتاج لسرد أمثلة كثيرة لأن الأمثلة موجودة بالفعل حيث ان وثائقنا منهوبة ولا نعرف مصيرها ، فوثائقنا متفرقة خاصة بالنسبة للفترة الناصرية والفترة السابقة على الناصرية فأنا بحكم تخصصى فى الفترة الناصرية وتناولت رسالة الدكتوراه الخاصة بتلك الفترة ، فزعت عندما كنت أذهب الى دار الوثائق لأبحث عن أى شىء عن اجتماع مجلس الوزراء فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ولا أجد واذا وجد فانه لا يسمح بالاطلاع عليه ونفس الأمر بالنسبة لرئاسة الجمهورية لا يسمح بالاطلاع على أى شىء به وهو أمر مخيف جدا ٠

وعندما نتحدث عن ضياع ونهب الوثائق لا نتحدث عن الوثائق المصرية فقط بل نتحدث أيضا عن نهب وثائق العرب أيضا ، فنحن نعلم أن القوات الاسرائيلية عندما غزت بيروت استولت على الوثائق الفلسطينية الموجودة فى المكتبة الضخمة بها والتى كان المسئول عنها الأستاذ أنيس صايغ ولن أتحدث كثيرا عن تشخيص الواقع ولكنى سأتحدث عن المحاور الرئيسية التى سيدور حولها النقاش ٠

المحور الأول : كيف يمكن ايقاف هذا النزيف الحاد لذاكرة الأمة ؟

المحور الثانى : فنحن نعرف أن هناك مشروع قرار جمهورى صدر منذ ٣ سنوات لحماية وثائقنا لم يدخل دائرة التطبيق ، ومعى صورة من مشروع القرار وهو صادر عن مجلس الدولة وقد تفضل الأستاذ محمد خضر بصياغة هذا القرار ، وهو قرار ينتظر أن يدخل الى مجلس الشعب ليتخذ طريقه الى التطبيق ويؤخذ به وهو قانون يحوى مواد جادة وعادلة ضد كل من يعبث بالوثائق أو يسىء اليها . فهذا القانون اذا طبق سيجد نوعا ما من ضياع وثائقنا .

المحور الثانى : كيف ولماذا ومتى ذهبت وثائقنا ولما لم نفعل أى شىء ايجابى حتى الآن لحماية وثائقنا التى تسرق وتباع بأكثر من مرة . أخبرنى د. محمد عفيفى أنه رأى كثيرا وثائق غاية فى الخطورة تباع على عربات الكارو واشتراها بثمن بخس جدا فذاكرتنا الحية لم تعد حية فقد أصبحت وثائقنا أو ذاكرتنا بمثابة ذاكرة مثقوبة .

والسؤال الآن .. ما العمل ؟

د. عبد العزيز نوار : أولا : شكرا لاثارة هذه القضية .

ثانيا : بادىء ذى بدء لست من أنصار القوانين فكم من قانون صدر من قبل ولم ينفذ والقوانين لها صدى سىء عندى فعندما صدر قانون منذ ١٥ عاما ينص على أن من لديه وثيقة فعليه أن يسلمها الى الدولة نهبت جميع الوثائق فالعكس تماما هو الذى حدث . وهذا رأى شخصى ، ولكن سأبدأ من مسألة أثيرت فى سيمنار التاريخ الحديث منذ حوالى ١٥ عاما حول (وثائق تاريخ مصر) وخرجنا منها بأن ٩٩٪ من أوراق البلديات نهبت ولدينا احصائية بذلك . فالمؤتمرات عقدت وانتهت بلا نتيجة وعندما تجرأنا وأردنا أن نرسل التوصيات الى وزير الثقافة وقتها وقفنا وقتا طويلا على بابه دون

أن نقابله فرحلنا . بالنسبة للوثيقة والوثائق نجد أن من يعملون في الوثائق الآن نجدهم ليســـوا على دراية وليسوا أرشيفست ، والنقطة الأساسية الآن هى أن ندع الماضى بما فيه ، ولننظر فيما يجب أن نفعله قبل أن يضيع البافى خصوصا أن هناك أكثر من فريق عمل فى جميع البلدان ليس فى اسرائيل وحدها يعملون فى وثائقنا وسنصبح « عالة » على ما يصدر من وثائقنا بالخارج نريد شفيق غربال جديد وأحمد فؤاد الثالث جديد وأظن أن أساتذة التاريخ يعرفون هذه القصة فالملكية أصدرت أربعين مجلدا كوثائق مصر باللغة الأجنبية لا يستخدمها أحد حاليا ، أما الوثائق الوطنية فقد عمل عليها العديد وكانت مفهرسة فهرسة طيبة فى عصر الملكية ثم انهالت بعد ذلك لأمر لا أعلمه ، والعمل هو تكوين لجنة داخل كل مكان يشتبه فى احتمال وجود وثائق به فتســجل وتوضــع على الكومبيوتر بمعنى تثبيت الوضع الحالى ، أما أن تقوم بعمل لجان لضبط الوثائق فى أمريكا أو غيرها فهذا خارج عن ارادتنا فعندما تجرأت ودعوت الى معونة خارجية للوثائق فى المجلس الأعلى للثقافة طردونا . اذا فمن وجهة نظرى أن هذه الندوة يجب أن يكون لها صوت وامكانة لانقاذ الوثائق عن طريق الدولة وتسجيل ما هو موجود تحت يدنا قبل أن يضيع وشكرا .

محمد خضر : أود أولا قبل كل شىء أن أعقب على الطلب الذى طلبه الدكتور نوار وهو أن هذه الندوة يجب أن تصير لبنة فاعلة وليست مجرد حملة صــحفية وأريد أن تتطور الى جمعية تسمى « جمعية الدفاع عن الوثائق » بحيث تستمر فى متابعة وملاحقة كل التطورات التى تحدث فى أمر الوثائق وتتولى التطوير هى الأخرى ، هذا هو الطلب الأول ، أما المسألة الثانية هى أننى أوضح باختصار شديد مفهوم كلمة وثائق ومفهوم الأرشيف القومى للدولة الذى هو (دار الوثائق القومية) والدور الذى يجب أن يلعبه هذا الأرشيف القومى مقارنا بكل الأرشيفات القومية الموجودة فى الدول المتقدمة .

فكلمة وثيقة كانت فى العصور الوسطى تعنى مجرد اثبات الحقوق لمادة كتبت بصيغ قانونية وبناء عليه فى العصور الوسطى ظهر علم الدبلوماتيك الذى ظهر ليدرس هذه الوثائق ، وثائق العصور الوسطى وأنشئت مدرسة الوثائق فى باريس لتدريس هذا العلم وعندما انتقلت دراسة الوثائق الى مصر كان المفهوم الذى سيطر على دراسة الوثائق هو مفهوم دراسة علم الدبلوماتيك وظل لمدة طويلة وحتى وقتنا هذا يدرس علم الدبلوماتيك ، فى حين أنه فى مطلع القرن العشرين تغيرت جميع الوسائط التى تكتب عليها الوثائق وصارت الوثائق تسجل على كل الوسائط التى نعرفها ومن هنا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ازدادت أعداد الوثائق فى أوروبا بدرجة كبيرة جدا بحيث تغير مفهوم الأرشيف القومى فلم تعد مهمته هى الحصول على الوثائق القديمة التى هى مكتوبة بخط اليد وانما على كل ما يصدر فى الدولة من وثائق . ومن هنا فان الوثيقة اما أن تفرزها الجهات الادارية والسياسية فى الدولة لتسيير دقة العمل ، فى حين أن الوثائق التى أشار اليها د. مصطفى مثل وثائق طه حسين وغيره هى وثائق خاصة بالأرشيف الخاصة فهناك الأرشيف العام والأرشيف الخاص ، والوثيقة بصفة عامة تمر بمراحل ثلاث : وثيقة نشطة وهى وثيقة لا تزال الجهات تعمل بها ووثيقة نصف نشطة وهى التى يرجع اليها الجهة الادارية فى أوقات متفاوتة ثم وثيقه انتهى العمل بها وهى التى تدخل الى الأرشيف القومى للدولة وينتقى منها ما يصلح أن يستبقى بصفة دائمة وهنا يأتى دور الأرشيف القومى للدولة الذى لابد أن يكون له تشريع يسيطر على كل ما يصدر فى الدولة سواء كان فى الأرشيف العام أو الأرشيف الخاص .. من هنا نحرص على وضع مشروع قانون للمحافظة على الوثائق القومية لسيطرة دار الوثائق أو الأرشيف

القومي على كل هذه الوثائق بحيث لا تضيع وثيقة واحدة · ولا يمكن السيطرة على هذه الوثائق الا عن طريق التشريع ففي غياب التشريع من الذي ينفذ ؟ ومن هنا فاننا نعلم أن هناك المجلس الدولي للأرشيف الذي أنشيء في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو فرع من اليونسكو والذي يتولى الآن أمور كل الأرشيفات في العالم ونحن على صلة به في دار الوثائق نستقدم منه المطبوعات وغيرها · هذا المجلس الدولي للأرشيف أصدر قانونا نموذجيا ليستخدم في التشريع للوثائق قمت بترجمته ونشر في مجلة معي الآن وهو يحتوى على القواعد التي يجب أن يحتوى عليها التشريع بحيث لا تضيع وثيقة واحدة ·· هذا فيما يتعلق بالتشريع ولكن لي كلمة صغيرة جدا فمن الذي سينفذ التشريع ما لم يكن هناك الأرشيفست الذي أشار اليه د· نوار وسأترك الحديث عن التعليم لأخي وصديقي الدكتور عماد أبو غازي ليبين لنا المجهودات الفظيعة التي قمنا بها لفصل دراسة الوثائق عن دراسة المكتبات فلم نفلح حتى يومنا هذا · وشكرا لكم جميعا ·

ابراهيم فتح الله : أشكر الدكتور مصطفى عبد الغني الذي أتاح لي لقائكم فنحن في دار الوثائق في دوامة نعيش المرارة بأكملها وللأسف لا سميع ولا مجيب فمنذ أكثر من ثلاثين عاما وأنا أعمل في دار الوثائق القومية ماذا نرى في دار الوثائق ؟ لو أننا تحدثنا في الأساسيات فسنجد أن هناك دورا غائبا مهما جدا هو دور الاعلام الأهرام الدولي أين دور الاعلام من الوثائق · الاعلام ينشر لنا ولكن عندما نتحدث عن الوثائق ونحاول أن نشكو مرة نجد أن ما ينشر مخالف لما نقول أو بعضا مما يقال ، اذا جئنا الى ما نعمل فنحن نعمل في صمت ، وتعتبر دار الوثائق ومن يعملون بها هم الجنود المجهولون في هذا العمل فلا توجد رعاية صحية لهم أو رعاية مادية ، الدكتور مصطفى ذكر مشكورا أن وثائق بلدية الاسكندرية في حالة

يرثى لها وفى حالة سيئة للغاية وهكذا نجد وثائق الدولة فوثائق الثورة العرابية نجد وثيقة منها طفحت عليها المجارى ومن ثم فاننى أتحدث فى مرارة ، بالنسبة لوثائق بلدية الاسكندرية لدى كشف باستلام هذه الوثائق ، فالفترة تغطى من ١٩١١ الى ١٩٥٥ . لو أن هناك اعلاما يذكر هذا للناس لما اتهمت الوثائق .

ومع احترامى الشديد لأستاذى الدكتور عبد العزيز نوار وقد شارك معنا فى أعمال كثيرة فى دار الوثائق لا نجد من ليسو متخصصين مفروضين على الوثائق أين المتخصصين هل وجدنا المتخصصين ولم نفسح لهم المجال ؟ انما فى السنوات الأخيرة ، وهذا أيضا دور اعلامى لو أنه موجود ، نجد أن من يعمل فى دار الوثائق كثيرون منهم من خريجى قسم الوثائق ولم نكتفى بهذا أيضا بل بمساعدة الأساتذة فى كلية الآداب الموجود بعضهم هنا أرسلنا أكثر من ٢٥ موظف من بين ١٠٠ موظف حصلوا على دبلوم الوثائق ومنهم من حصل عليها بامتياز حتى نغير من الوضع الذى كان ، أيضا لو كان هناك اعلام يسير معنا وكان هذا أيضا شىء معروف ، وأريد أن أقول أيضا أنه ليس كل ما يصدر وثيقة وانما هناك الانتقاء والفرز لكى ننتقى وثائق معينة هى التى تفيد فى الاستدلال القانونى أو فى الكتابة التاريخية وعلى هذا ليس كل ما يصدر عن المؤسسات أو عن المصالح وثائق ، نحن لا نستطيع مهما كان حجم دور الوثائق أن نحفظ كل ما يصدر عن الدولة وانما هناك طريقة الفرز المعروفة فما يحفظ هو الوثيقة التى يرجع اليها فى الاستدلال القانونى أو فى الكتابة التاريخية ، ليس التاريخ بمعناه الضيق أى التاريخ السياسى وانما التاريخ بمعناه العام سياسى أو فنى أو ادارى الى آخره ..

د. وفاء صادق : عفوا أستاذ ابراهيم من الذى يحكم ويقيم ويقرر أن هذه الوثائق أو تلك وثائق أرشيفية يمكن أن تحفظ .

ابراهيم فتح الله : هذا التقييم راجع أولا الى مجلس الادارة ، ومجلس الادارة فوض لجنة متخصصة تشمل موظفين اداريين ، تشمل موظفين متخصصين فى الوثائق ، تشمل ممثلين للقانون ٠

د٠ وفاء صادق : وهل كل ما يضم الى دار الوثائق يعرض على هذه اللجنة ؟ ٠

ابراهيم فتح الله : بالفعل كل ما يضم يجب أن يعرض عليها باستثناء الوثائق القديمة المحفوظة فى دار المحفوظات فهذه الوثائق نأت بها دون فرز لأنها مكملة لمجموعات أرشيفية حتى بالقدم فقد أصبحت ذات قيمة تاريخية لا يستغنى عنها ٠

د٠ وفاء صادق : لقد كتبت رسالتى للدكتوراه عن الوثائق وقدمت يد العون كثيرا للسادة رؤساء مجالس الادارة الذين جاؤا كالدكتور حجازى والدكتور الأنصارى وقدمت أوراقى لهم ومازلت أعمل فى الجامعة ٠

ابراهيم فتح الله : بعد اذنكم أرجو من الدكتورة وفاء صادق أن تترك هذه التعليقات لما بعد الندوة لكى تكون الندوة موضوعية وليست تصفية حسابات ٠

د٠ وفاء صادق : ليست تصفية حسابات ولكن القول بأن المتخصصين لا يقدمون يد العون يعد اتهاما خطيرا ٠

ابراهيم فتح الله : أنا لم أقل هذا بدليل أن الذى صـــاغ مشروع القـــانون دكتور فى الجامعة هو الدكتور عماد أبو غازى والأستاذ محمد خضر فصاغا القانون ودرسناه دراسة كبيرة جدا

ليس لغياب القانون أو التشريع عن دار الوثائق بل هناك ٣ قوانين وقرار جمهورى ولكن مع التطبيق وجدنا أن هذه التشريعات بها قصور فتم عمل هذا التشريع وعرض هذا التشريع على مجلس الادارة وعلى لجنة قانونية وهؤلاء اساتذة من جامعة القاهرة اشترك معهم د. رؤوف عباس وهو أيضا رئيس اللجنة التى تحدثنا عنها وهى لجنة الفرز والاعداد ومعنا الدكتور يونان لبيب وهؤلاء من أغنى الناس عن التعريف .

وأقول أن التشريع الذى يقبع فى مجلس الوزراء انتهى ليس منذ ثلاث سنوات كما ذكر وانما آخر خطاب أرسل لمجلس الوزراء تاريخه ١٩٩٧/١٢/٢٠ وطلبت مناقشة هذا المشروع فى مجلس الدولة على مدى جلستين أو ثلاثة ثم أقر وأرسل بعد ذلك لمجلس الدولة لمقارنته بالتشريعات القديمة وبعد هذه المقارنة أرسل لمجلس الوزراء ولم يصدر حتى الآن .

أنتم تسألون .. ما العمل ؟

العمل الذى نطلبه الآن ثلاثة أشياء مهمة جدا .

أولا : اذا كنا نريد الحفاظ على الوثائق فانه لابد من اعداد مكان مناسب لحفظ الوثائق ، هذا المكان يجب أن يشمل سعة لحفظ الوثائق دوريا وهو مالا تستطيع أن تفعله دار الوثائق الآن للضيق . هذا المكان لابد أن يكون مجهزا بالتجهيزات الحديثة التى تحافظ على الوثائق وأن تتوافر الرعاية ضد التلوث وغيره والعمالة المدربة الكافية ، انما وجود عدد قليل جدا من العاملين ازاء كم هائل من الوثائق ينتحرون فى الأداء ويقومون بتصنيفات دقيقة يشهد بها أساتذة الجامعة .

ثانيا : مطلوب توحيد جهة الحفظ بحيث لا تترك الوثائق بين عديد من المصالح الحكومية مثل وزارة الأوقاف وغيرها فاذا جاء الباحث ليبحث فأين يذهب هل يذهب الى هذه الجهات جميعا ؟ أم يجب أن يكون هناك جهة موحدة كما فى العالم كله مكان يرجع اليه يستقى منه معلوماته من ثم يجب توحيد جهة الحفظ وهى دار **الوثائق القومية .**

ثالثا : أيضا تبعية هذه الدار .. لمن تكون تابعة ؟ فهل تكون تابعة مخضومة الحق لهيئة تهتم بالكتاب دون الوثائق فهناك فرق شاسع بين الكتاب وبين الوثيقة . الكتاب يستعار فى أى وقت وله نسخ عديدة أما الوثيقة فاذا فقدت فليس لها تعويض ولا تقدر بملايين الجنيهات .

وللأسف فان من يكتبون عن الوثائق قد لا يكونوا قد كتبوا عن الوثائق ولو لمرة واحدة أين هؤلاء الناس أدعوكم جميعا لزيارة دار الوثائق فنحن على مدى سنوات طوال نعمل فى صمت رهيب ولا نرى من يساعدنا أو يرفع صوتنا الى المسئولين .

وأعود لأقول حول تبعية الدار أن دار الوثائق يجب أن تكون تابعة لجهة رئاسية وهذه الجهة الرئاسية سوف تقضى على المشاكل الفرعية التى نعانيها فنحن حتى الآن لا نجد الدكتور المعالج وأكثر الموظفين مصابين بالحساسية الجلدية وحساسية الصدر ومنهم من كف بصره .. أين الاعلام الذى يحاسبنا ويقول كان .. وكان . للأسف فى حديثى هذا لم أوف شيئا له قيمة فى موضوع الوثائق حقه وليت هذه الندوة تستمر وتستمر لكى أعرض مشاكلى وأطلب يد المعونة منكم جميعا لكى ننهض بدار الوثائق ، فالوثائق هى تاريخنا ومن لا تاريخ له لا قيمة له ولا مستقبل له وأيضا نقطة اصدار تنبع

وكنت أتمنى أن يكون الأستاذ صلاح الطاروطى معنا الآن ليتحدث أكثر عن هذا التشريع ٠

د٠ عواطف عبد الرحمن : الحقيقة أننى أحيى الأخ والزميل العزيز الدكتور مصطفى عبد الغنى وطبعا الأهرام كما عودتنا باستمرار هى رائد فى اثارة القضايا القومية والوطنية وهذه القضية لها حساسية خاصة سواء بالنسبة للرعى أو بالنسبة للذاكرة الوطنية وحمايتها وكل الكلام الذى قيل أؤيده تماما سواء من الأساتذة الأفاضل أو من الأستاذ ابراهيم فتح الله كمسؤل تنفيذى يعبر عن جزء كبير من المأساة الداخلية فى دار الوثائق ٠ والنقطة التى سأركز عليها والتى دائما ما تكون موضوع اهمال عند الحديث عن الوثائق وهو عتاب أوجهه لزملاءنا فى قسم الوثائق بكلية الآداب هى نقطة عدم وضع الوثائق الصحفية فى الاعتبار حيث يتم الحديث عن الوثيقة بشكل عام وبتصنيفاتها المختلفة أما الوثيقة الصحفية فلا تضف أصلا ضمن الوثائق فى حين أننا نضعها ضمن دراستنا وبالفعل كلفت أحد تلامذتى فقام بعمل رسالة ثقافة عربية ٠ الماجستير الخاصة به حول الصحيفة كوثيقة تاريخية حتى تؤكد أنها جزء من الوثائق جزء من ذاكرة الأمة والحقيقة أننا منذ ثلاثين عاما نعانى من المأساة التى تعانى منها دار الكتب والوثائق القومية ككل ٠ كباحثين فى الصحافة أو كدارسين أو كأساتذة فأنا أتذكر اننى وجهت فى صدر رسالتى للدكتوراه منذ ٢٥ عاما ، نداء الى القائمين على دار الوثائق القومية بأن طلبت منهم حماية جزء حى من ذاكرة مصر وهى الصحف وهو أمر كان مستغربا الا أن هذا النداء ظل يتكرر الى الآن فكل من يسجل فى تاريخ الصحافة من تلامذتى أجده يصدر رسالته بهذا النداء نفسه فالنداء يتكرر جيلا بعد جيل ٠

وأستطيع أن أقول ان هناك ٣٠٠ دورية ضائعة تماما ولدى كم هائل من أوراق الاعارة التى يحصل عليها الطلبة عند اجراء الأبحاث فى السنة الثالثة ومعظمها مكتوب عليه لا يوجد أو فى الترميم أو فى التجليد ولا يمكن اطلاقا تربية كوادر تعرف تاريخ بلدها ومن خلال تاريخ الصحافة تعرف تاريخ مهنتها وتستطيع تكوين رأى وتصبح كوادر مؤهلة فعلا بالوعى دون أن يرى الجرائد أو الصحف الأساسية التى تعد جسر الوعى ٠

والحقيقة أننا طالبنا بالانتباه لذلك من خلال الصحف عبر أكثر من نداء فى بريد الأهرام أو من خلال مقالات الدكتور مصطفى الذى خصص حملة ومن خلال روز اليوسف أو عبر ندوة الكلية أتينا فيها ببعض العاملين فى دار الكتب فاشتكوا شكوه مرة سواء من المشاكل الادارية أو المشاكل الصحية أو المشاكل البيرقراطية وذكروا أنهم تنفيذيين فحسب وان المهم هو أن نضع أيدينا فى أيد بعض ونوجه نداء لعمل تشريع لحماية وثائق التراث الصحفى ٠ وبالطبع كان هناك تشريع منذ ثلاث سنوات وأود أن أعرف ما الذي يجعل هذا التشريع موضوع فى الأدراج فى مجلس الوزراء ولماذا لم يعرض عليه الى الآن ؟

أتصور ان بعض مشروعات القوانين تؤجل لأسباب أو لأخرى خاصة بالادارة العليا أو خاصة بالمسئولين فى الحكومة ولكن أتصور ان هذا المشروع بالذات خاص بشعر وقضية أهم ٠ بقضية لها تداعياتها المستقبلية ٠ فأى طفل ناشىء يجب أن يعلم ان هذا المكان هو الذى يستطيع من خلاله أن يتعلم كيف يصبح وطنيا ومصريا وعربيا ، وأتصور أن هذه الندوة لابد أن تخرج بعد ومن القرارات والتوجيهات ونحاول تنفيذ هذه التوجيهات والقرارات كل فى مكانه : فقسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب عليه دور أساسى

وكلية الاعلام عليها دور والصحافة عليها أيضا دور . النقطة الأخرى التى اريد أن أثيرها هى ان التراث الصحفى ليس فقط هو التراث المكتوب . ولكنه أيضا التراث الاعلامى المسموع والمرئى وهو أخطر، ففى قسم الاذاعة بكلية الاعلام ليس هناك تاريخ للاعلام المسموع أو الاعلام المرئى ، والمشكلة فى ذلك أن الأشرطة التى يسجل عليها يتم مسحها بعد ذلك ، فمعظم الأشرطة التى كانت تحوى خطب الرئيس عبد الناصر على سبيل المثال تم مسحها جميعها وهو ما أفزعنى وجعلنى أطالب بوضع هذه الأشرطة فى خدمة البحث .

نقطة ثالثة أود التأكيد عليها وهى ان هناك حوالى ٣٠٠ صحيفة ضائعة و ٢٥٠ صحيفة ، فى حاجة الى الترميم وأقول ان ما كان يحتاج الى الترميم منذ عشر سنوات لم يعد الآن صالحا للتعامل معه ، لذا أؤكد على مسألة الترميم واستعادة التراث الصحفى المصرى وأذكر ان مكتبات مثل المكتبة الوطنية فى باريس ودار الوثائق البريطانية ومكتبة الكونجرس ومكتبة ليدين بموسكو هذه المكتبات الأربع بها كم هائل من الصحف الضائعة منا ، ومن الممكن تخصيص ميزانية يمكن نقل هذه الصحف على ميكروفيلم ومن ثم امكانية استعادتها .

وهناك شيء آخر هام وهو ما يخص صحف الأقاليم فعندما أتيح أن أخدم جامعة أسيوط وهى المدينة التى أنتمى اليها ، عن طريق انشاء قسم اعلام بالجامعة فكان أول شيء قمت به هو ان قمت بمحاولة للاطلاع على المكتبات مثل مكتبة المحافظة أو مكتبة الجامعة وللأسف ليس هناك وعى بأهمية الصحف ومن ثم من أجل الأبحاث التى من المفروض أن يقوم بها الطلاب اضطررت لاحضار كميات كبيرة من الجرائد والسفر بها اليهم ، فليس هناك حفظ للصحف لديهم وهى مسألة تعد كارثة فحتى بالنسبة للصحف

الاقليمية التى صدرت فى أسيوط ونحن نعلم ان أسيوط لها تاريخ فى هذا الأمر أيضا لم نجد أية صحيفة محفوظة ومن ثم لا يستطيع الطالب القيام بأبحاث حول تاريخ الصحافة الاقليمية أو الصحف الأخرى ، ومن ثم تعد الصحافة الاقليمية مشكلة أخرى فى هذا الصدد وعندما سألت المحافظ وهو شخص رائع حقيقة وجدته جاء فقط منذ عامين فى حين أن هناك تاريخ من الاهمال لدرجة ان السلطة العسكرية هناك لا تدرى ما هى قيمة الوثائق ، فما يهمهم هو الضبط والربط والأمن فى أسيوط فى حين لا يهتمون بحفظ تاريخ أسيوط ، مع احترامى للجميع واحترامى لكل الناس لكننى أتحدث بصراحة ، فكل ذلك أوجد مشكلة أخرى فعندما نحاول أن نحارب الارهاب فى الوجه القبلى لابد أولا من معرفة تاريخه ودافعه وظروفه السياسية والاجتماعية والثقافية وبالذات الجانب الثقافى الذى لا يذكره أحد حتى على المستوى الأكاديمى . فلابد أن يكون هناك اهتمام أكبر بمعرفة تاريخ هذه المنطقة وعملية توالى الأجيال والحكام عليها الذين أوصلوها الى هذه الحالة والتاريخ يعنى فى النهاية الوثائق .

وأنا أتصور ان تاريخ مصر ليس فقط الوثائق المتعارف عليها بل ان تاريخ مصر هو أيضا الصحف التى تسجل أشياء كثيرة لا تستطيع تسجيلها الوثائق الأخرى ، ومن ثم فالاهتمام بهذا الجانب لا يقل أهمية عن المخطوطات الأساسية أو مذكرات الساسة والعلماء والمثقفين ، والوثائق ذات الشأن سواء كانت وثائق عسكرية أو سياسية ، فنحن نعتبر ان الصحافة هى سفر يضم كل ذلك .

وأتصور كذلك ان الأمر لا يقتصر على مجرد عرض المآسى والمحن التى تمر بها الوثائق ، بل لابد من وضع حلول جزء منها مطلوب من الدولة أن تقوم به وجزء منها اهتمام الصحافة بالقضية

ومن خلال ابراز الوجه الآخر للقضية الذى تحدث عنه الأستاذ ابراهيم فتح الله بشكل جعلنى أحترمه تماما وأصدقه لاننى تعاملت طويلا ولازلت أتعامل مع الكوادر البشرية وخصوصا الكوادر الأقل من الوسطى والدنيا هى بالفعل عبارة عن مأساه متحركة سواء على المستوى الوظيفى أو من حيث المرتبات أو على المستوى الصحفى الذى يحتاج الى الاهتمام بسبب مسألة التعامل مع الوثائق لفترة طويلة ، وهم خدمونا جدا ولكنهم فى النهاية عاجزين ولم يكن هناك من قام بلفت الأنظار اليهم ، ومن ثم فيجب عند الكتابة عن الوثائق ابراز الوجه الآخر للعملة فهؤلاء العاملون فى النهاية هم أهل لنا وجزء منا وعندما نقوم بحل مشاكلهم سيصبحون بالفعل سندا لنا وسيدرك كيف يمكن المحافظة على الوثيقة . أنا لا أنسى عندما طلبت (كوكب الشرق) حينما كنت أبحث موضوع الصحافة والقضية الفلسطينية ان جاء الموظف بالكواكب ووجدت زميله يقوم بفتح الباب من خلال كومة انتزعها من أحد المجلات انتزعها وكأنه ينتزع أحشائى وكنت وقتها فى حالة انهيار وقلت له أنه بذلك انتزع جزء من قلب مصر الحى ، وأستطيع أن أقول ان الصحف الخاصة بالثورة العرابية غير موجودة فعلى مدى ١٥ عاما استطعت أن أقنع ثلاثة باحثين (باحثين وباحث) لتناول الثورة العرابية ، فنحن الى حد كبير استطعنا تسجيل معظم تاريخ الصحافة ، الا انه فى خلال القرن التاسع عشر هناك سنوات عديدة ضائعة ، ففى الثورة العرابية ١٨٨٢ سنجد صحف مثل (الطائف) و (التنكيت) و (التبكيت) و (الأستاذ) وهى صحف غير موجودة فالطائف لا يوجد منها سوى نسخة واحدة ، نسخة واحدة من أهم جريدة أقامت العلاقة بين الجيش وبين الشعب ومهدت الأرضية الأساسية للثورة العرابية ، فصوت الثورة لا نجد منها الا عدد أو ورق

متفرق من عدة أعداد ، أما (الأستاذ) فقد استطاع عبده جبير أن يجمعها فى مجلد ومن ثم يأست ، الى أن جاء طالب أخير هو معيد يدعى محمد الباز ذكر لى أنه سيتسلل مسترسل لكل المكتبات من أجل البحث فى الثورة العرابية وذلك رغم قيام اثنين بمناقشة نفس المشروع وبأسوأ وتوقفوا ٠

على سبيل المثال الدكتور رمزى ميخائيل استطاع بصبر وبدأ أن يتناول بالبحث فى ثورة ١٩١٩ فقد أحضرنا له الصحف الناقصة هنا ومع ذلك فهو يسجل أن هناك ١٩ دورية من الدوريات السرية لثورة ١٩١٩ ناقصة ٠ ولكن بالطبع من الكم الذى تم احضاره اضافة الى الكم الموجود هنا مكنه من اتمام رسالته حول ثورة ١٩١٩ ومن ثم فقد أمكنا القيام بواجبنا نحو ثورة ١٩١٩ ويبقى واجبنا نحو انتفاضة ١٩٤٦ الا أننا فى تلك الانتفاضة نجد نفس المشكلة : وأنا لا أدرى ما الذى يحدث ؟ فالوثائق الصحفية الخاصة بالهيئات الوطنية أو صحوة الضمير الوطنى فى مصر غير موجودة ، لنأخذ نظرية التآمر التاريخى أو نظرية المؤامرة فى تفسير التاريخ ولكن أكيد هناك شىء ما يحدث ضد هذا الوطن فى هذه الجزئية بالذات ٠

وأنا أتصور انه يجب الاهتمام بالكوادر البشرية كما ذكر الأستاذ ابراهيم فتح الله سواء من ناحية المرتبات أم من ناحية الرعاية الصحية وهو أمر مهم ومن ناحية التدريب المستمر كذلك حتى يدرك أن الوثيقة هى قطعة من جسد أجداده يحافظ عليها من أجل أحفاده جيلا بعد جيل وليست مجرد ورقة ، النقطة الأخرى المهمة هى ضرورة كذلك أستطيع القول ان الانفاق فى معظم الهيئات والمصالح الحكومية يتم على المسائل المظهرية أما المسائل التى تبقى للأجيال والتى تشكل الوعى لانجد ميزانية لها أما المهرجانات

والاحتفالات فينفق عليها بسخاء ، ولكن أقول ان تجديد دار الكتب وهو أمر أسعدنى كان يمكن تخصيص جزء ولو بسيط منه لترميم التراث ليس الصحفى فقط ولكن التراث الوثائقى عموما ٠

أيضا مسألة الاسراع فى اصدار التشريع وأنا كنت آمل أن يكون الأستاذ صلاح الطاروطى موجودا حتى يحدثنا عن هذا الأمر الا انه لم يأت ٠ وبالنسبة للهيئات الثلاث المسئولة عن التراث الصحفى لدينا دار الوثائق ونحن معنا الأستاذ سمير غريب وهو خريج كلية الاعلام قسم الصحافة ، الطرف الثانى هو المؤسسات الصحفية الكبرى وخاصة المؤسسات القادرة والغنية وفى مقدمتها الدار العريقة التى عشت فيها لمدة ١٠ سنوات كذلك هناك نقابة الصحفيين ودورها أدبى ومعنوى فهى ليست لديها ميزانية أما من لديه ميزانية ولديه سلطة تنفيذية هو المجلس الأعلى للصحافة فيستطيع القيام بدور فى هذا الصدد حيث قد تتكدس فيه الأموال وتعود كل عام ٠٠ والحقيقة أننى أكتفى بهذا وشكرا لكم ٠

يوناان لبيب رزق: قضية الوثائق تشغلنى جدا ولكن مما يشغلنى أيضا هو هل من المفيد ان نظل نبكى على اللبن المسكوب ؟ أم ان علينا ان نمنع سكب مزيد من اللبن ، انا اظن ان البكاء على اللبن المسكوب ليس حلا للموقف القائم ، وأظن أن اتهام الدوائر الرسمية سواء كانوا المسئولين فى دار الكتب ، أو المسئولين فى دار الوثائق ، بالتقصير ليس حلا ٠

فهناك جو عام ومناخ شامل ٠

وأود ان احكى لكم حول (الوعى الوثائقى) ففى شمال انجلترا هناك جامعة قديمة هى جامعة درن بالقرب منها كان يقطن رجل مهم جدا لعب دورا خطيرا فى مصر والسودان وهو السير ونجت

الذى كان حاكما عاما للسودان ثم بعد ذلك مندوبا ساميا فى مصر ، هذا الرجل بعد عام ١٩١٩ وبعد اعتزاله الوظيفة ، أول ما قام به أن أتى بأوراقه الرسمية وأعطاها هدية لمدرسة الدراسات الشرقية الموجودة بتلك الجامعة ، وفى خلال الفترة من العشرينيات الى اليوم أصبح هناك أرشيف كامل يسمى أرشيف السودان بجامعة درن ، كان هذا الارشيف من قبل يتبع مدرسة الدراسات الشرقية اما اليوم فقد أصبح يتبع الجامعة . وما حدث ان كل فرد من الانجليز عمل مع مسح ونحت قام بتقليده حيث اعطى كل الجامعة . وما حدث ان كل فرد من الانجليز عمل مع مسح ونحت قام بتقليده حيث أعطى كل منهم للجامعة اما مذكراته أو البوم صور لديه أو أوراق مدرسية لذلك فهم يطلقون على هذه الجامعة أوراق خاصة ، وفى عام ١٩٨٧ زرت هذه الجامعة للاطلاع على أوراق طابا ولكن قبل السفر درست كتالوجا فى معهد الدراسات الأمريكية عام ١٩٨٦ بما لديهم وذهبت مسلحا بما درسته فى هذا الكتالوج وعندما ذهبت الى هناك وطلبت ما اريده اتضح أن كتالوج ١٩٨٦ أصبح قديما للغاية وان هناك كتالوج لعام ١٩٨٧ وهو كتالوج جديد به تفاصيل واضافات مدهشة ، بمعنى ان الحراك دائم ومستمر وهو حراك يقوم به اناس فالحرص على الوثائق وحفظها جيد جدا لكنهم يعاملون الوثيقة باحترام بالغ اذا القضية ليست قضية المسئولين فقط ولكن الى جانبها قضية الوعى الوثائقى العام .

ونأتى الآن الى قضية الصحافة فأنا صحيح انتهى بى المطاف فى الأهرام اى العمل فى الصحافة ولكنى اذكر ان أول كتاب لى صدر سنة ١٩٦٩ وهو (الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى) كان يقوم على حوالى ٧٠٪ صحافة و ٢٠٪ وثائق و ١٠٪ مراجع وقد لاقيت للأسف عنتا شديدا من زملائى .

اساتذة التاريخ الذين راوا أن الصحافة مادة علمية من الدرجة الثانية ، مع العلم انى أراها كما تقول الاستاذة د. عواطف مادة علمية من الدرجة الأولى وأهم من الوثائق لأن الوثائق لا يوجد بها نبض الحياة بينما الصحافة تحتوى على هذا النبض .

ولعل الاستاذ سمير غريب يذكر أنه فى خلال الاجتماعات التى كانت تعقد من اجل دار الكتب الجديدة السيدة سوزان مبارك أنه كان هناك تيارات ، تيار كان يتزعمه — وهذا من حقه — الدكتور ايمن فؤاد كان يقول بأولوية المخطوطات ، وتيار كنت أتزعمه أو الح عليه وهو تيار الصحافة ، ومن الواضح أن التيار الأول هو الذى تغلب ففى الاجتماعات بعد ذلك وجدتهم يتحدثون عن المخطوطات واصبحت العناية منصرفة الى المخطوطات مع العلم أن المخطوط من الممكن أن أجد له مثيل ان لم يكن فى القاهرة ففى دمشق او هولندا أو فرنسا ولكن الجريدة التى تضيع لا يمكن أن أجد لها مثيلا ، فالحقيقة ان موقفى ونداءاتى ذهبت هباء وبالتالى فأنا منزعج جدا فيما يجرى بالنسبة للدوريات ، فالدوريات فى تقديرى وكما قلت هى وثائق من الدرجة الأولى ولكنها فقط تحتاج الى قراءة خاصة ، الوثائق ، تحتاج الى قراءة بشكل ما وبعين معينة ، أما الدوريات فتحتاج الى قراءة بعين مختلفة ، ومن ثم فنحن الآن فى موقف خطير جدا بالنسبة للدوريات ، فأنا لست منزعجا بدرجة كبيرة على الوثائق فهى محفوظة ، وتحتاج فحسب الى التنظيم والى اليد العاملة والوقت ، ولكن الدوريات هى التى تندثر ، وتندثر بشكل سريع جدا وبالتالى أقول ليتنا نتبنى حملة قومية لانقاذ الدوريات ، وليت هذه الحملة لا تقتصر على الحفاظ على ما هو موجود فى قسم الدوريات بدار الكتب ، بل اتمنى أن تكون هذه الحملة قائمة على توجيه نداءات للأفراد الذين لديهم دوريات قديمة خصوصا بالمجلات حيث لا يحتفظ أحد بالجرائد وانما يحتفظون

بالمجلات ، وأنا شخصيا كان زوج عمتى يحتفظ بهذه الدوريات وهو يعد احد مقادر تكوينى العلمى . فقد كنت اذهب لأية اجراء هذه الدوريات ، ولكن بعد وفاته ، وكنت أنا وقتها فى السودان ، تم اعطاء هذه الدوريات لبائع الروبابيكيا فقد كان هناك بعض الأفراد الذين يحتفظون بهذه الدوريات ويقومون بتجليدها ، ومن ثم فالمطلوب حملة قومية لانقاذ الدوريات والحفاظ على ما هو قائم وبطريقة جديدة حيث يمكن أن يكون هناك ميكروفيلم للدورية يرجع اليه وليس الدورية نفسها وقد قلنا من قبل نريد تصوير كل الدوريات لكى لا يذهب القارىء ليطالع جريدة مهلهلة وانما تتم المطالعة من خلال ريدر Reader (جهاز قارىء) وميكروفيلم أو ميكروفيش يعمل عليه ، وفى وقت من الأوقات قيل ان ذلك سيتم ، ولكن للأسف لم يحدث ، وقد يتم صرف مائة أو مائتين الف جنيه ، ولكن سيتم الحفاظ على التراث القومى فأنا كنت افضل تصوير هذه الدوريات بدلا من الوجاهة التى أصبحت تحظى بها دار الكتب ، بالطبع لا بأس من حدوث الأمرين معا ولكن اذا كان هناك خيار فان تصوير الدوريات بالميكروفيلم وحفظها أفضل من عمل السلالم من الرخام .

محمد خضر : الدكتورة عواطف عبد الرحمن اثارت نقطتين النقطة الأولى هى الدوريات والتى تحدث فيها د. يونان والنقطة الأخرى هى المتعلقة بالوسائط الأخرى كالأشرطة وغيرها فهناك مسألة خلط بين الوثائق والمكتبات ، فالعاملين فى مجال المكتبات يريدون اعتبار حتى الكتاب وثائق ، فكل ما هو مطبوع لا يدخل فى اختصاص الارشيف القومى وانما يدخل فى اختصاص المكتبة القومية ، والعمل فى المكتبة القومية بأساليبه التكنيكية مختلف تماما عن العمل التكنيكى فى الأرشيف القومى ، أما الوسائط الجديدة فهذه أيضا محلها الأرشيف القومى ، ولكن بوسائل جديدة ، حتى فى

التشريع ونحن وضعنا ذلك فى التشريع ، والدوريات لا تعتبر بالنسبة للأرشيف القومى وثائق وانما هى جزء من المكتبة الوطنية تسأل عنها هذه المكتبة الوطنية . أما الوسائط الأخرى السمعيـــة ــ البصرية فهى فى الحقيقة تدخل ضمن الأرشيفات القومية ، ولكـــن الأساليب الفنية المستخدمة فى الأرشيف القومى تختلف اختلافا كليا عن الأساليب الفنية المستخدمة فى المكتبات وهذه هى نقطة الخلاف التى لا بد أن يفهمها الجميع فلكى يتم تكوين من يعمل فى الأرشيف أو الأرشيفست فيجب أن يتلقى تعليما خـلاف التعليم الذى يتلقاه من يعمل فى مجال المكتبات وهذا ما كنت أحاول التعليق عليه .. وشكرا .

د. فاطمة موسى : اضافة الى كلام الدكتور يونان أقول ان الصحف والمجلات لا نحافظ عليها لمجرد معرفة حوادث التـــاريخ ولكن معرفة أدباء القرن الثامن العشر ومحتويـــات المطبوعـــات الأدبية مهمة جدا فهى وثائق هامة حتى بالنسبة لتاريخ الأدب ، فعلى جدران مكتبة المتحف البريطانى نجد المجلات منذ القرن الثامن عشر مجلدة وموضوعة ، فنحن يجب أن نقوم بشىء ننقذ به هذا التراث ليس فقط كوثيقة تاريخية وانما كوثيقة تستخدم فى البحث فى مجالات الأدب والفنون ، فهذا ضرورى لنا جميعا .

د. يونان لبيب رزق : لقد كنا واعون بهذه الفكرة تماما ونحن فى مركز تاريخ الأهرام نخطط مثلا لاعادة نشر الروايات التى كانت تنشرها جريدة الأهرام مسلسلة منذ أواخر القرن الماضى ومخطط أيضا لنشر المقالات الخاصة ببعض الشخصيات الأدبيـــة الكبيرة التى لم يتح لها فرصة النشر فنحن واعون بهذه المسألة .

أيضا لا بد أن أشير الى أن الدوريات تفيد فى كتابة التاريخ الاجتماعى . أما الوثائق الخاصة بالاستاذ ابراهيم فتح الله فهى لا تصلح لكتابة هذا التاريخ الاجتماعى .

د. هدى جمال عبد الناصر : الحقيقة أن هذا الموضوع مهم جدا بالنسبة لى ، لان لى تجربة مرة فى عملية جمع الوثائق ، سواء وثائق ما قبل الثورة أو وثائق ما بعد الثورة ، فرسالة الدكتوراه الخاصة بى تناولت فترة ما قبل الثورة ، وبحكم عملى بالأهرام فى وحدة دراسات الثورة المصرية،التى تعمل على توثيق فترة الثورة، اهتمت بوثائق ما بعد الثورة . لن أتحدث عن الوضع القائم لاننا كلنا نعلم هذا الوضع ولكن من الواضح مما دار أن هناك أمور أساسية نتحدث عنها فهناك اتفاق على مبدأ تنظيم الوثائق هو دار الوثائق المصرية ، وحسب علمى أن مبنى الدار من الممكن أن يحتمل المزيد . اذن ما نحتاج اليه بالدرجة الأولى هو تنظيم العمل داخل دار الوثائق ، والحقيقة أن لى ملاحظة فالأمر ليس مجرد الوعى بقيمة الوثائق ووضعها فى مكان معين وانما العملية هنا متعلقة بوجود قانون يحمى هذه الوثائق ، ويحمى رغبة الذى يعطى الوثيقة فى طلبه أن تكون الوثيقة مغلقة لفترة معينة ويشعر بالثقة من أن رغبته ستجاب ، ومن هنا فالقانون مهم جدا .

والحقيقة أننى نظرت الى مشروع القانون المطروح على مجلس الوزراء لاقراره وارساله الى مجلس الشعب ، فللوهلة الأولى وجدت أن هذا القانون يقيد بأكثر مما يعطى الحرية فهى على سبيل المثال يقول : ان الوثيقة المكتوب عليها « سرى للغاية » تحفظ لخمسين سنة ، وأنا هنا أختلف مع ذلك ، فأنا عملت فى رئاسة الجمهورية وفى الحكومة قبل الانتقال الى الجامعة واعلم أن هناك دائما ميل الى المبالغة فى رفع درجة السرية فى الوثيقة وقت

أصدار هذه الوثيقة ، ولكن بعد فترة درجة السرية هذه تسقط ، وتختلف عملية سقوط درجة السرية باختلاف الموضوع أو باختلاف العصر والزمن نفسه ، وبالتالى فمن الممكن أن أجد ورقة عليها عبارة « سرى للغاية » ولكن أصبحت بعد عشر سنوات لا تحمل أية درجة من السرية ، ومن هنا فيمكن أن يتاح للباحثين الاطلاع عليها بعد ٢٠ سنة أو ١٥ سنة الى غيره من الحدود الدنيا للاطلاع على الوثيقة ، والحقيقة هذا الكلام ليس متبعا فى مصر وحدها ولكن أيضا فى المملكة المتحدة فأنا اطلعت على الوثائق البريطانية فى الفترة من ١٩٣٦ الى ١٩٥٢ وكل الوثائق التى اطلعت عليها كانت تحمل درجة « سرى للغاية » ولكن زالت عنها درجة السرية بمرور الوقت .

اذن فنحن نرغب فى قانون يشجع الناس على الاطلاع ويعطى للباحث حرية الاطلاع ، ولا يكون هذا القانون الغرض منه تقييد اطلاع الباحثين على هذه الوثائق وتقييد فتح وثائق الدولة امام الباحثين .

نقطة أخرى أود الانتقال اليها وهى المتعلقة بوثائق الثورة وهى التى تهمنى فى اللحظة الحالية ولا سيما ما يتعلق بمكان هذه الوثائق .. فاننى أتتبع مكان هذه الوثائق منذ عدة سنوات لأهمية هذه الوثائق للباحثين .

لأن سوق الكتب ملىء بالكتب التى يدعى كتابها أنها تحوى تاريخية ، ونحن نعلم أن تعريف الشهادة التاريخية انها يجب أن تكون موثقة علميا ، ومن ثم فأية مذكرات أو كلام غير موثق ليس له قيمة فى أية رسالة علمية وهو ما تعرف فى الاطار الأكاديمى ، بالتالى فهناك كم هائل من هذه المذكرات غير الموثقة والمشكوك فى الغرض من اصدارها .

ثانيا : من خلال حضورى لمناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه فى هذه الفترة أجد أن الطلاب أو الباحثين لا يجدون الا الوثائق من الدرجة الثانية لكى يقدموها أو يعتمدوا عليها فى أطروحاتهم وأعنى بذلك الكتب ، أما الوثائق من الدرجة الأولى ، غير موجودة وغير متوافرة وبالتالى تكون الرسائل غير ذات قيمة من الناحية العلمية ، ومن ثم فأنا كنت فى السنوات الماضية أتتبع أين توجد هذه الوثائق خاصة وأننى أعلم أنه كان هناك توثيق جيد جدا لهذه الفترة ، موجه من الرئيس عبد الناصر نفسه فقد كنت أعمل فى رئاسة الجمهورية قبل عام ١٩٧٠ وتقريبا استطعت أن أحصر ما هى الوثائق التى كانت موجودة فى الأرشيف الخاص الذى نقل فيما بعد الى أرشيف عابدين . وبالتالى أطلب بطرح هذه الوثائق للباحثين حتى يطالعوا وثائق مثل محاضر مجلس الثورة ، ومحاضر مجلس الوزراء ، وخاصة فترات مجلس الوزراء التى رأسها الرئيس عبد الناصر بنفسه فقد كان يرأس مجلس الوزراء فى فترات الأزمات ، وكذلك وثائق الخارجية المصرية فحسب علمى بعضها غير موجود وفقد حيث اتضح أن أى وزير خارجية ينقل أو يخرج يأخذ معه عددا من الوثائق ولا يعيدها . وهنا فأنا اشدد على أنه حتى المسئول الكبير الذى يريد أن يحتفظ ببعض الوثائق ، لكتابة مذكراته فيما بعد يمكنه أن يحصل على صورة من هذه الوثائق خاصة وأن أجهزة الكومبيوتر الحديثة من خلال المسح الضوئى تسمح بأخذ هذه الصور .

ايضا وثائق الداخلية المصرية هذه الوثائق قد تكون موجودة فأنا لم أصل بعد لوزارة الداخلية بحكم اجراءات الأمن المتبعة بالنسبة لوثائق الداخلية ووثائق المخابرات العامة ، فالمخابرات

العامة وثائقها فى غاية الأهمية لأن هيئة المعلومات والتقديرات داخل المخابرات العامة كانت تحتفظ بتقارير جميع الوزارات ومنها تقارير الخارجية والبرقيات الخارجية الهامة التى فقدت فى وزارة الخارجية نفسها . أنا مطمئنة لأن صورة هذه البرقيات موجودة فى هيئة المعلومات والتقديرات فى المخابرات العامة ، والخطوة التى ننتظرها هى السماح للباحثين بالاطلاع على هذه الوثائق .

ننتقل الى نقطة خطيرة جدا أيضا وهى مسألة الوثائق الموجودة فى حوزة الأفراد حيث تفاجأ الأسر بعبء كبير بعد وفاة الوزير أو المسئول الكبير بأن تجد أمامها وثائق لا تعرف كيف تتصرف بها . وبالتالى أقول ان نص القانون المقدم لمجلس الشعب لا يجب أن يحتوى على نصوص للترهيب لأن هذا الترهيب يمكن أن يدفع هؤلاء الأشخاص الى التخلص من الوثائق لأن ذلك يكون أساسه ، بل لابد أن يكون هناك ترغيب فى تقديم هذه الوثائق لدار الوثائق المصرية والوعد بالوفاء بطلبات مقدم هذه الوثيقة من حيث مدة خطة الاطلاع عليها وغيرها من الأمور .

أيضا عملية حفظ هذه الوثائق فأنا أود أن أنبه الى نقطة خطيرة جدا موجودة لدينا فى مصر وهى عملية انتقال الوزارات والهيئات العامة من مكان الى مكان وما ينتج عن ذلك من تحميل هذه الوثائق فى أجولة على عربات نقل ونقلها ورميها فى مخازن .

وأريد هنا أن أتحدث عن تجربة حية عشتها وأصبت باحباط شديد فيها وهى الخاصة بوثائق السد العالى ، فمشروع السد

العالى مشروع هام جدا بالنسبة لفترة الثورة ، وتوثيق هـــذا المشروع يعد أمرا هاما بالنسبة لنا ، ولجأت الى جمعية يمكن أن يكون لديها وثائق السد العالى ، ولكن اتضح لى أن هذه الجمعية لا تملك أى وثائق وأنها محدودة الامكانيات جدا فبدأت أتحرى حول مصير هذه الوثائق فلم أصل الى حل ، لأن هذه الوثائق كانت موجودة فى مبنى خاص بهيئة السد العالى ثم بعد أن أكتمل بنـــاء السد العالى استخدم هذا المبنى فى غرض آخر ونقلت هذه الوثائق ولكن الى أين ؟ الى وزارة الرى فقيل لى أن هذه الوثائق موجودة فى المواقع فى أسوان يتبقى أن أذهب الى أسوان للبحث عنهـــا وهى خطوة انتظر القيام بها وهى عملية كبيرة وتستلزم مجهـــودا كبيرا لا يستطيع فرد القيام بها . اذن يجب أن نتنبه الى الوثائق المصرية عند نقل المصالح والوزارات من مكان الى آخر ، ومن هنا أجد أن المسئولية الأساسية ملقاة على عاتق دار الوثائق المصريـــة حيث يجب أن تعيد تنظيم العمل من داخلها ، أيضا الوعى يأتى من خلال التشريع ووضع القواعد ، وأنا مثلا من خبرتى فى العمل بدار الوثائق البريطانية لفترة طويلة ، أجد أن المبنى كما لو كان مبنى عسكريا وهو باشراف ملكة بريطانيـــا وهى التى افتتحتـــه ووفرت الأموال اللازمة لهذا المشروع ومن هنا أقترح أن يكـــون رئيس الجمهورية نفسه ومبادرة منه هو الذى يقوم بتوفير الامكانيات اللازمة لدار الوثائق المصرية والا فما ينطبق على الفترة السابقة سينطبق على فترة الحكم الحالية والقادمة اذا استمر الوضع على ما هو عليه .

اذن فنحن نطالب رئيس الجمهورية بأن يعطى الاهتمام بدار الوثائق المصرية ولا نطلب مكانا فالمكان الموجود كاف ، ولكن نطلب مجرد اعطاء الامكانيات المادية له . أولا خلق نظام عمل علمى داخل هذه الدار .

ثانيا : أن يكون العاملين فى هذه الدار متوافرة لهم الرعاية المادية لأنهم يتعاملون مع مادة غالية لا تقدر بثمن فكيف لا يستطيع أن يعيش فى مستوى معيشى محترم ويتعامل مع هذه المادة . وانا عندى أمل وثقة أن الادارة الجديدة لدار الوثائق المصرية قادرة على حل هذه المشكلة ولكن فى نهاية الأمر هى تحتاج الى دعم أعلى من ذلك فى هذا الموضوع .

الحقيقة عندما أطالب بدور لرئاسة الجمهورية أعترض على أن يكون للرئاسة دور تنظيمى فى هذا الموضوع ، لأنه من خبرتى فى التعامل مع الرئاسة استطيع أن أقول ان هناك نوعا من القسوة أو المنع لأى باحث فى استخدام أرشيف رئاسة الجمهورية ، فوزير شئون رئاسة الجمهورية الدكتور زكريا عزمى غير متعاون على الاطلاق فى هذا الموضوع ، حتى معى شخصيا فيما يتعلق بالاطلاع على وثائق والدى التى سبق أن اطلع عليها أساتذة الجامعة ومن عملوا فى لجنة كتابة التاريخ فى عهد الرئيس السادات وبالطبع الامر الآن متوقف على أن أطلب مقابلة السيد رئيس الجمهورية لكى يسمح لى بالاطلاع على هذه الوثائق ، واعتقد أن هذا الموضوع لن يتم الا فى وجود من يدفعونه ويلحون عليه ولن يكون هؤلاء الا أصحاب المصلحة الحقيقية فى ذلك وهم أساتذة

الجامعة المشرفين على الأبحاث الذين يجدون أنفسهم يضيعون وقتهم فى أبحاث لا قيمة لها من الناحية العملية نظرا لنقص الوثائق الأولية التى يحتاج اليها أى بحث فى التاريخ وشكرا .

د. عماد أبو غازى : فى اعتقادى ان القضية هى انهيار مرافق المعلومات فى مصر وليست قضية دار الكتب أو دار الوثائق وحدها ، فالمشكلة تعم كل مرافق المعلومات فى مصر ، فمكتبة جامعة القاهرة من المفترض أن يوجد بها وثائق الحملة الفرنسية . فى السبعينيات كان موجودا منها أكثر من ٢٠٠ محفظة تحتوى على وثائق أصلية للحملة الفرنسية منها ثلاثة وثائق للديوان ، ومنها مراسلات بين مراد بك والحملة الفرنسية ، المتبقى منها الـ ٢٠٠ محفظة الآن لا يزيد عن ٥٠ أو ٦٠ محفظة ، فأين ذهبت تلك الوثائق .. وكيف ؟ لا اعلم مثلما حدث فى دار الكتب من ضياع للدوريات الهامة بجرائد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ غير موجودة ، فأنا عملت فى موضوع المظاهرات منذ ٢٥ عاما ، اليوم أرسلت أفرادا لمطالعتها فلم يجدوها ومن الواضح أن هناك جزء من تاريخنا يتم انتزاعه بفعل فاعل .

والحقيقة أن القضية لها أكثر من مستوى والدكتور يونان أثار اهم نقطة فى الموضوع وهى مسألة الوعى فنحن نقتصر الى الوعى بحماية مصادر تراثنا ، فالقضية المطروحة أوسع من الوثائق بمفهومها الدقيق فهى تشمل كل مصادر تراثنا ، وغياب هذا الوعى موجود ليس فى المؤسسات فقط بل أيضا وسط المثقفين أنفسهم ، واليوم أصبحت دار الوثائق القومية هى المكان الوحيد المأمون الذى لا يوجد به وثيقة ضائعة ، قد يكون هناك مشاكل من نوع آخر مثل نقص الامكانات ، أو سوء تصميم المبنى الذى قد يؤدى أحيانا الى تلف الوثائق لكن للأسف مؤسسات الدولة الرسمية تعدم

وثائقها ، فكما قال لى د. محمد عفيفى أن وثائق هامة جدا تباع لدى باعة الروبابيكيا وهى ليست وثائق عديمة القيمة ولكنها وثائق خطيرة ففى وزارة العدل هناك محاكم أعدمت وثائق وحجج شرعية تعود للقرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ، هناك زميلة ذهبت الى محكمة طنطا تبحث عن حجج قيل لها انه بالفعل كانت هناك وثائق ولكن تم احراقها لانه لا يوجد مكان ، أكثر من ذلك الوثائق التى نقلت الى مبنى مجلس قيادة الثورة لتكون مادة للجنة كتابة التاريخ التى شكلت أيام الرئيس السادات وعندما تم تسليم المبنى الى وزارة الثقافة نشرت (روز اليوسف) خبرا يقول ان هناك جهة أمنية سيادية ذهبت وفرزت هذه الوثائق واعدمت اعدادا منها .

سمير غريب : لم تعدم .. ليس هناك وثائق عدمت .

د. عماد أبو غازى : لقد نشرت فى الدستور بعد ذلك ولم يرد أحد .. وأتمنى ألا تكون هذه الوثائق قد عدمت .

هناك عدة موضوعات أخرى مثارة مثل موضوع المؤسسات التى تحفظ الوثائق وموضوع التشريع وموضوع الاعداد المهنى للعاملين .

وفيما يتعلق بالتشريع فأنا أوافق الدكتورة هدى تماما فى أن التشريع يمنع بأكثر مما يمنع والحقيقة ان هذا التشريع مر بثلاث مراحل ، وأنا مشارك فى اعداد هذا المشروع ، ففى المرحلة الأولى نجد ان هذا المشروع أعدته لجنة علمية كانت مشكلة عندما تولى الدكتور حجازى مسئولية دار الكتب والوثائق القومية وهى لجنة علمية لدار الوثائق القومية كانت تضم فى عضويتها الأستاذ ابراهيم فتح الله ، والأستاذ محمد خضر والدكتور يونان وغيرهم من المتخصصين فى التاريخ وفى الوثائق وأعددنا مشروعا كانت النقطة

الاساسية والمحورية فيه هى حرية تداول المعلومات ، فقد كان التوجه الاساسى للمشروع مبنى على حرية تداول المعلومات ، وقد تم البدء فى اعداد هذا المشروع سنة١٩٩٥ .رأيت المشروع فى صورته النهائية بعد ان عاد من مجلس الدولة وجدت ان المنع والحظر وتشديد العقوبات أصبح هو الأمر الأساسى فأنا لدى مسودة المشروع الأول مكتوبة بخط يدى وهو المشروع الذى كان معروضا على اللجنة أثناء المناقشات ، أما المشروع الحالى فقد اختلف اختلافا جوهريا عن المشروع القديم وأصبح المنع والعقاب هو الأساس فيه وليس الاباحة ، فالهدف الأساسى من جمع الوثائق هو اتاحتها للباحثين لا منعها عنهم ، ومن ثم فأنا اتصور ان القضية ليست الالحاح فى اصدار التشريع بقدر ما أجد ان الموضوع يحتاج الى اعادة نظر فى هذا التشريع فمثلا بالنسبة للعقوبات المشددة الموجودة فى مشروع القانون والتى تقول ان من يكتب على وثيقة أو يتلفها تصل عقوبته الى السجن لسنوات فيسجن باحث ١٠ سنوات لمجرد انه أخطأ ووضع علامة على وثيقة .

د. مصطفى عبد الغنى : هذا بالنسبة لمن لديه وثائق ولا يسلمها .

د. عماد أبو غازى : ايضا والذى لديه وثائق والوثائق نوعان ؛ وثائق خاصة بالدولة وهى وثائق يجب ان تسلم بحكم القانون ويجب ان تكون هناك عقوبة ما على اتلافها مثلا يجب معاقبة أى مسئول فى الدولة لديه وثائق لم يسلمها عقابا صارما .

- لكن الوثائق الخاصة فى كل ارشيفات العالم نجد ان عملية تسليمها متروك لأصحاب الوثائق من الممكن ان يقوموا بتسليمها وان يضعوا فقرات حظر أطول ، ففى التشريعات الفرنسية

الوثائق الخاصة يكون لها درجة من الحماية أكثر من غيرها لانهـا قد تحتوى على مسائل شخصية خاصة بحياة الأفراد حتى ولو كانوا زعماء سياسيين .

فيما يتعلق بالمؤسسة ما دام دار الوثائق القومية ادارة تابعة لهيئة تابعة لوزارة الثقافة فلن تستطيع أن تمارس دورها فلابد أن تكون تابعة لجهة سيادية ولكن مشكلة الجهة السيادية — كما قالت الدكتورة هدى أيضا — ان الحس الأمنى لديها عالى ، فكيف نبحث عن حل وسط يجعل هذه المؤسسة مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها وفى الوقت نفسه تحت رعاية جهة من الجهات السياديـة التى تسمح لها بالتالى بالبحث والتنقيب والجمع للوثائق ، والهيئات مثل رئاسة الجمهورية ومجلس الشعب ومجلس الوزراء مع الحفاظ أو النص فى التشريع على حق الباحث والمواطن بشكل عـام على الاطلاع على المعلومات الموجودة فى الوثائق ، وهذا هو الهـدف الأساسى من جمع هذه الوثائق ، فنحن لا نجمعها من أجل منع الناس من الاطلاع عليها .

أيضا موضوع الاعداد المهنى هو أمر هام جدا ، فالمبنى الحالى لدار الوثائق به مشكلة فهو بالفعل يستطيع أن يستوعب وثائق أكثر ولكن هناك عشوائية حقيقية داخل دار الوثائق ، فقد كانت دار الوثائق موجودة فى القلعة فى مكان شديد الجفاف بعيد عن الرطوبة بعيد عن التلوث ثم تم نقلها بعد ذلك على بعد ١٠٠ متر من النيل حيث الرطوبة وعلى طريق رئيس به من الملوثات ما يدمر الوثائق ، وهناك تقرير قام به خبير من اليونسكو عـام ١٩٧٤ والتقرير يناقش وضع الوثائق ليس فى دار الوثائق فقط . بل وضع الوثائق فى مصر كلها أشار الى ذلك مصلحة المساحة مثلا التى تحتوى على مجموعة من أهم خرائط مصر احترقـت مـرة

وستحترق مرة أخرى لان الخرائط التاريخيـــة الموجـــودة بهـــا مختزنة فى البدرومات . نفس الوضع بالنسبة للاذاعة والتليفزيون صحيح لديهم أرشيف للتراث الاذاعى والتليفزيون ولكن ليســـت هناك اى رقابة عليهم ومن ثم يقومون بمسح هذه الشرائط وانـــا كنت اعمل فى برامج فرأيت ان الشريط يخرج وعليه مادة اذاعية ممنوع مسحها وتسجل عليه مادة أخرى فليس هناك اى ضمـــان فى هذه المؤسسة الا اذا وجدت رقابة عليهم من قبل الارشيف القومى ، رقابة على الشرائط التى انتهى استخدامها عموما ويكون هناك نسخة منها فى الأرشيف القومى . وشكرا .

د. سعد هجرس : أنا فى الحقيقة أحب الوثائقيين وشقيق لهم وأحب الصحفيين وشقيق لهم أحب العاملين فى مجال المكتبات وأيضا شقيق لهم وكل الذين تحدثوا تناولوا حفظ الوثائق وغيرها وأعتقد أن المسألة أكبر من مجرد الحفظ .

الدكتورة عواطف عبد الرحمن قالت قسم الوثائق والمكتبات غير مهتم بالصحف وأنا أعتقد أن هذا أمر غير صحيح ، فقد أتيت بالدكتور خليل صابات والدكتورة اجلال خليفة رحمة الله عليهـــا لمناقشة ثلاث رسائل حول الصحف والدوريات وقمنا بعمل حصر كامل منذ أول صحيفة صدرت الى الآن وهى بضع مائة من الصحف بعضها عمر ٢٤ ساعة أو أربعة او خمسة شهور او خمســـة سنوات وكثير منها أخذ التسمية مرتين وحسبنا فوجدنا ان المواد التى من الممكن ان نرجع لها فى هذه الصحف حوالى ٨ مليون مادة فاذا كان الباحث يريد مادة معينة هل عليه ان يمر على كل هـــذه الصحف لاخراجها ، بالطبع لا ، بل ينبغى وجود كشافات تجعل الـ ٨ مليون مادة هذه مصنفة .

فمثلا هناك بيليوجرافية عن طه حسين تم عملها فى الجامعة ومرة أخرى عن الحكيم ومرة ثالثة عن العقاد ولكن فى الحقيقة كان يمكن ايجاز كل ذلك فى مشروع واحد يقوم بتكشيف هذه المجلات ويجعل كل محتوياتها موجودا فليست المسألة هى الحفظ ، فالمسألة أخطر من ذلك ، هى مسألة الكشافات الداخلية لذلك . نقطة أخرى أود أن أشير اليها وهى انه من ١٩٩٤ وحتى الآن تعاقب على دار الكتب أربعة ورابع الثلاثة هو الاستاذ سمير غريب حيث تولى الدكتور محمود فهمى حجازى لمدة تزيد عن عامين وبعد الفصل تركت الدار بضعة عشرة أشهر فى خلالها ارتكبت أشياء كثيرة ، فقد كان ينبغى عند صدور القرار الأول صدور قرار آخر ينص على الشخص الذى سيتولى الدار . بعد ذلك الدكتور جابر عصفور تولى لبضعة شهور ثم تولاها الدكتور ناصر الانصارى الذى لم يكمل عاما كاملا ثم الاستاذ سمير غريب .

والحقيقة اننى أجريت دراسة حول الاستقرار الوظيفى فى دار الكتب وعمرها الآن أكثر من ١٧٠ عاما مقارنة بالاستقرار الوظيفى فى مكتبة الكونجرس سيصل عمرها بعد عام واحد الى مائتى عام فوجد ان من يتولى الدار يجب ان تتوافر فيه صفتين أولا ان يكون ذا وجاهة عند أصحاب القرار وهو ما يتوفر فى د. ناصر الانصارى أكثر من أى شخص آخر .

ثانيا : ان يحب المكان ومحتوياته والعاملين فيه كما لا يحب أب مكان آخر فوجدت ان الاستقرار الوظيفى هناك حوالى ٥ر١٣ أما نحن فلدينا أربعة أسر توالت على دار الكتب المصرية . الاسرة الأولى هم العلماء الألمان الذين كان عددهم بالمتوسط الاستقرار حوالى ٥ سنوات — ثم الأسرة المصرية وهم علماء مشهورون لهم وجاهة فى المجتمع كله أولهم أحمد لطفى السيد وآخرهم توفيق

الحكيم وهؤلاء استمروا لمدة ٥٥ سنة ولكن درجة استقرارهم كانت أقل قليلا ، كل هؤلاء جاءوا من خارج الدار ثم بعد ذلك جاءت أسرة أسميها أسرة داخلية من داخل الدار وهؤلاء كانوا أربعة ثم بدأت الأسرة الرابعة وأولهم الدكتور الشنيطى .

وكانت درجة الاستقرار حـــوالى عاما ونصف حسبت درجة الاستقرار للأسر الأربعة فوجدتها سنتين وثلاثة شهور ، فى حين ان مكتبة الكونجرس تبلغ متوسط الاستقرار الوظيفى حوالى ١٢ أو ١٣ سنة وهو ما نريده أما أن نجد مكتبة قومية لها قوتها وعظمتها يتداول عليها أربعة فهذا أمر صعب ، ونصيحتى لك أستاذ سمير أن تجعل هذا المكان أحب اليك من أى مكان آخر وشكرا .

د. وفاء صادق : استكمالا لما قاله د. محمد خضر والزميل العزيز د. عماد أبو غازى فلن أتحدث حول التبعية أو القانون ولكن لدى نقطة هامة جدا تم اثارتها أيضـــا وهى جمع شتات الوثائق المتناثرة فى أكثر من مكان ، فلابد من منح صفة الضبطية القضائية للقائمين على أعمال الوثائق ولابد أن نضع عدة خطوط تحت من يقومون على أمر الوثائق بحيث يتم توصيفهم بشكل محدد جدا ، لان هناك وثائق يعود تاريخها لأوائل القرن التاسع والموجودة فى مكتبة الجمعية الجغرافية وهناك مضابط جلسات مجلس اللوردات والعموم البريطانية وهى موجودة أيضا فى مكتبة جامعة القاهرة ، وهناك أيضا مكتبة الأزهر التى تحتوى على العديد والعديد من الوثائق المتناثرة وهناك وثائق هامة جدا أيضاً وهى وثائق الجنيزة المدونة بالعبرية وتم كتابتها بالعربية وهى تحوى أشياء هامة جدا حول العصور الوسطى وهى تنقل لنا تاريخ الوطن فى هذه الفترة فالعصور الوسطى تنقصها الكثير من الوثائق ، ووثائق الجنيزة موزعة على أكثر من مكتبة فى العالم ولقد عثرنا على وثائق الجنيزة

هذه فى منطقة المقـــابر اليهودية بالبســـاتين وفى معبد اليهود بالفسطاط ومن ثم فلابد من جمع شتات هذه الوثائق ، وأن نعلم أن الخطورة ان الذين يعيدون كتابتها واستخدامها هم المستشرقون اليهود فهذه الوثائق تحت أيديهم الآن .

نقطة أخرى هى التسجيل ، أين تسجيل الوثائق فى دار الوثائق القومية ، لقد شهدت بنفسى ان الوثائق يتم تسجيلها فى نوعين من الفهارس فهرس ليومية الرصد وفهرس للوحدات المصنفة وفقا لمجموعاتها مثل مجموعات وثائق قناة السويس أو مجموعات وثائق الثورة العرابية ، والوثائق الخاصة بالأزهر كل هذه الوثائق لها سجلات تم تسجيلها فى فترة ما قبل السبعينيات وكان يتم ختم الوثيقة بنفس الرقم المسلسل الموجود فى هذه السجلات ، وعندمـــا كنت أقوم بإعداد رسالتى للدكتوراه علمت أنهم فى طـــريقهم للاستغناء عنها ، فالحقيقة أن الدار لا تملك السجلات التى يمكن عن طريقها تعويض هذه المعلومات لو تم فقدها ، ومن ثم فهذه السجلات يمكن أن تكون بداية لتسجيل محتويات الدار أو وثائقنا القومية . لاننـــا حتى الآن لا نستطيع تحديد حجم أو عدد الوثائق الموجودة فى دار الوثائق ، فليس هناك مسئول يستطيع أن يدلى بهذا الرقم .

بالنسبة أيضا للكوادر البشرية فهى فى الحقيقة تعانى وهذا أمر يجب الاقرار به احتاقا للحق ، فهم يعانون معاناة تفوق الوصف سواء من الأتربة أو الجو الذى يعملون خلاله فالأسقف على سبيل المثـــال منخفضـــة حيـــث تم تصحيـــح المبنى بشـــكل معـــين لا يصلح للوثائق فقد كان من الضرورى الاستعانة بأخصائى المبانى الارشيفية ففى أرشيف يتسوانا تم مؤخرا الاستعانة بالمتخصصين .

وكما قال د. سعد فمن المهم أيضا ان نصل الى محتوى هذه الوثائق ، الاستاذ ابراهيم يقول ان هناك حصر واعداد الفهارس

المصنفة على أعلى مستوى والحقيقة ، وبشكل علمى ، أن الموجود فى دار الوثائق هى قوائم رقمية عددية مبسطة تقول فقط ماذا لدينا لكن أين معايير الوصف الأرشيفى ومن يستخدمها فى دار الوثائق ، وعلى أى مجموعات يتم تطبيقها .

وكما قالت الدكتورة هدى انها عاصرت نقل وثائق القلعة لدار الوثائق القومية فقد كان مشروع علمى لنقل هذه الوثائق ويتم توصيلها من دار المحفوظات بالقلعة الى مبنى الأرشيف بكورنيش النيل من خلال أمن وارسال واستقبال للوثائق بطريقة محددة والحقيقة أننى سرت بسيارتى من القلعة الى الكورنيش فلم أجد أخصائى أمن لكى يصاحب الوثائق لاستقبالها أخصائى بل بالعكس كانت الوثائق تأتى أحيانا بعد انتهاء فترة العمل الرسمية ويتم تفريغ محتويات العبوات لتعبئتها مرة أخرى فى اليوم التالى لعدم وجود عبوات كافية .

د. مصطفى عبد الغنى : الآن نعطى الكلمة للدكتور جودت جبرة وأعتقد أنه سيقول كلاما مهما جدا وجديد تمام وذلك بحكم انه كان المدير العام السابق للمتحف القبطى ، كما أن هناك الآن لجنة برئاسة البابا شخصيا مسئولة عن تنظيم وثائق الكنيسة القبطية ، وهذا جانب جديد تمام لم يتحدث عنه أحد ، فأين وثائق الكنيسة القبطية الآن ؟ وأين مكانها فى الأوقاف القبطية .

د. جودت جبرة : هناك لدينا عدة اعتبارات فطول تاريخ مصر ومنذ اختراع الكتابة تاريخ يصل الى ٥ آلاف سنة ، من جانب آخر الجو لدينا جاف يحافظ على أغلى وثائق العالم وليس فقط العالم العربى فنستطيع أن نعرف نظم الجيش البيزنطى من مصر وهذا شىء هام وخطير جدا ، والناس يدركون أهمية ذلك .

والوثائق الموجودة بالخارج كثيرة ومن السهل جدا عمل ميكروفيلم وتصوير رقمى لها وهى مشكلة اسهل من المشكلة الموجودة فى مصر ، ففى مصر هناك ظروف معينة بعد الانفتاح فاليوم نجد أن العاملين فى دار الوثائق يخضعون للوائح قديمة جدا . ولم نعد نجد شخصا ذكيا يتم تعيينه فى الحكومة ومن ثم فبعد عشر سنوات ان نجد اشخاصا على درجة من الفهم فى الجهاز الحكومى ومن ثم لا يمكن التغيير الا آثارنا ليس المبانى ولكن البرديات الموجودة فى مخازن الآثار فبعد ١٠ سنوات لن نجد أحد يستطيع أن يفهمها وهـــو ما ينطبق على دار الكتب ودار الوثائق أنا هنا لا اتهم أحد فلكى نرفع من مستوى العاملين فيها واعطيناهم دورات وماجستير فى الخارج سنجدهم يحصلون أيضا على مبالغ ضئيلة وأتساءل ما الذى سيغيره الاستاذ سمير انه لن يغير من النظام ككل فالأعلام يتحدث ولكنه لن يستطيع تغيير النظام الذى يحكم الفرد مثل الحوافز والأجـــر الاضافى لن نجد فيما بعد المهندسين الأذكياء فى مجالس المدن لانهم سيعملون فى القطاع الخاص .

وبالنسبة للتراث الوثائقى تاريخيا ، يجب أن يوضـــع أمام رئيس الجمهورية فاذا حدث وتلفت فلن تعود مرة أخرى ، فأعتقد أن أهم شىء يجب أن تخرج به هذه الندوة هو تغير من الوضـــع الاجتماعى للأفراد المتعاملين مع الوثائق فما جرى لمرافق الحكومة بعد الانفتاح اذا لم يتغير ستكون مشكلة لن نستطيع حلها .

د. مصطفى عبد الغنى : وماذا عن الوثائق الموجودة داخـــل الأديرة ؟

د. جودت جبرة : محافظ عليها .

د. مصطفى عبد الغنى : كيف ؟ وهى بعد عشر سنوات من الممكن أن تتحول الى مجرد تراب .

د. جودت جبرة : الأديرة حدث لها تغيير فقد أصبح بها الكثير من المتعلمين ومن ثم فالأمور تغيرت حيث أصبح بالأديرة كوادر مثقفة جدا ولديهم قدرة على حفظ الأشياء قد كان هناك مشروع من قبل أعلن عنه الأستاذ ابراهيم نافع بين الأهرام ربين البطريركية للقيام بتسجيل هذه الوثائق على الكمبيوتر ولم نسمع عنه بعد ذلك ، لكن الوثائق الموجودة فى الأديرة يتم الحفاظ عليها .

د. محمد عفيفى : يمكننى أن أتحدث فى عدة نقاط محددة أولها اننا فى مصر واقعين فى مأزق كبير جدا أشبه بمأزق الآثار ، فمصر كل قيمتها فى التاريخ ، وكما لدينا كم كبير من الآثار وما يترتبط بها من مشاكل لدينا أيضا كم هائل من الوثائق .

فنحن لدينا كم كبير من الوثائق — وأقولها بحق — لا يتوافر مع الامكانات المادية المتاحة فتأتى أكبر أرشيف فى العالم كله فى الفترة من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر هو الأرشيف المصرى ، خاصة الأرشيف العثمانى بما فى ذلك أوروبا والعالم كله . هذا بخلاف ارشيف المحاكم الشرعية والوقفيات ، فمصر هى أكبر أرشيف خاص بالوقفيات على مستوى العالم الاسلامى كله بعد اسطنبول كم هائل لا يتناسب مع الامكانات المتاحة ، مشكلة تشابه مشكلة الآثار نقطة أخرى هى المتعلقة بدار الوثائق ، نحن هنا لا نتهم دار الوثائق أو ندافع عنها ، فدار الوثائق لها مشكلاتها الناتجة عن هذا الكم الهائل من الوثائق ؛ ومن ثم — وهذا ينقلنا لنقطة تالية — يجب التأكيد على أهمية العمل الأهلى ، فأنا لا أستطيع أن أحمل دار الوثائق القومية أو أية جهة أخرى المسئولية فى غياب دور المثقفين ودور الجمعيات الأهلية طالما نحن بصدد تأسيس المجتمع المدنى لماذا لا تكون هناك جمعية للحفاظ على الوثائق كما طرح البعض ، ويمكن تسميتها جمعية

محبى الوثائق . ولا تقتصر على المصريين فحسب بل نفتحها لغير المصريين حتى لا نكون شوفينيين ويمكن أن تحول بأسهل الطرق اذا أتسعت لاستقبال اشياء كبيرة .

نقطة أخرى هى أننى أعترض أن تتبع دار الوثائق القومية جهة سيادية فنحن نعيش فى مصر ، فى مجتمع شرقى ، ودعونا نتحدث صراحة حيث أن تبعية دار الوثائق لجهة سيادية سيعقد المسألة أكثر وأكثر فمن ناحية الحفظ ، وعلى عكس ما هو متصور من توافر الامكانات ، سيكون الحفظ أصعب .

ولدى اقتراح كنت قد طرحته على د. مصطفى عبد الغنى وهو زميل، بما أن هناك تشابه كبير جدا بين مشاكل الوثائق وأهميتها ودورها وبين مشاكل الآثار فلماذا لا يكون هناك مجلس أعلى للوثائق ثم انتقلت الى الشهر العقارى حيث وسائل الاطلاع سيئة وتسربت الوثائق أيضا بشكل سيء .. ولا وثائق الموجودة عندى سأعطيها لدار الوثائق ولكنها ليست مسئولية دار الوثائق حتى اكون صريحا .

د. زين العابدين بن شمس الدين نجم :

النقطة الأولى التى أريد الحديث عنها هى الأرشيفات الحية وهى المصادر التى تصب فى النهاية فى دار الوثائق هذه الأرشيفات سواء كانت حكومية ، أو خاصة بأى مؤسسات حكومية تعانى من الأهمال الشديد وعدم المسئولية التامة ازاء الوثائق فلا نستطيع أن تقول أن هناك اية جهة لديها .. فالمسئولين الذين يعينون بهذه الأرشيفات غير أمناء على الاطلاق ازاء الحفاظ على ما بين .. هناك تفاصيل أخرى خاص بالاقتراح لا أريد تقديمها حتى لا أجاز الوقت المتاح .

الفكرة الأخيرة التى أريد أن أقترحها هى أن يكون هناك خطة محددة لهذا المجلس الأعلى هذه الخطة لا تتغير بتغير المسئول عن هذا المجلس أو الهيئة وهى خطة زمنية تحتوى أفكار وبرامج وبالتالى يمكن مقارنة وضع الوثائق فى مصر بغيرها .

النقطة الأخيرة هى أننا حينما نقول ان هناك وثائق تباع لدى باعة الروبابيكيا ونحصل عليها فأنا هنا لا أستطيع أن أتهم دار الوثائق على الاطلاق ، وأقولها بحق أن دار الوثائق المصرية غير مسئولة عن الوثائق التى تباع خارجا فرغم أن لدى وثائق المحاكم الشرعية والأوقاف الا أنى أعلم من أين تسربت هذه الوثائق كان قبل ذلك فى المحاكم الشرعية أيديهم من وشق .

النقطة الأخيرة التى أريد التحدث عنها هى القانون المقرر اصداره بشأن الوثائق فأول قانون صدر للوثائق سنة ١٩٥٤ به مواد حتى الآن لم يتم تطبيقها فمثلا هناك قسم المسجلات السمعية والبصرية لم تتم ، وقسم وثائق الثورة لا نجد أن وثائق الثورة نقلت لدار الوثائق نحن نريد القانون الصادر أن يتم تنفيذه أولا ثم يكون ملزما ثانيا لجميع الجهات من رئاسة الجمهورية الى أصغر مؤسسة فى الدولة .

فهناك جهات ترفض اعطاء الوثائق وقالوا نحن سنكتب تاريخيا ولكنهم لم يكتبوا تاريخهم لم يستطيعوا المحافظة على وثائقهم وانما يرذوها اما ضاعت أو نهبها أشخاص وهناك جهات تامت بإحراق وثائقها .

وأنا فى هذا الصدد أريد اعطاء دار الوثائق صلاحية تامة فى عملية الحصول على الوثائق أو شراء الوثائق فمن لديهم هذه الوثائق

سواء كانت مذكرات شخصية أو أية أوراق لدى بعض الناس . ويكون لدى دار الوثائق امكانات مادية ونريد تقدير مغرى للوثائق يشجع الافراد الذين يملكون الوثائق على أن يتقدموا بها الى دار الوثائق . وتلتزم دار الوثائق بمطالب هؤلاء الناس سواء من حيث الاطلاع أو من حيث مدد النشر .

كذلك لا بد من الاهتمام بالعاملين فى دار الوثائق لان هؤلاء الناس يقع على عاتقهم كل الأمور المتعلقة بالوثائق من حيث النواحى المادية كذلك لا بد من تدريبهم تدريبا جيدا جدا سواء فى الداخل أو فى الخارج ، قديما عندما كانت دار الوثائق موجودة فى القلعة كان بها أجهزة قراءة ، هذه الأجهزة كانت قديمة لا تصلح ، اليوم وبعد هذه السنوات هناك أجهزة حديثة يمكن من خلالها تصوير الوثائق واطلاع الباحثين عليها عبر هذه الأجهزة أيضا فنحن لدينا وثائق ستتلف من كثرة الاستعمال مثل أوراق سعد زغلول لم تعد تصلح ، من حيث اذا كان لدينا وثائق نادرة ولها قيمة معينة فلا بد من تصوير هذه الوثائق من خلال الأجهزة واطلاع الباحثين عليها وهناك نقطة أخرى وهى العمل على استقرار القيادات العليا لدار الوثائق ، وأطالب بعدم تبعية دار الوثائق لأية جهة ادارية أخرى سواء للهيئة العامة للكتاب أو لدار الكتب وانما تكون هيئة مستقلة خاصة بالوثائق .. وشكرا .

د. فاطمة موسى : الحقيقة أننى اتحدث عن هذا الموضوع فيما يتعلق بمذكرات ورسائل الادباء والفنانين والذى تطالب بأن تودع فى مكان رسمى وقد تكون الوثائق المهتمة بتسجيل تاريخ مصر السياسى أهم من التسجيل التاريخ الفنى ولكن النقطة التى أريد أن أؤكد عليها هى أن الأمور تحتاج منا الى نظرة عملية ، فالعاملون فى الوثائق نجد أناس أجانب يأتون الى مصر لشراء المخطوطات ،

وانا شهدت فى الرياض مكتبة بها مجموعات ضخمة من مجـــلات المصور وأعداد قديمة من الأهرام وأشياء أخرى لا نجدها بسهولة فى القاهرة وأعرف أن هناك رجلا فى عابدين يبيع مجموعات كاملة من المطبوعات القديمة والمجلات وله زبائن يشترون منه المطبوعات ومن ثم فهناك سوق كبير ليس فقط للآثار وانما أيضا للصحـــف والمجلات والمخطوطات ومن ثم يجب أخذ هذه المسألة الماليـــة فى الاعتبار حتى لا يكون رسائل الكتاب أو الفنانين والتى تباع فى الخارج مقابل مبالغ مالية للجامعات يجب أن تؤخـــذ فى الاعتبار ايضا مكتبة جامعة كالفورنيا تكونت فى الواقع قبل أن تعمل . ومن ثم أشكره مرة أخرى لأنه أتاح لى أن أجلس الى حضراتكم وأستمع الى جميع المتحدثين ، وأعتبر أن هذا هو أول درس لى فى دار الكتب ، وأرجو أن تستمر الدروس النظرية والعملية حتى تتحقق الأهداف التى نطمح اليها ، وأنا لا أريد أن اكرر الكلام الذى قيل ولكنى أعلق اتفاقى التام مع كل المعلومات ، وليس كل الآراء ، التى قيلت حول الوثائق .

فمن معلوماتى الخاصة فان كل المعلومات حول الوثائق فى مصر هى معلومات صحيحة وأنا لا أريد أن اذكر أمثلة بعضها حدث معى شخصيا لكى لا أكرر وأكتفى بمثال واحد فقط وهو أن أول كتبى وهو « السريالية فى مصر » كتبتـــه فى بـــاريس وليس فى القاهرة ، وعندما جئت للقاهرة قبل طباعته ذهبت الى دار الكتب لكى أستكمل بعض الأشياء التى لم أجدها فى باريس ، ولم أجدها فى دار الكتب .

فمثلا تناولت الاعداد الكاملة لمجلة التطور وهى المجلـــة الرئيسية للحركة السريالية ، وحصلت عليها من زوجة جـــورج حنين بولا العلايلى فى باريس باستثناء عدد واحد ، فجئت الى

دار الكتب فلم أجد سوى ثلاثة أعداد فقط بين سبعة أعداد صدرت من المجلة .

أيضا مسألة بيع الوثائق فمنذ شهرين جاءنى شخص من صندوق التنمية الثقافية ومعه جوال مملوء بالوثائق وعرض على شراء ما أريد واشتريت بالفعل شيئين متعلقين بالفن التشكيلى وجمعية محبى الفنون الجميلة .

والمطلوب عمله بشكل عام أمران ، الانتباه بجدة وبشدة ابتداء من الحاضر والتطلع للمستقبل والأمر الآخر انقاذ ما يمكن انقاذه مما ضاع أو فقد أو أهدر من الماضى .

والحقيقة أننى كتبت كل الاقتراحات التى قيلت وغيرها من المكتوب فى الأوراق المكتوبة ولقد كانت علاقتى بدار الكتب من قبل علاقة باحث لأن أربعة من كتبى السبعة معتمد فيها على دار الكتب خصوصا كتاب (حيوية مصر) وكتاب (نقوش على زمن) وكتاب (فى تأريخ الفنون الجميلة) ومن ثم فأنا مدرك جدا لأهمية دار الكتب ودار الوثائق ومحب لها ، وبصفتى أيضا مواطنا فلدى المشاعر الوطنية الموجودة لدى كل الناس المحبة لبلادها ، وحريص جدا بصفة شخصية على دار الكتب ودار الوثائق . وطموحى أن هذه الدار العريقة والتى تحتوى ما ذكرتموه هنا من كنوز وتراث ، طموحى أن تكون دار الكتب من الداخل ومن الخارج لا تقل عن دور الكتب التى رأيتها فى باريس أو لندن أو فى الكونجرس والتى تتعامل بشكل مدهش .

فمنذ شهرين أو ثلاثة وعندما كنت فى باريس ذهبت الى الفرع الجديد للمكتبة الوطنية الفرنسية الذى سمى باسم الرئيس

الفرنسى الراحل ميتران ، فبكيت من داخلى على دار الكتب فى مصر وأحلم فى أن أجد لدينا حالة تشابه احدى الحالات التى رأيتها . وعلى كل حال هذا ممكن ، وممكن بجهود المخلصين من أمثال حضراتكم . وممكن أيضا بحرص الدولة على تحقيق هذا الهدف ، وممكن بتوفير الامكانيات وهو ليس أمرا مستحيلا .

من المحتمل أنه قد يحدث فى سنوات سابقة اهمال لدار الكتب أو لدار الوثائق انما يجب ألا يستمر الاهمال . وأنا لا أستطيع أن أنكر جهود أساتذة أفاضل آخرين ، فلا أستطيع أن أنكر أولا جهود الوزير الفنان فاروق حسنى فيجب ألا ننسى أنه هو الذى فصل دار الكتب عن هيئة الكتاب وهذه نقطة مهمة جدا فاستقلال دار الكتب والوثائق عن الهيئة العامة للكتاب كان خطوة أولى على الطريق الذى نعمل فيه الآن ثم لا أستطيع أن أنكر جهود الأساتذة الذين ذكرهم الأستاذ سعد والذين تولوا الدار قبل ذلك ، فكل منهم تشرفت بزمالتهم فى وزارة الثقافة وأعلم ماذا كان يفعل كل منهم ، وبالطبع فان المدة القليلة التى مكثها كل منهم لم تمكنهم من تحقيق ما نطمح اليه . ولكنهم حققوا .

ولا يمكن أن ننكر أيضا أن دار الكتب والوثائق القومية لم تشهد دعما مثلما تشهد حاليا ، هذه معلومات وليس رأيا ، فلأول مرة مؤسسة الرئاسة ممثلة فى حرم السيد رئيس الجمهورية تتبنى حملة قومية لتطوير دار الكتب الموجودة فى باب الخلق ، وأنا كان لى الشرف فى أن أشارك بجهد بسيط فى هذا المشروع لأنه عندما كنت مسئولا عن صندوق التنمية الثقافية بدأ هذا المشروع فى صندوق التنمية الثقافية وهو الذى قام بعمل المسابقة المعمارية لدار الكتب ، فى باب الخلق ورصد لها الميزانية وهى ٣٥٠ الف جنيه كجوائز للمسابقة العالمية التى تمت ، وبعد ذلك تشكلت

اللجنة العليا لتطوير دار الكتب ، فهناك لجنة عليا برئاسة السيدة سوزان مبارك ما زالت قائمة حتى الآن .. واستطاعت حرم الرئيس أن تجمع تبرعات ، وهى أول تبرعات تجمع لدار الكتب وهذه التبرعات قدرها ٢٠ مليون جنيه بجهد السيدة سوزان مبارك وهم الآن حوالى ٢٥ مليون جنيه فبعد جمع التبرعات وضعت كوديعة فى البنك ويضاف الى المبلغ الأصلى فوائد حتى يتم البدء فى العمل .

وأنا أقول الآن معلومات تدلك على مدى اهتمام الدولة بدار الكتب والوثائق القومية ، فالاهتمام خطوة وليس نهاية المطاف . فلا بد أن تعقبه خطوات كثيرة جدا ، وأنا مدرك تماما لثقل المسئولية وخطورتها الشديدة وندعو الله أن نستطيع معا ومع المخلصين فى هذا الوطن أن نقوم بعمل شىء لتحقيق الأهداف التى نسعى اليها .

وأريد أن أقول اننا لسنا للأسف مجتمع معلومات ولم نؤهل حتى الآن لكى نكون مجتمع معلومات ، نحن لا نقدر المعلومة ولا نحترمها فعندما نتحدث عن مؤسسة الدولة نجدها مثل أى مؤسسة بها من مميزات هذا الشعب ومن عيوب هذا الشعب ومن عيوبنا أننا لا نحترم الوثائق ، فمن عيوبنا الشخصية أيضا أن أبناء الشخص بعد وفاته يقومون برمى ما خلفه من أوراق أو يبيعونه ، واولاد مشاهير ولا أريد أن أذكر أمثلة ولكن أولاد كتاب وفنانين وأدباء كبار أساءوا جداً الى تراث أبائهم ومن ثم فهذا هو مجتمعنا ، وواقع الأمر أن الحفاظ على الوثائق يبدأ بالمجتمع ، ليس بالقانون . وأنا أتفق مع الدكتور عبد العزيز فيما قال ان القوانين كثيرة فمشكلة مصر أنها من أكثر الدول تصنيعا للقوانين ولكن أين هذه القوانين وأنا سمعت الآن هناك قانون للوثائق منذ عام ١٩٥٤ ولكن بنوده لا تنفذ فالمشكلة ليست فى القانون ، المشكلة فى الوعى وفى

احترامنا لنفسنا ولتراثنا وهى نفس مشكلة الآثار لذلك فان دار الكتب والوثائق القومية تشبه هيئة الآثار فى هذه الزاوية ، فآثار تهدر وتحرق ليس نتيجة قصور فى القوانين ولكن نتيجة عدم احترام المجتمع للآثار ، وعندما نتحدث عن المجتمع فنحن لا نتحدث عن المثقفين وانما نتحدث عن المجتمع العام من أطفال يسيئون الى الآثار أو أميون يتاجرون فيها .. الى آخره وأريد أن أعلق أيضا على موضوع فصل دار الوثائق عن دار الكتب ، فنفس الكلام نسمعه عن هيئة الآثار أو المجلس الأعلى للآثار فهم يطالبون بفصل هيئة الآثار عن وزارة الثقافة لتصبح وزارة مستقلة ، ولكن يجب أن نفكر بشكل صحيح نفكر فى الواقع ، فعندما تصبح وزارة فيم ستختلف عن الهيئة ، بالعكس الوزارة عبء أكبر لان الوزارة سيكون لها وزير ووكلاء أول وزارة ورؤساء قطاعات ومن ثم يزداد العبء والثقل البيروقراطى الذى يعد أحد مشاكل مصر ويجثم على الجهاز الحكومى فى الدولة ولا بد من التخفف منه فبدلا من القضاء على البيروقراطية هل نقوم باضافة أجهزة بيروقراطية أخرى ؟ فبدلا من عمل وزارة للآثار يمكن اصلاح المجلس الحالى المشكلة فى البشر ، فى الوعى والحرص والأمانة والتطبيق وليست المشكلة فى الهيئات .

فعند فصل دار الكتب عن دار الوثائق سنضيف الى دار الوثائق درجة رئيس هيئة جديدة ونضيف اليه هيكل ادارى ووظيفى وتمويلى جديد لهذه الهيئة الجديدة فما الذى يمنع أن يتم اصلاح دار الوثائق القومية الآن فى ظل الهيئة الحالية ، وهناك امكانيات واضحة وتعد وصفة عالمية وليست خاصة بمصر فقط وهى توفير التمويل اللازم والكفاءات والكوادر البشرية اللازمة ثم احاطة كل ذلك باطار تنظيمى ينظم العلاقة بين الامكانيات المادية والامكانيات البشرية ويوضع لها أهداف محددة تصل اليها .

أخيرا أنا لدى ثقة شديدة فى العاملين فى دار الكتب والوثائق القومية ، ولدى ثقة شديدة فى وطنيتهم وحرصهم ، ولدى أمل كبير أن المقترحات مثل الرعاية المادية والصحية وتحديث الأجهزة وغيرها ... ، لان لدى — بمنتهى الصراحة — تفاؤل شديد بدعم القيادة السياسية الحالية لهذا المشروع ، وأريد أن أذيع خبرا وهو أنه تم تخصيص ٥ ملايين جنيه مؤخرا لدار الكتب والوثائق الموجودة بكورنيش النيل من مؤسسة الرئاسة وصل منهم اليوم ٢ مليون جنيه اذن فلدى مبررات للتفاؤل ومع ذلك أريد أن أحذر أن المال ليس هو كل شىء ولكن المهم هى الكوادر البشرية والتنظيمية والادارية تصبح على مستوى الامكانيات المادية حتى تستطيع أن تحقق ما تطمح اليه .

بكر زيدان : بالنسبة للقوانين أعتقد أن المشكلة ليست فى القوانين . فمن الممكن أن يكون هناك اقتراح بمشروع قانون يتقدم به أحد الأعضاء ويسير فى مجاله الطبيعى ، فالعبرة كما قال الأستاذ سمير بالوعى ، الوعى لدى المواطنين فقانون البيئة صدر فى مصر ومع ذلك فنحن من أكثر الناس عدوانا على البيئة ، فقانون الوثائق قانون عظيم ولكن المهم الوعى لدى المواطنين بأهمية التاريخ أولا ، كيف يقدر المواطن تاريخه ، لانه لو قدر تاريخه سيقدر الوثيقة التاريخية ولكن للأسف الناس يجهلون تاريخهم وبالتالى يجهلون قيمة الوثائق التاريخية فالمطلوب بث الوعى لدى الناس منذ الصغر بالوعى بالتاريخ ثم بقيمة الوثيقة التاريخية لكن القانون ليس مشكلة على الاطلاق .

د. يونان لبيب رزق : لى تعقيبات سريعة فيما يتصل بالحملات القومية فأنا قد دعوت ولازلت الى حملة قومية بالنسبة لمسألة خمسين سنة وأنا شخصيا أعلم الظروف التى دعت الى

اقرار مسألة الـ ٥٠ سنة وكانت الأستاذة هدى شريكة فى ذلك، عندما دعانا الأستاذ هيكل فى الأهرام لعمل المركز اوجدته أهدى بعد ٢٥ سنة وأجهض المشروع ونشأ بدلا منه مسألة لجنة كتابة تاريخ مصر ، وبعد ذلك أثير فى هذا الوقت موضوع الـ ٥٠ سنة ولسببين للأسف شخصيين جدا .

الأول : الرغبة فى عدم معرفة علاقة الرئيس السادات بالحرس الحديدى .

والسبب الثانى:هو أن وثائق الثورة كانتستكشف أمور خطيرة جدا — وهذا فى تقديرى — أن دور الرئيس السادات قبل توليه الرئاسة فى نطاق السياسة العامة كان محدودا للغاية وأنا أدعو لحملة أخرى لتكون مثل كل العالم ونجعل الـ ٥٠ سنة فقط ٣٠ سنة ان لم يقل عن ذلك .

القضية الأخرى هى قضية ادخال الكومبيوتر فأرجو أن يخصص جزء من الـ ٢ مليون جنيه لهذا الموضوع فى تصنيف الوثائق وحفظها وتسجيلها وهذا موجه للأستاذ سمير .

مسألة الاسرائيليين هى مسألة أنا متوجس منها لانه من خلال تجربة فقد كان هناك كتاب هو أول كتاب احصائى صادر فى مصر عام ١٩٠٩ ، واعتمد الاسرائيليون على هذا الكتاب لاثبات صحة ما ذهبوا اليه وكان الكتاب مطبوع عليه طابع الجامعة العبرية التى نشأت سنة ١٩٢٥ وهو كتاب صادر ١٩٠٩ وكنت خائفا من الا أجد الكتاب فى دار الكتب ، والحمد لله وجدت الكتاب ولكنى وجدته فى حالة يرثى لها وقمنا بتصوير الكتاب كاملا وقمنا بالرد

عليهم لانهم قاموا باهتزاء قطع صغيرة منه فعندما تم تصوير الكتاب كاملا اتضحت الحقائق وكان الكتاب دليلا قويا .

ومن ثم الحفاظ ، الحفاظ ، الحفاظ على الوثائق .

محمد خضر : درجة السرية تقديرية فلا يمكن أن تكون أكثر من ٥٠ سنة — أو ٣٠ سنة وهى تقديرية للجهة التى أصدرت الوثيقة والقوانين كلها مستمدة من قوانين الأرشيف فى العالم .

د. محمد الحملاوى : الحقيقة أننى أريد أن ألفت النظر للبعد التقنى فى الموضوع فأساسا لدينا فى مصر موارد قليلة ومن ثم فلابد من تعظيم هذه الموارد . تعظيم الموارد هذا يأتى من استخدام التقنيات الحديثة التى أصبحت رخيصة كما نعلم ومن ضمن هذه التقنيات ألفت النظر الى التصوير الاليكترونى والمسح الضوئى التى أصبحت أرخص قليلا من استعمال الميكروفيلم الذى جاء ذكره هنا وهو الغالب فى أغلب الأحيان وهو عبارة عن تقنيات عفى عليها الزمن ولا أتصور أن ينشأ تطوير الآن لتقنيات انتهت .

الجزئية الأخرى هى أننى أود أن ألفت النظر الى أن بعض الصفحات فى المخطوطات والوثائق وغيرها توجد بها صور وتمييز الأشكال والقراءة الآلية لها شىء أعتقد أنه مهم وأذكر أن هناك بعض البحوث فى كلية الهندسة جامعة الأزهر التى أنتمى اليها تدور حول تمييز الأشكال داخل المخطوطات فيوجد كثير من الباحثين فى مصر وفى غيرها من الدول يعملون على التعرف الآلى على الحروف وبالتالى استعمال التقنيات الحديثة واستعمال الأقراص المدمجة التى هى أرخص والتى تحل مشكلة الحجم كما أشار اليها البعض ، والتى تنقل الموضوع الى وجود شفافية فى استعمال هذه المعلومات سينقل الموضوع من وثيقة الى معرفة نحن نبحث عند المعرفة داخل

الوثائق وهذا لن يتأتى من خلال الطرق التقليدية ولحسن الحظ أن البحوث الحديثة والتقنيات الحديثة أرخص كثيرا وأوسع فى الانتشار مما عهدناه سابقا وشكرا جزيلا .

حلمى النمنم : أريد أن أتحدث حول مشكلة أننا نفتقد الوعى بالوثيقة لدينا ولدى صناع القرار وهؤلاء ليس هناك ما يلزمهم قانونا وأضرب مثلا بذلك انه عندما صدر قرار جمهورى بتكليف الدكتور كمال الجنزورى بتشكيل الحكومة نشرت الاهرام وأخبار اليوم أن الدكتور عاطف صدقى خرج من مكتبه وخرج خلفه سيارتان نصف نقل محملتين بالوثائق والأوراق الخاصة وعندما سألت عن ذلك قيل لى « مش عيب مش كفاية انه ترك المنصب » هذا هو حال الوثائق لدينا وحال الوعى بالوثائق .. وأذكركم بالمشكلة التى حدثت منذ شهور حول المكالمة الشهيرة التى تمت بين الرئيس السادات وهنرى كيسنجر حول توسيع العبور فى حرب أكتوبر يوم ٨ أكتوبر والتى لم نعلمها من وثيقة مصرية وانما من أوراق هنرى كيسنجر للأسف .

فنحن صناع القرار لدينا ليس لديهم وعى بالوثائق بكاف الى الوعى ان يكون القانون ملزم محترم وصارم فى التعامل معهم والوثائق يمكن لمن يبحث عنها أن يجدها على سور الأزبكية وعلى سور نقابة الصحفيين .

أيضا لا بد أن نجد حلا لمسألة الأوراق الخاصة التى لا ندرى أين تذهب فقد بحثت عن وثائق حسنين باشا فوجدت أن أسرته وضعتها فى زكيبة وأعطيت للسائق وقيل له أن يضعها فى نيلا فى الاسكندرية ثم أشعل فيها النار فى احدى الليالى للتدفئة وعشرات الحكايات من هذا النوع .

والجامعة الأمريكية بها مكتبة تسمى مكتبة الكتب النادرة ذهبت لزيارتها فوجدت بها قاعة مخصصة للأوراق الخاصة والخرائط فيها أهم خرائط مصر ، خرائط لم أرها فى دار الكتب فالأستاذ سمير أغلانى فى الحديث عنه لاننى أتردد على الدار منذ عشرين عاما وحالها فى كل يوم من سىء الى أسوء وأرجوك يا أستاذ سمير حفاظا على ذاكرة هذا الوطن أن تفعل شيئا .. وشكرا .

ابراهيم فتح الله : أود أن أعلق وأقول أنه بالنسبة للمكان فالمكان يمكنه أن يسع أكثر فلدينا دار المحفوظات والمحاكم المختلطة كم هائل من الوثائق ستضاف الى دار الوثائق ، أيضا برئاسة الجمهورية دعوت ما لديها من وثائق بعد تصويره على ميكروفيلم .

وبالنسبة للقانون الجديد فهو يعطى للعاملين الاشراف على المحفوظات الجارية لانها الوليد الأساسى فيما بعد للوثيقة هذه لم تكن فى القوانين او التشريعات السابقة وهو يلزم أيضا ولأول مرة الأفراد والجمعيات ما يداع وثائقها فى الأرشيف بالنسبة لسرية الأفراد والجمعيات بايداع وثائقها فى الأرشيف ، بالنسبة لسرية الوثيقة نجد سرية الوثيقة تحددها الجهة المصدرة لها فهى التى تحدد هل هى سرية أم لا وتحدد مدى درجة هذه السرية فهذه المدة بالتالى لا تحددها دار الوثائق .

د. مصطفى عبد الغنى : فى النهاية أشكركم جميعا على هذه المناقشات والآراء الهامة .

المشاركون فى الندوة :

— د. عبد العزيز نوار : كلية الآداب جامعة عين شمس .

— د. يونانى لبيب رزق : أستاذ التاريخ والمؤرخ المعروف .

- محمد خضر : خبير وثائق .
- ابراهيم فتح الله : المشرف على الادارة المركزية لدار الوثائق .
- د. هدى جمال عبد الناصر : رئيس وحدة دراسات الثورة المصرية بالأهرام .
- سمير غريب : رئيس مجلس ادارة دار الكتب والوثائق القومية .
- د. عواطف عبد الرحمن : أستاذ ورئيس قسم الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة .
- د. وفاء صادق : مدرس الوثائق كلية الآداب جامعة القاهرة .
- د. عماد أبو غازى : مدرس بقسم الوثائق جامعة القاهرة .
- د. محمد عفيفى : أستاذ مساعد بآداب القاهرة .
- د. فاطمة موسى : أستاذ الأدب الانجليزى .
- بكر زيدان : مدير عام وأمين لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب .
- زين العابدين شمس الدين نجم : أستاذ التاريخ الحديث بكلية الدراسات الانسانية جامعة الازهر .
- د. جودت جبرة : مدير عام المتحف القبطى سابقا ودكتوراه فى الآثار القبطية .
- د. محمد الحملاوى : أستاذ هندسة الحاسبات كليه الهندسة جامعة الأزهر .
- د. سعد هجرس : أستاذ بقسم الوثائق والمكتبات بآداب القاهرة .
- حلمى النمنم : صحفى بمجلة المصور .

مقرر الندوة : د. مصطفى عبد الغنى .

توصـــيات

ندوة نهب وثائق الوطن ٠٠ ما العمل ؟!! ٠

الاســـم : د. عبد العزيز سليمان نوار

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

التوصـــيات :

١ ـ تشكيل لجنـة حكومية وأخرى غير حكومية لوضـع خطـة (التسجيل) لوثائق مصر المعرضة للضياع فى الأقاليم بصفة خاصـــة ٠

٢ ـ اصدار (دار الوثائق) نشرة عن أعمالها السنوية ٠

٣ ـ التركيز على تسجيـل الوثائق والمخطوطـات والصحف فى الهيئات الرسمية ومتابعة هذه العملية ٠

٤ ـ

مقترحـــات :

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن ... ما العمل ؟!! ٠

الاسم : دكتور يونان لبيب رزق ٠

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :
أستاذ بجامعة عين شمس ٠

التوصـــيات :

١ ـ اعادة النظر فى المدة المسموح بها للاطلاع على الوثائق : من ٢٠ الى ٣٠ سنة ٠

٢ ـ حملة قومية للمحافظة على الصحف القديمة وتصويرها على الميكروفيلم ٠

٣ ـ استخدام الكمبيوتر فى تصنيف وفهرسة وتسجيل الوثائق ٠

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : محمد محمد خضر .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية)

خبير الوثائق بالمعاش .

التوصـــيات :

١ ـ عدم الاكتفاء بالحديث عن السلبيات وانما وضع استراتيجية .

دائمـــة للاصـــلاح .

٢ ـ الاسراع فى عرض مشروع قانون المحافظة على الوثائق على مجلس الشعب .

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ انشاء جمعية دائمة تسمى جمعية الدفاع عن الوثائق .

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : د. هدى جمال عبد الناصر .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير وحدة دراسات الثورة المصرية بالأهرام .

التوصـــيات :

١ ـ اعادة تنظيم دار الوثائق المصرية بما يجعلها منظمة متطورة تســـتخدم الوســـائل الالكترونية فى التصـوير والفهرسة والتصنيف .

٢ ـ الاسراع فى وضع تشريع تتم مناقشته جيدا ويكون هدفه هو المحافظة على وثائق الدولة والسماح بحرية الاطلاع عليها من جانب الباحثين .

٣ ـ تشجيع من يحتفظ بأية وثائق رسمية أو مذكرات أو اوراق خاصة بتسليمها الى دار الوثائق المصرية .

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ البدء فـورا فى تكوين جمعية حمـــاية الوثائق القومية التى اقترحها الأستاذ / محمد خضر .

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : عماد بدر الدين أبو غازى .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

مدرس بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ قسم المكتبات والوثائق والمعلومات .

الدرجة العلمية : دكتوراه الآداب فى الوثائق .

التوصيات :

١ ـ العمل على النهوض بمرافق المعلومات فى مصر .

٢ ـ سيطرة دار الوثائق القومية على الوثائق المصرية .

٣ ـ الدعوة لاستكمال مجموعات الدوريات المفقودة فى دار الكتب من خلال أصحاب المجموعات .

٤ ـ رفع مستوى العاملين فى دار الكتب ودار الوثائق القومية من ناحية الكادر المالى والاعداد المهنى .

٥ ـ الاهتمام بتطوير دراسات الوثائق والأرشيف فى الجامعات المصرية .

٦ ـ اصدار تشريع حماية الوثائق بعد تعديله بصورة تركز على حرية تداول المعلومات والحق فى المعرفة .

مقترحات :

١ ـ انشاء جمعية لتنمية الوعى بمصادر التاريخ المصرى والحفاظ عليها .

٢ ـ المتابعة الاعلامية للقضية لنشر الوعى الوثائقى .

٣ ـ انشاء مجلس أعلى للوثائق يعمل كجهة سيادية مستقلة تشرف على مرافق الوثائق .

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : وفاء صادق أمين حسين .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات دكتوراه .

التوصيات :

١ ـ ان تتمتع دار الوثائق القومية بالاستقلال والتبعية المباشرة لرئاسة الجمهورية مباشرة .

٢ ـ أن تكون موارد دار الوثائق جزءا من الميزانية العامة حتى تضمن التمويل الدائم التى يجعلها تستمر فى أداء رسالتها على الوجه الأمثل

٣ ـ أن تكون دار الوثائق هى الجهة الوحيدة التى لها الحق فى جمع وادارة وحفظ الوثائق التى تنتجها مختلف الأجهزة الحكومية بعد انتهاء الفترة الزمنية المقررة .

٤ ـ تشكيل مجلس أعلى للدار يكون له السلطة العليا لتحديد مهام الدار .

٥ ـ منح صفة الضبطية القضائية لموظفى دار الوثائق المكلفين باستلام المواد الأرشيفية سواء من الأفراد أو من مؤسسات الدولة .

٦ ـ انشاء دور اقليمية تؤول ادارتها وتنظيمها وتقاليد واجراءات العمل بها لدار الوثائق .

مقترحـــات :

١ ـ التخطيط الجيد والدقيق لاجراءات الاضافة وتزويد المقتنيات الأرشـــيفية ٠

٢ ـ أن يتم ترتيب مجموعات الوثائق وفقـا للقواعد والمبـادىء الأرشيفية (مبدأ المصدر الأصلى أو المنشأ الأصلى) ٠

٣ ـ وضع برنامج للوصف الأرشيفى لمقتنيات الأرشيف القومى بحيث يتم تخطيطه بدقة بالغة ٠

٤ ـ ضرورة توافر العوامل المساعدة للخدمة المرجعية ٠

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : ابراهيم فتح الله أحمد ابراهيم .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

المشرف على الادارة المركزية لدار الوثائق القومية .

التوصـــيات :

١ ـ اقامة مبنى جديد للأرشيف المصرى يتسع لاستقبال الوثائق على مدى ربـع قرن على الأقل مسـتقبلا ـ مع تجهيزاته على المستوى العالمى ـ توفير العمالة الكافية والمدربة .

٢ ـ توحيد جهة الحفظ ـ الأرشيف القومى المصرى ـ وتبعيتـه لجهة رئاسية .

٣ ـ التعاون معا على اصدار مشروع القانون الخاص بالمحافظة على الوثائق الموجود حاليا بمجلس الوزراء .

٤ ـ قيام الاعلام بدوره نحو الأرشيف القومى المصرى .

٥ ـ

مقترحـــات :

١ ـ السعى لدى المسئولين لرفع وتوفير الميزانية المطلوبة للأرشيف القومى المصرى .

٢ ـ تكرار مثل هذه الندوة لشرح أبعاد القضية .

٣ ـ تحديد معنى الوثيقة والتفرقة بين الوثيقة الأرشيفية وغيرها من المخطوطات والكتب والوثائق غير الأرشيفية .

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : أ. د. فاطمة موسى محمود .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ اللغة الانجليزية والأدب المقارن ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، مقرر لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

١ ـ تبنى التقنيات الحديثة (أحدث ما يتوفر) فى الفهرسة والتصوير الخ .

٢ ـ الاهتمام بالأوضاع المالية للعاملين فى دار الوثائق وفى دار الكتب ـ وضع كادر خاص لهم .

٣ ـ ضرورة التدريب المستمر للعاملين فى الميدان .

٤ ـ الاهتمام بتحسين الخدمة قبل تحسين وتزويق الدار .

٥ ـ رصد مبالغ مالية تغرى من يملكون وثائق خاصة لاغرائهم بايداعها فى دار الوثائق .

مقترحات :

١ ـ زيادة الساعات المخصصة للقراءة فى دار الكتب .

٢ ـ توفير آلات زيروكس فى قاعات القراءة بالعملة أو بالكارت .

٣ ـ الاشراف الدقيق والمستمر على العاملين فى قاعات القراءة وفرض عدم الحديث وعدم شرب الشاى فى قاعات القراءة .

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : د. عواطف محمد عبد الرحمن .

التخصص : أستاذة ورئيسة قسم الصحافة ـ كلية الاعلام ـ جامعة القاهرة .

التوصيات :

١ ـ الاسراع بترميم التراث الصحفى وتصوير الأجزاء المتوفرة فى مكتبات الكونجرس الأمريكى والمكتبة الوطنية بباريس ودار الوثائق البريطانية وايداعها بدار الكتب ودار الوثائق المصرية .

٢ ـ الاهتمام برفع المستوى الوظيفى والمهنى للكوادر البشرية العاملة فى دار الوثائق ودار الكتب المصرية .

٣ ـ اعداد حملة صحفية قومية للحفاظ على التراث الصحفى وانقاذ ما تبقى من هذا التراث .

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحات :

١ ـ عقد ندوة خاصة بحماية التراث الصحفى بالتعاون مع قسم الصحافة بكليه الاعلام ـ جامعة القاهرة .

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : د. محمد عفيفى .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر آداب القاهرة .

التوصـــيات :

١ ـ انشاء جمعية الوثائق المصرية .

٢ ـ المجلس الأعلى للوثائق .

٣ ـ

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ

٢ ـ

٣ ـ

ندوة نهب وثائق الوطن ٠٠ ما العمل ؟!! ٠

الاسم : جودت جبره ٠

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

مدير عام المتحف القبطى سابقا ٠

عضو المجالس القومية المتخصصة ٠

دكتوراه فى الآثار القبطية ٠

التوصـــيات :

١ ـ التأكيد على تحسين الوضع المالى والعـلمى والنفسى بصورة ملحوظة للمتعـاملين مع الوثائق فى مختلف الجهات لامكان المحافظـة على التراث سواء فى دار الوثـائق او المكتبـات أو المتاحف أو مخازن الآثار وغيرها ٠

٢ ـ

٣ ـ

٤ ـ

٥ ـ

٦ ـ

مقترحـــات :

١ ـ

٢ ـ

٣ ..

ندوة نهب وثائق الوطن .. ما العمل ؟!! .

الاسم : د. زين العابدين شمس الدين نجم .

الوظيفة (التخصص والدرجة العلمية) :

أستاذ تاريخ حديث .

التوصـــيات :

١ ـ اشراف دار الوثائق على الأرشيفات الحكومية ومنع اعدام أوارق دون الرجوع اليها وعدم ابقاء الوثائق الخاصة بها لمدد طويلة والتأكيد على مسئولية هذه الجهات عما لديها من أوراق .

٢ ـ عدم تبعية دار الوثائق لدار الكتب أو أى جهة ادارية أخرى .

٣ ـ أن يكون القانون الجديد لدار الوثائق ملزما لجميع الجهات ويتم تنفيذه بالكامل لأن القـانون السابق به مواد لم تنفذ حتى الآن .

٤ ـ منح دار الوثائق الصلاحيات الكاملة لشراء المذكرات والأوراق الشخصية للشخصيات العـامة مقـابل عائد مجز والالتزام بمطالبهم الخاصة بالاطلاع والنشر .

٥ ـ الاهتمام بالعاملين بدار الوثائق القومية والعمل على تدريبهم سواء بالداخل أم الخارج .

٦ ـ العمل على استقرار القيادات العليا للدار .

مقترحـــات :

١ ـ تشـكيل لجنـة الحفـاظ أو مجلس الوثـائق من عـدد من المتخصصين أو مجلس أعلى للوثائق .

٢ ـ ضرورة استعانة الدار بالمؤرخين فيما يختص بأعمالها الفنية .

٣ ـ تزويد الدار بأجهزة حديثة للاطلاع على الوثائق .

وثائق أخرى منهوبة

الحاخام باشي بمصر
مكتب الحاخام الأكبر

حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

تحية واحتراما وبعد فاني اقدم لعزتكم مع هذا نسخة من كتاب
الى جان جيونو تأليف جان جوزيبولتزر مهداة من المؤلف الى عزتكم اعترافا
بما يكنه من عواطف التقدير والاعتبار لشخصكم المحترم .

واذ انتهز هذه الفرصة لتأييد روابط الولاء ارجو ان تتفضلوا بقبول
خالص تحياتي وفائق احتراماتي .

مصر في ٢ يونيو سنة ١٩٣٩

الحاخام الاكبر

بشان _____

الموضوع

كلية الآداب

الرجاء ذكر هذا الرقم ٥٨٨

الجيزة ____ سنة ١٢٠ (٥٨٨ سنة ٤٢ هـ)

وارد المرفقات

حضرة صاحب السعادة الاستاذ الدكتور طه حسين بك

يسرني أن أتشرف بابلاغ سعادتكم انه بناء على اقتراح مجلس كلية الآداب قد وافق مجلس الجامعة بجلسته المنعقدة في ٤٢/١٠/٢٥ على تعيين سعادتكم عضوا بمجلس الكلية واستاذا فخريا دائما بها

والكلية التي تفتخر دائما بانتسابكم اليها وتقدر مجهودكم في تدعيمها وإعلاء شأنها تتقدم الى سعادتكم أجمل الشكر على تفضلكم بقبول التعيين فيها . وهذا مما تحرص عليه الكلية دائما .

وانى لأنتهز هذه المناسبة الطيبة فأتقدم الى سعادتكم أجمل التهنئة على هذه الثقة الغالية .

تفضلوا يا سعادة الاستاذ بقبول اسمى عبارات الاحترام والاجلال ،

عميد كلية الآداب

٢٨٨

القاهرة في ٢٦ ابريل سنة ١٩٣٥

عزيزي الدكتور طه حسين

تحية واحتراماً . وبعد فقد تسلمت مع عديد الشكر كتاب "الأدب" الذي تفضلتم باهدائه الي . واني لشاكر لكم سمو عواطفكم كما واني اهنئكم على ادبكم الوافر و اسلوبكم الفريد البديع وعلى ما تقومون به من جهود صادقة في سبيل الأدب العربي . * و ختاماً أرجو التكرم بتبليغ احترامي الى الوافرة السيدة افاضلة قرينتكم .

وتفضلوا بقبول خالص

الاحترام المخلص

W. C. Smart

المنيا في ١٤ ديسمبر ١٩٢٦

حضرة المحترم الدكتور طه حسين

تحية وسلاما. عنا الفرح وشملنا السرور الشامل بعودتكم لمنصبكم السامي. وإنا نتضرع إلى الله تعالى أن يرد عنكم كيد الكائدين وأن يحقق ما تصبون إليه من آمال كما نتمنى لحضرتكم مزيد الصحة والعافية

وتحياتنا للسيدة حرمكم ولنجليكم الكريمين

وختاما تفضلوا بقبول شرائفنا القلبية

شقيقكم أمينه

كاتبه

أحمد محمد عمر بمدرسة المنيا الثانوية

باريس في ٢٨ نوفمبر ١٩٢٤

يا أبا العلاء،

مبروك، حقك يرد اليك كما يرد الى الشاب الملوي حقه عندك!

أود ان أذكرك اني تنبأت بهذا في ايوان أبي الهول بتاريخ ١٢ يوليو، وكاهن أوزيريس يشهد. قلت يومئذ ان الجامعة المصرية تشتد عليك والبلاد خلال شهر نوفمبر، ولم يكن في ذلك الحين من حديث أو شبه حديث عن الأزمة التي ظهرت في الشهرين الأخيرين

أقعد ، يا أبا العلاء ، وقولتا معًا ، أقعد بتصديق إلهام المرأة بعد اليوم

لقد كنتَ طول هذه المدة رجلًا ، وعرفتَ ان تتألم كرجل حقاً

لديّ الآن كلمة واحدة أرجو ان تغتفر ما فيها من أنانية : إني سعيدة

« مي »

حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير الدكتور طه حسين بك

رأينا على أثر اتصالنا على حضرتكم السائد مع الأستاذ كريم ثابت والصور التي نشرتها جريدة المقطم في مساء الأثنين الماضي أن نكتب إليكم معربين عما غمرنا الجناب من مزيد الإعجاب والسرور لما أظهرتموه فيه من شديد الارتياح والتحبيذ لفكرة إنشاء كرسي للسودان بجامعة فؤاد الأول تلك الفكرة التي تفضلتم في حضرتكم بسدادها وضرورة تنفيذها تعزيزا للعلائق الثقافية بين القطرين الشقيقين . وغني عن البيان أن ما تقدمونه من كبير الفضل للأبناء النيل جميعا إلا أننا نشكركم أجمل الشكر ونثني أطيب الثناء على جهودكم العظيمة التي تبذلونها في هذا السبيل من أجل سعادة هؤلاء الأبناء وتقوية أواصرهم وتربيتهم وعلمهم فليس أنبل للقطرين سعادا وأعود عليهما بالنفع العميم والخير العظيم من أن تتوثق الروابط الثقافية بينهما بمزيد متصلة .

وتقبلوا مزيد سلامنا مع وافر احترامنا وطيب تمنياتنا

٢٠/٢/١٩٤٣

محمد عبد الوهاب

سيدي الأستاذ

تحية واحتراما وبعد

توجهت إلى الجامعة لمقابلتكم ولكني
أسف لعدم وجودكم وقد وصلني أمس
خطاب من الدكتور براده الذي اتفقت معه
على إحياء حفلة مساء الأحد ٤ الزقازيق،
وما كنت أدري أنه أيدا تكلم معه بشأنه
تأجيل تلك الحفلة إلا أمس مستفسرا
تكلم معه بالتلفون وأنا أرسل إليكم خطابي
لكي تتفضلوا مبلغ اجراج مركزي مع تقديم
أسفي عن مرافقة شخصيا سيادتكم إلى
الزقازيق

وتفضلوا بقبول فائق تحياتي

عبد الوهاب

حضرة صاحب العزة الاستاذ السيد الدكتور طه حسين بك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فقد سعدت السنة وعدتم لنا لحضور حفلة افتتاح العام الدراسي بجامعة فاروق الاول التي ستقام في يوم السبت الموافق اول القعده سنة ١٣٦١ هـ (٢٠ اكتوبر سنة ١٩٤٢) التي ستهدى فيها درجة الدكتوراه الفخرية في الطب لحضرة صاحب المعالي الدكتور على ابراهيم باشا مدير جامعة فؤاد الاول وعضو الوفد الرسمي بك وزير الصحة العمومية وتوزع فيها شهادات الدرجات العلمية على خريجي الجامعة لهذا العام. وانا اشكر لكم اولا تلبيتكم هذه الدعوة الكريمة التي لنا نرى منها قبلنا انه تلبية غير مقدرة ولكنه ظروفنا الصحية دون ذلك مع الاسف الشديد وكنا نقدر انفسنا مع قبلنا عن الحفلة حاضرين فيها في مقدمة المستقبلين لكم بارحبا مرحبا بقدومكم. ونشهد هذه الفرصة الطيبة فنهنئ البلد عظيم شكرنا على زيارتكم لنا بتشريفكم ولوم الصحة والرفاهية

والسلام ورحمة الله وبركاته

في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٢

دار المنار والهلال

مكتبة الكتب الشرقية

القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٢٥

خاص

عزيزي الدكتور طه حسين

تحية واحتراماً . وبعد فقد تسلمت مني مزيد الشكر كتاب "الأدب" الذي تفضلتم باهدائه الي وانى لشاكر لكم همة عواطفكم كما وانى اهنئكم على ادبكم الوافر و اسلوبكم الفريد البديع وعلى ما تقومون به من جهود مباركة في سبيل الأدب العربي .. و ختاماً أرجو التكرم بتبليغ احترامي الوافرة للسيدة الفاضلة قرينتكم .

وتفضلوا بقبول خالص

الاحترام الخاص

H. A. Smart

جمعية [illegible]

[illegible] شارع الخليج نمرة ٦ بالأنفوشي
تلفون رقم ٥٣٦٤١
صندوق بوستة ٣٩٠

في ٢٢ مايو سنة ١٩٣٤

حضرة الأديب الأستاذ العالم الجليل

[illegible] تشكركم ما منحتم عليه حضرتكم لجمعيتنا من الإعانات والواردة [illegible] وأرجو لكم النجاح في [illegible] ورجاءكم

[illegible] ولا أحسبني أزيدكم علماً بما يجب [illegible] بعد ما أخبرتموه [illegible] تصحيح الكتب وفي تحريره، ولكني أكتفي بما هو أذكركم به [illegible] ويسرني [illegible] السلام عليكم إذا لم تجدوا غاية من الواردين، ولكم الشكر والتحية

[illegible] المخلص

[illegible]

التشريع ونحن وضعنا ذلك فى التشريع ، والدوريات لا تعتبر بالنسبة

صديقى المفضال الدكتور طه

تحية وبعد ، فقد سعدنا بزيارة [illegible]
مع تمنياتى بالتوفيق فى ترشيحك للعضوية والجمعية العمومية.
وارجو ان تعتبر هذه المبادرة الى التهنئة بمثابة
اعتذار عن التأخر المعيب فى الرد على خطابك الرقيق الذى سبقته
الى سبه اوربا !.. وكنت اعد خطابك هذا لم ابلغ به نفسى ،
فالتقصير فى الواجب لا فى النية .. ولعلك تقبل منى هذا
العذر فهو العذر الصحيح . واذا شئت ان تقوم بعملية التبادل
بما وهبنى سعد عمل تتابعه تلاوته لما ذكرت فقد سبقت أمنيتك
افضالك ..

بنك مصر
شركة مساهمة مصرية
مركز القاهرة

القاهرة فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧

حضرة صاحب العزة الدكتور طه حسين بك

بعد التحية .

نشكر عزتكم على هديتكم القيمة " على هامش السيرة ـ جزء ثان " ونتمنى لكم دوام التوفيق فى خدمة اللغة والأدب وكل عام وعزتكم بخير ،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

للمؤلف

— **الاتجاه القومى فى الرواية** : الطبعة الأولى (سلسلة عالم المعرفة) الكويت ١٩٩٤ .

الطبعة الثانية : الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٧

(حصل على جائزة الدولة التشجيعية فى النقد الأدبى ١٩٩٧)

— **أحمد بهاء الدين — سيرة قومية** : دار الهلال ، القاهرة ١٩٩٦

(حصل على جائزة أحسن كتاب عن عام ١٩٩٦) بمعرض القاهرة الدولى للكتاب .

— **مؤرخو الجزيرة العربية** : دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٠ .

— **المؤثرات الفكرية فى الثورة العرابية** : هيئة الكتاب القاهرة ١٩٨٢ .

— **شهر زاد فى الفكر العربى الحديث** : الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٥ .

الطبعة الثانية : دار شرقيات ، القاهرة ١٩٩٥ .

— **الحصار** : مسرح شعرى ، هيئة الكتاب ١٩٨٤ .

— **الخروج من المدينة** : مسرح شعرى ، الثقافة الجماهيرية ١٩٩٥

— **اللاعب** : مسرح شعرى ، هيئة الكتاب ١٩٩٦ .

ـــ الوداع : ترجمة آخر أشعار أراجون : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٨٦ .
ـــ الشرقاوى متمردا : دار التعاون القاهرة ١٩٨٧ .
ـــ اعترافات عبد الرحمن الشرقاوى : المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٦ .
ـــ طه حسين والسياسة : دار المستقبل العربى ، « ج ١ » القاهرة ١٩٧٦ .
ـــ تحولات طه حسين : هيئة الكتاب « ج ٢ » القاهرة ١٩٩٠ .
ـــ طه حسين وثورة يوليو : « ج ٣ » القاهرة ١٩٨٩ .
ـــ المفكر والأمير « العلاقة بين طه حسين والسلطة ١٩٧٣/١٩ » : هيئة الكتاب ، ١٩٩٧ .
ـــ المسرح المصرى فى السبعينات « ج ١ » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٧٨ .
ـــ المسرح المصرى فى الثمانينات « ج ٢ » الطبعة الأولى : دار الوفاء ، القاهرة ١٩٨٤ .
الطبعة الثانية : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .
ـــ المسرح المصرى فى التسعينيات . ت . ط .
ـــ البنية الشعرية لفاروق شوشة : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ .
ـــ المثقفون وعبد الناصر : القاهرة ١٩٩٢ .
الطبعة الأولى ، دار سعاد الصباح .
ـ الطبعة الثانية ، دار غريب ، القاهرة ١٩٩٩ .
ـــ زكى نجيب محمود « سلسلة نقاد الأدب » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ .

— الخروج من التاريخ « دراسة فى مدن الملح » : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٣ .

— نجيب محفوظ ـ الثورة والتصوف : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .

— نقد الذات فى الرواية الفلسطينية : دار سيناء ، القاهرة ١٩٩٤ .

— الجبرتى والغرب « دراسة حضارية مقارنة » (١) : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

— مثقفون وجواسيس ـ دراسة فى أزمة الخليج : دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٧ .

— الجات والتبعية الثقافية : مركز الحضارة العربية ، القاهرة ١٩٩٨ ط١ : مكتبة الأسرة (مهرجان القراءة للجميع) ، ط٢ القاهرة ١٩٩٩ .

— عمالقة وعواصف ، دار الجهاد ، القاهرة ١٩٩٨ .

— حقيقة الغرب (مازق الحملة الفرنسية) (٢) ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ١٩٩٩ .

— قضايا الرواية العربية ، الدار المصرية ـ اللبنانية ، القاهرة ١٩٩٩ .

— تيارات الفكر المصرى الحديث ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٩ .

— أقنعة الغرب (٣) ، ت . ط .

— نقاد الرواية فى القرن العشرين فى مصر . ت . ط .

— الدور الأمريكى فى اغتيال حسن البنا ، ت . ط .

— فساد الجامعة المصرية ، ت . ط .

ـ قصة هذا الكتاب ٣

● **القسم الأول :**

ـ وثائق طه حسين وجوقة العميان !! (١) . . ١١

ـ وثائق طه حسين وتساؤلات أخرى !! (٢) . . ٢٢

ـ وثائق طه حسين .. هكذا تكلم هيكل !! (٣) . ٣٠

ـ وثائق طه حسين .. بين « الاستاذ » والدكتور ! (٤) ٣٨

ـ وثائق طه حسين .. من التهم لحم الصحافة ؟! (٥) ٤٦

ـ وثائق طه حسين .. وغضب نجيب محفوظ !! (٦) ٥٣

ـ وثائق الوطن .. سؤال وثلاث اجابات !! (٧) . ٦٢

ـ .. مشروع قرار لحماية الوثائق .. (٨) . . ٧٠

● **القسم الثانى :**

ـ وثائق طه حسين .. وحامل الجنة !! (١) . . ٧٩

ـ وثائق طه حسين .. والذاكرة المثقوبة .. (٢) . ٨٩

ـ ..احراق وثائق طه حسين .. !! (٣) . . ٩٦

ـ الوثيقة .. ودرس من الحكيم .. (٤) . . . ١٠٣

ـ وثائق الوطن .. هل نغلق الملف ؟! (٥) . . ١١١

● **القسم الثالث :**

— .. نهب وثائق العرب (١) ١٢١

— قضية الوثائق .. بين التبعية والسيادة !! (٢) . ١٣١

— الفريضة الغائبة فى قضية الوثائق . ! (٣) . . ١٣٩

— ردود وفاكسات ووثائق .. كلمة أخيرة .. (٤) . ١٤٦

— الذاكرة المثقوبة .. قبل الأخيرة (٥) . . . ١٥٣

— الكلمة الأخيرة !! (٦) ١٦٠

● ملاحق ووثائق ١٦٧

(أ) مشروع قرار جمهورية مصر العربية . . ١٦٩

(ب) مشروع بأصدار قانون المحافظة على الوثائق القومية ١٧٧

(جـ) قانون المحافظة على الوثائق القومية . . ١٨١

(د) رسائل ووثائق ٢٠٥

(هـ) صور من وثائق مفهومة ٢١٠

(و) نهب وثائق العرب .. ما العمل ؟ . . . ٢١٩

● توصيات ٢٧٢

● مقترحات ٢٧٨

● وثائق أخرى منهوبة ٢٨٥

● للمؤلف :

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٣٨٥٣/١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6464 — X

الوثائق المنهوبة، أقصد، الذاكرة المثقوبة ..

هى موضوع هذا الكتاب وهو موضوع تبدأ فصوله وتنتهى إلا على شكل مأساة درامية دامية.

والا فمن يقول لنا أو يجيب عن أسئلة لا نجد اجابة عنها: من وراء ضياع وثائق مجلس قيادة الثورة ـ ثورة ١٩٥٢ ـ؟ وأين الآلاف من وثائق «الجنيزة» المصرية؟ ولماذا عصف الزمن وسوء القصد والطوية بوثائق المجلس البلدى ـ المحلى بالاسكندرية؟ وماذا بقى حين أغرق طفح المجارى بوثائق مكتبةعين شمس وكتبها الثمينة؟ ثم كيف وصلت وثائق عصر المماليك، وثائق المحاكم الشرعية المصرية إلى جامعة بن جوريون فى إسرائيل؟ ثم ما هو مصير وثائق طه حسين وأوراقه الثمينة/ وثائقنا وأوراقنا التى نهبت علنا وأعلن عن إحراقها علنا فى الصحف المصرية؟ وهل يعقل أن يترك بطرس غالى أوراق مصر ووثائقها السياسية فى جامعة بريطانية، وهو ما كتبه بخط يده؛ فضلا عن قرابة مليون وثيقة للأستاذ حسنين هيكل تركها بيده خارج الوطن باعتراف الأستاذ أيضاً؟ لقد حاول المؤلف رصد وقائع نهب وثائق العرب فى الألفية الثانية، ومن أجل ذلك كتب لأكثر من عام، ونظم أكثر من ندوة، ودخل فى متاهات مظلمة لاسترداد ما بقى من

لقد تحولت ذاكرتنا ـ فى غياب الوثيقة ـ الى ذاكر

** وهل يعيش العرب بذاكرة مثقوبة ..